



جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البصرة / كلية الادارة والاقتصاد

قسم العلوم المالية والمصرفية

أثر إدارة الأرباح في القيمة السوقية للأسهم: دراسة تحليلية لعينة من
المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2011-2020)

رسالة تقدم بها

سجاد طاهر خلف الطويهير

إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد – جامعة البصرة

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية
والمصرفية

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

نعميم صباح جراح

الآية القرآنية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي
وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا}

صدق الله العلي العظيم

سورة الإسراء، الآية 85

الإهداء

إلى قدوتي ... وإلى النبراس الذي أضاءَ دربي

... أبي الغالي...

إلى من أخذت بيدي نحو العلم

... جدتي رحمها الله...

إلى شمعتي في حياتي...

... أمي رعاها الله ...

إلى سndي في هذه الحياة

... إخوتي وأخواتي...

إلى رفيقتي وحبيبتي...

... زوجتي حفظها الله...

الباحث

الشكر والتقدير

فَأَشْكُرُ عِبَادَكَ عَاجِزٌ عَنْ شُكْرِكَ وَأَعْبُدُهُمْ مُقَصِّرٌ عَنْ طَاعَتِكَ

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على المبعوث رحمةً للعالمين أبا القاسم محمد
وآله وصحبه الطيبين الطاهرين ...

أتقدم بجزيل الشكر ووافر الامتنان إلى مشرفى السيد الفاضل الأستاذ المساعد
الدكتور نعيم صباح جراح لقبوله الإشراف على دراستي ولمسانته إياي طيلة مدة
الدراسة بالمتابعة والتوجيه فجزاه الله عنى خير جراء المحسنين.

كما أتقدم بجزيل الشكر ووافر الامتنان إلى السيد عميد كلية الإدارة والإقتصاد
الأستاذ الدكتور عبد الحسين توفيق شibli. ويسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى
أستاذى رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية الأستاذ المساعد الدكتور عقيل عبد
محمد.

كما يسرنى أن أتقدم بجزيل الشكر ووافر الامتنان إلى أساتذتي الكرام في قسم
العلوم المالية والمصرفية لما لهم من فضل كبير في إيصالنا لما نحن عليه.

كما يحتم على واجب الوفاء والعرفان أن أتقدم بشكري وإمتناني إلى صديقي
الأستاذ علي جبار مناتي لما قدمه لي من مساندة وتشجيع طيلة مدة الدراسة.

ومن الواجب أن أتقدم بالشكر والإمتنان إلى الأخوة والأخوات الزملاء والزميلات
لما أبدوه لي من مساندة ودعم طيلة مدة الدراسة فجزاهم الله عنى خير الجزاء.

وأتقدم بجزيل الشكر والإمتنان إلى كل من أسهم في إنجاز هذا العمل بشكل مباشر
أو غير مباشر فلهم مني كل التقدير والإحترام

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الباحث

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر متغيرات إدارة الأرباح على وفق نموذج مخصص خسائر القروض LLPs كمتغير مستقل في القيمة السوقية لأسهم المصارف، من منطلق إن بعض إدارات المصارف تسعى للتأثير في مخرجات القوائم المالية الخاصة بها بغية تحقيق أهداف محددة مسبقاً ومن ثم انعكاس هذه الممارسات في القيمة السوقية لأسهم المصارف، من خلال استخدام القوائم المالية الخاصة بعينة المصارف البالغة 10 مصارف وللمدة (2011-2020).

وتم ذلك من خلال ثلاثة فرضيات : فرضية عدم ممارسة المصارف عينة الدراسة لإدارة الأرباح، فرضية الارتباط بين متغيرات إدارة الأرباح والقيمة السوقية لأسهم المصرف وفرضية الأثر بين متغيرات إدارة الأرباح والقيمة السوقية للأسهم، وقد تحققت فرضية الارتباط (التي تم حسابها من خلال معامل ارتباط Person) لكل المصارف عينة الدراسة فيما تحققت فرضية الأثر (التي تم حسابها من خلال معادلة الانحدار الخطي المتعدد) لثمانية مصارف من عينة الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى جملة من الإستنتاجات من أهمها : قيام المصارف عينة الدراسة بممارسة إدارة الأرباح خلال سنوات متفاوتة من مدة الدراسة وبلغت نسبة الممارسة أكثر من 50% ، كما قدمت الدراسة بعض التوصيات التي من شأنها أن تساعد المصارف عينة الدراسة وكذلك الجهات المنظمة في سوق العراق للأوراق المالية والمستثمرين.

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	الأية القرآنية
ب	الإهداء
ج	الشكر والتقدير
د	المستخلص
٥ - ٥	قائمة المحتويات
ز - ح	قائمة الجداول
ط	قائمة الأشكال
ي	قائمة المختصرات
٢ - ١	المقدمة
٢٠ - ٣	الفصل الأول : منهجية الدراسة وبعض الدراسات السابقة
٤	المبحث الأول : المنهجية العلمية للدراسة
٩	المبحث الثاني : بعض الدراسات السابقة
٥٩ - ٢١	الفصل الثاني : الإطار المرجعي
٢٢	المبحث الأول : مدخل مفاهيمي لإدارة الأرباح
٢٣	أولاً : مفهوم وطبيعة إدارة الأرباح
٢٤	ثانياً : دوافع واساليب تبني ممارسات إدارة الأرباح
٢٨	ثالثاً : نماذج الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح
٣٢	رابعاً : نتائج إدارة الأرباح وسبل الحد منها
٣٨	المبحث الثاني : مدخل مفاهيمي لقيمة السوقية للأسهم
٣٩	أولاً : مفهوم وأنواع القيم للأسهم
٤١	ثانياً : العوامل المؤثرة في القيمة السوقية للأسهم
٤٤	ثالثاً : محددات القيمة السوقية للأسهم
٤٧	رابعاً : نماذج تقييم الأسهم العادي
٥٣	المبحث الثالث : كشف ممارسات إدارة الأرباح باستخدام نموذج مخصص خسائر

	القروض وانعكاسه في القيمة السوقية للأسهم
54	أولاً : إدارة الأرباح في المصارف وأثرها في الأسعار السوقية للأسهم
55	ثانياً : تصنيف الإنتمان كما جاء في تعليمات البنك المركزي العراقي
57	ثالثاً : استعراض نموذج مخصص خسائر القروض ومتغيراته
101 – 60	الفصل الثالث : الجانب العملي
61	المبحث الأول: نبذة تعريفية عن سوق العراق للأوراق المالية ووصف لعينة الدراسة
63	المبحث الثاني: تطبيق نموذج مخصص خسائر القروض على عينة المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية
105 - 102	الاستنتاجات والتوصيات
103	أولاً : الاستنتاجات
104	ثانياً : التوصيات
120 - 106	المصادر
124 - 121	الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	الموضوع	ت
9	المصارف عينة الدراسة	1
56	تصنيف الإنتمان على وفق تعليمات البنك المركزي العراقي رقم 4 لسنة 2010	2
58	الدراسات المستخدمة لمتغيرات الدراسة	3
63	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات المصارف	4
64	تأثير متغيرات إدارة الأرباح في المستحقات غير الاختيارية لمصرف بغداد	5
65	تصنيف مصرف بغداد بالنسبة لممارسته لإدارة الأرباح	6
66	تأثير متغيرات إدارة الأرباح في المستحقات غير الاختيارية لمصرف الأهلي العراقي	7
66	تصنيف المصرف الأهلي العراقي بالنسبة لممارسته لإدارة الأرباح	8
67	تأثير متغيرات إدارة الأرباح في المستحقات غير الاختيارية لمصرف آشور	9
67	تصنيف مصرف آشور الدولي بالنسبة لممارسته لإدارة الأرباح	10
68	تأثير متغيرات إدارة الأرباح في المستحقات غير الاختيارية لمصرف الخليج التجاري	11
69	تصنيف مصرف الخليج التجاري بالنسبة لممارسته لإدارة الأرباح	12
69	تأثير متغيرات إدارة الأرباح في المستحقات غير الاختيارية لمصرف الموصل	13
70	تصنيف مصرف الموصل بالنسبة لممارسته لإدارة الأرباح	14
71	تأثير متغيرات إدارة الأرباح في المستحقات غير الاختيارية لمصرف الشرق الأوسط	15
71	تصنيف مصرف الشرق الأوسط بالنسبة لممارسته لإدارة الأرباح	16
72	تأثير متغيرات إدارة الأرباح في المستحقات غير الاختيارية لمصرف الاستثمار العراقي	17
72	تصنيف مصرف الاستثمار العراقي بالنسبة لممارسته لإدارة الأرباح	18
73	تأثير متغيرات إدارة الأرباح في المستحقات غير الاختيارية لمصرف المتحد للاستثمار	19
74	تصنيف المصرف المتحد للاستثمار بالنسبة لممارسته لإدارة الأرباح	20
74	تأثير متغيرات إدارة الأرباح في المستحقات غير الاختيارية لمصرف سومر التجاري	21
75	تصنيف مصرف سومر التجاري بالنسبة لممارسته لإدارة الأرباح	22
76	تأثير متغيرات إدارة الأرباح في المستحقات غير الاختيارية لمصرف المنصور للاستثمار	23
76	تصنيف مصرف المنصور للاستثمار بالنسبة لممارسته لإدارة الأرباح	24
78	تكرار ونسب ممارسات المصارف لإدارة الأرباح	25
86	علاقة الارتباط بين متغيرات ادارة الارباح والقيمة السوقية لمصرف بغداد	26
87	علاقة الارتباط بين متغيرات ادارة الارباح والقيمة السوقية لمصرف الاهلي	27
87	علاقة الارتباط بين متغيرات ادارة الارباح والقيمة السوقية لمصرف اشور	28
88	علاقة الارتباط بين متغيرات ادارة الارباح والقيمة السوقية لمصرف الخليج التجاري	29

89	علاقة الارتباط بين متغيرات ادارة الارباح والقيمة السوقية لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار	30
89	علاقة الارتباط بين متغيرات ادارة الارباح والقيمة السوقية لمصرف الشرق الاوسط	31
90	علاقة الارتباط بين متغيرات ادارة الارباح والقيمة السوقية لمصرف الاستثمار	32
91	علاقة الارتباط بين متغيرات ادارة الارباح والقيمة السوقية لمصرف المتحد للاستثمار	33
91	علاقة الارتباط بين متغيرات ادارة الارباح والقيمة السوقية لمصرف سومر	34
92	علاقة الارتباط بين متغيرات ادارة الارباح والقيمة السوقية لمصرف المنصور	35
93	تأثير متغيرات ادارة الارباح في القيمة السوقية لمصرف بغداد	36
94	تأثير متغيرات ادارة الارباح في القيمة السوقية للمصرف الاهلي	37
95	تأثير متغيرات ادارة الارباح في القيمة السوقية لمصرف اشور	38
96	تأثير متغيرات ادارة الارباح في القيمة السوقية لمصرف الخليج التجاري	39
97	تأثير متغيرات ادارة الارباح في القيمة السوقية لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار	40
97	تأثير متغيرات ادارة الارباح في القيمة السوقية لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار	41
98	تأثير متغيرات ادارة الارباح في القيمة السوقية لمصرف الاستثمار	42
99	تأثير متغيرات ادارة الارباح في القيمة السوقية للمصرف المتحد للاستثمار	43
100	تأثير متغيرات ادارة الارباح في القيمة السوقية لمصرف سومر	44
100	تأثير متغيرات ادارة الارباح في القيمة السوقية لمصرف المنصور	45

قائمة الأشكال

الصفحة	الموضوع	ت
26	دوافع تبني ممارسات إدارة الأرباح	1
37	أهم وسائل الحد من إدارة الأرباح	2
44	العوامل المؤثرة في القيمة السوقية للأسهم	3
47	محددات القيمة السوقية للأسهم	4
79	مخطط القيمة السوقية لمصرف بغداد	5
80	مخطط القيمة السوقية لمصرف الأهلي العراقي	6
80	مخطط القيمة السوقية لمصرف آشور	7
81	مخطط القيمة السوقية لمصرف الخليج التجاري	8
82	مخطط القيمة السوقية لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار	9
82	مخطط القيمة السوقية لمصرف الشرق الأوسط	10
83	مخطط القيمة السوقية لمصرف الاستثمار	11
83	مخطط القيمة السوقية للمصرف المتحد للاستثمار	12
84	مخطط القيمة السوقية لمصرف سومر	13
85	مخطط القيمة السوقية لمصرف المنصور	14

قائمة المختصرات

المختصر	المصطلح باللغة الإنجليزية	المصطلح باللغة العربية
NPL	Non-Performing Loans	القروض غير عاملة
LCO	The Change in Loan charge-Offs	التغير في مخصص خسائر القروض
EBTP	Earnings Before Tax and Provisions	الإيرادات قبل الضرائب والمخصصات
LLR	Loan Loss Reserve	مخصص خسائر القروض في بداية السنة
DLLP	Discretionary Accruals	المستحقات الاختيارية
LLP	Loan Loss Provisions	إجمالي مخصص خسائر القروض
NDLLP	Nondiscretionary Accruals	المستحقات غير الاختيارية
GAAP	Generally Accepted Accounting Principles	المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً
AAOIFI	Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institution	المعايير الخاصة بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

المقدمة

يهدف كل مصرف لزيادة ثروته من خلال زيادة حصته السوقية التي تتجسد في قيمة الأسهم في أسواق المال، وإن زيادة تلك القيمة لا تؤثر في أصحاب الأسهم فقط وإنما في العديد من الأطراف التي تربطهم مصالح بالمصرف، ومن الجدير بالذكر أن الزيادة الحاصلة في قيمة الأسهم قد لا تكون حقيقة ويظهر ذلك على المدى البعيد لهذه الأسهم، ويعود السبب في ذلك إلى ما يصطلح عليه بإدارة الأرباح التي تقوم بها إدارات بعض المصارف التي اتخذت عدة معانٍ ومفاهيم وعلى وفق ما طرحته الأدبيات المالية .

وتعد فكرة إدارة الأرباح واحدة من أهم الممارسات المعاصرة في فلسفة الإدارة الحديثة للمصارف على الرغم من قدم هذه العملية لكنها بقيت في طور التجديد في أساليبها وتحقيق التوافق مع التغيرات المتتسارعة في البيئة الخارجية والداخلية والقدرة على البقاء والنمو والمنافسة في ظل التغيرات المستمرة .

وعلى الجانب الآخر هنالك من يرى من الباحثين أن أساليب إدارة الأرباح تستخدم من أجل تضليل المساهمين وبقية مستخدمي القوائم المالية، ومن ثمًّا فإن إدارة الأرباح عبارة عن مجموعة من الأنشطة والوسائل المتخذة من قبل إدارة المصرف لأجل تعظيم فوائد الإدارة وتحقيق بعض المكاسب بغض النظر عن مشروعيتها، وذلك من خلال استغلال المرونة في المبادئ والمعايير المحاسبية أو الخروج عنها .

وأهم الطرائق التي يجب أن تتبعها الجهات الرقابية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح هي ضرورة الإعتماد على وسائل مختلفة منها تفعيل دور لجان المراجعة وتعزيز أنظمة الرقابة الداخلية والحكمة المصرفية التي يمكن من خلالها تنظيم العلاقات بين الإدارة التنفيذية للمصرف والمساهمين والعاملين، فضلاً عن إصدار دليل قواعد ملزمة بتطبيقها في المصارف العراقية لما لها من أثر في تخفيض ممارسات إدارة الأرباح .

وبما أن القوائم المالية الختامية لها الدور البارز في اتخاذ مجموعة من القرارات الاستثمارية ومنها قرار البيع والشراء للأسهم، فقد تلجأ بعض إدارات المصارف لممارسة بعض السلوكيات المقبولة وغير المقبولة، ومن هذه السلوكيات هو التلاعب بالأرقام المحاسبية للقوائم الختامية إذ يعده بعض الباحثين أنه سلوك مشروع حتى وإن كان غير أخلاقي طالما أنه يحقق مصلحة المصرف، وبعضهم يعده تضليلًا في القوائم المالية طالما فيه صفة التعمد.

وتأسيا على ذلك فقد تشكلت فصول الدراسة بشكل متواز من حيث عرض منهجية الدراسة في الفصل الأول والجوانب النظرية الخاصة بممارسة إدارة الأرباح من جهة والقيمة السوقية من جهة أخرى (في الفصل الثاني)، فيما تناول الفصل الثالث من الدراسة الإجراءات التطبيقية المستخدمة في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح على وفق نموذج مخصص خسائر القروض، الذي يعد النموذج الأكثر فعالية في تقدير المستحقات غير الاختيارية والذي عن طريقه نجد المستحقات الاختيارية لدى المصارف وعلاقتها وتأثيرها بأسعار الأسهم (سعر الإغلاق السنوي) في السوق المالية كونها تعد الممثل الأفضل لقيمة المصرف حسب رأي الباحثين والمهتمين بالجانب المالي .

الفصل الأول

منهجية الدراسة وبعض الدراسات السابقة

المبحث الأول : المنهجية العلمية للدراسة

المبحث الثاني : بعض الدراسات السابقة

المبحث الأول

المنهجية العلمية للدراسة

أولاً : أهمية الدراسة :

تشكل أهمية الدراسة على وفق الآتي :

1. ترتبط أهمية الدراسة بما توفره للمساهمين والجهات الأخرى ذات المصالح بالمصارف عينة الدراسة بما فيها الجهات الرقابية والإشرافية من مؤشرات عن مدى تفشي ظاهرة ممارسة إدارة الأرباح وحجم آثارها في القيمة السوقية للأسهم ومن ثم في قيمة المصارف .
2. إن هذه الدراسة جاءت لتحديد فيما إذا كانت هنالك ممارسة لإدارة الأرباح من عدمها، فضلا عن تحديد قدرة المستثمرين والمساهمين على اكتشاف هذه الممارسات أم لا من خلال دراسة علاقتها بالقيمة السوقية للأسهم المصارف بالاعتماد على التقارير المالية التي تنشرها المصارف .
3. على الرغم من أن العديد من الدراسات السابقة قد اجريت على الشركات والمصارف في أسواق الدول الأقلية والدول المتقدمة، فإن هذه الدراسة تكتسب أهمية أخرى من خلال تطبيقها على عينة للمصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، كون السوق العراقي يتسم بالكثير من التحديات والمخاطر وما يحدث من تقلبات في الأوضاع السياسية والأمنية والإجتماعية.
4. تسهم هذه الدراسة في تقديم برهان عملي في قيام المصارف العراقية الخاصة بممارسة إدارة الأرباح من خلال تطبيق نموذج مخصص خسائر القروض والخاص في كشف هذه الممارسات في القطاع المصرفي.

ثانياً : مشكلة الدراسة :

تتمحور مشكلة الدراسة حول مدى قيام المصارف العراقية الخاصة بممارسة إدارة الأرباح في تقاريرها المالية ومدى فهم المستثمر لهذه الممارسات وتأثيره في القرار الاستثماري الخاص بالبيع أو الشراء المنعكس بالقيمة السوقية للأسهم التي تحدد حجم عوائد الأسهم في المدة الزمنية الخاصة بالإعلان عن القوائم المالية، ولأهمية القوائم المالية في الاعتماد عليها عند اتخاذ القرارات بسبب ما تحتويه من بيانات التي توخذ بعين الاعتبار في الكثير من القرارات الاستثمارية خصوصاً بعد تحليلها جاءت مشكلة الدراسة على وفق السؤال الآتي :-

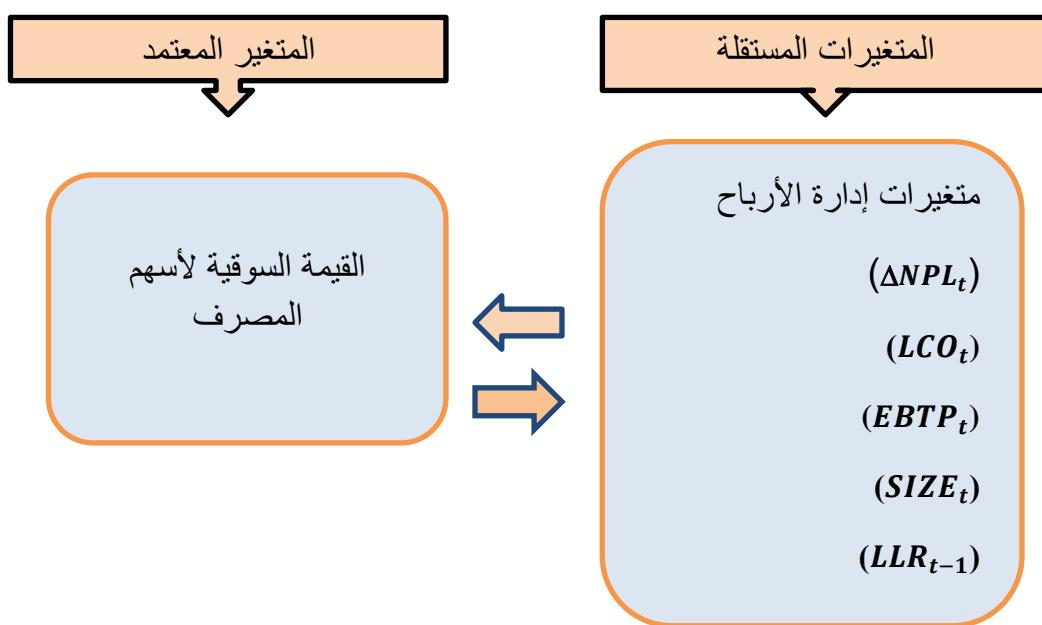
- هل توجد ممارسات لإدارة الأرباح في المصارف العراقية الخاصة ؟
- هل توجد علاقة بين ممارسات إدارة الأرباح في عينة المصارف العراقية الخاصة والقيمة السوقية لأسهم المصارف ؟

ثالثاً : فرضية الدراسة :

تقوم الدراسة على اختبار فرضيات العدم والفرضيات البديلة لكل مما يأتي على النحو التالي :

1. الفرضية الرئيسية الأولى: لا تمارس المصارف العراقية الخاصة عينة الدراسة إدارة الأرباح.
2. الفرضية الرئيسية الثانية: إختبار فرضيات الارتباط بين متغيرات ادارة الارباح و القيمة السوقية لأسهم المصارف، التي تنص على: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين متغيرات إدارة الأرباح والقيمة السوقية لأسهم المصارف.
3. الفرضية الرئيسية الثالثة: اختبار فرضيات تأثير متغيرات ادارة الارباح في القيمة السوقية لأسهم المصارف، والتي تنص على: لا يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية لمتغيرات إدارة الأرباح على القيمة السوقية لأسهم المصارف.

وعليه يكون نموذج الدراسة كما مبين في الشكل الآتي :



رابعاً : أهداف الدراسة :

تحاول الدراسة تحقيق جملة من الأهداف تتلخص بما يلي :

1. التعرف على ممارسات إدارة الأرباح وأثرها في القيمة السوقية للأسهم في عينة المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .
2. توضيح علاقة إدارة الأرباح بالقيمة السوقية للأسهم في عينة المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .
3. بيان دور نموذج مخصص خسائر القروض في الكشف عن ظاهرة إدارة الأرباح في عينة المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وانعكاس ذلك في القيمة السوقية للأسهم .

خامساً : أسلوب الدراسة :

اعتمد الباحث في عملية جمع المعلومات والبيانات من أجل تحقيق أهداف الدراسة على التالي:

- **الجانب النظري :**

اعتمد الباحث على إسهامات الكتب العربية والاجنبية والأطارات والدوريات والنشرات الرسمية ذات الصلة بموضوع الدراسة، إذ أنها أتاحت للباحث أحدث الإسهامات العلمية والنتائج التي أسهمت في دراسة الباحث.

- **الجانب الميداني :**

اعتمد الباحث على البرامج والأساليب الإحصائية والقياسية في تحليل وتجميع البيانات من الظاهرة محل الدراسة، إذ تم جمع البيانات بالاعتماد على القوائم المالية الصادرة عن المصارف عينة الدراسة والتوصل إلى طبيعة العلاقة من حيث درجة التأثير والارتباط وقدرتها في تفسير المتغيرات المستقلة (المتمثلة بمتغيرات إدارة الأرباح على وفق نموذج مخصص خسائر القروض) في المتغير المعتمد (القيمة السوقية للأسهم).

سادساً : الحدود الزمنية للدراسة :

إن الحدود الزمنية لهذه الدراسة تمتد من سنة 2011 لغاية 2020 .

سابعاً : مجتمع وعينة الدراسة :

يشتمل مجتمع الدراسة على المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وسوف يتم اختيار عينة من هذه المصارف قائمة على اعتبارات معينة وأهم هذه الاعتبارات توافر البيانات خلال مدة الدراسة وكذلك اقتصرارها على المصارف التجارية الخاصة وعدم التطرق للمصارف الإسلامية بسبب خصوصيتها لمعايير محاسبية مختلفة، والجدول التالي يوضح المصارف عينة الدراسة :

(1) الجدول**المصارف عينة الدراسة**

رمز المصرف	إسم المصرف	ت
BBOB	مصرف بغداد	1
BNOI	المصرف الأهلي العراقي	2
BASH	مصرف آشور الدولي	3
BGUC	مصرف الخليج التجاري	4
BMFI	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	5
BIME	مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	6
BIBI	مصرف الاستثمار العراقي	7
BUND	المصرف المتحد للاستثمار	8
BSUC	مصرف سومر التجاري	9
BMNS	مصرف المنصور للاستثمار	10

المبحث الثاني

بعض الدراسات السابقة

أولاً : الدراسات المحلية والعربية:

1. دراسة الأشقر (2010)

عنوان الدراسة	الشركة
نوع الدراسة	دراسة تطبيقية
الهدف من الدراسة	التعرف على أهم مؤشرات ممارسة إدارة الأرباح، وتوضيح العلاقة بين إدارة الأرباح وعوائد الأسهم.
مكان ومدة الدراسة	عينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية لمدة (2009-2005).
حجم وعينة الدراسة	23 شركة
النتائج التي توصلت إليها الدراسة	معظم الشركات تمارس إدارة الأرباح، كما أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية لبعض متغيرات النموذج .
أوجه الاختلاف بين دراسة الباحث و الدراسة السابقة	الاختلاف الرئيس بين دراسة الباحث والدراسة السابقة في النموذج المستخدم في قياس إدارة الأرباح، إذ اعتمدت الدراسة السابقة على نموذج جونز المعدل في حين اعتمد الباحث على نموذج مخصص خسائر القروض .

2. دراسة اللوزي (2013)

عنوان الدراسة	أثر ممارسة إدارة الأرباح في أسعار الأسهم
نوع الدراسة	دراسة اختبارية
الهدف من الدراسة	تهدف الدراسة إلى تحليل أثر ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الصناعية في أسعار الأسهم في السوق المالية، كما تبحث في علاقة أسعار الأسهم ببعض المتغيرات الضابطة مثل حجم مكتب التدقيق ونسبة المديونية وحجم الشركة .

دراسة اختبارية على الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان للمرة (2008-2011).	مكان ومدة الدراسة
28 شركة .	حجم وعينة الدراسة
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة الأرباح وسعر السهم، كما يشير إلى وجود أثر إيجابي كلما كبر حجم الشركة ومكتب التدقيق، وأثر سلبي في حال زيادة نسبة المديونية في أسعار الأسهم.	النتائج التي توصلت إليها الدراسة
تحتفظ الدراسة السابقة عن دراسة الباحث من خلال العينة التي تضم الشركات الصناعية باستخدام نموذج جونز المعدل، في حين اعتمد الباحث على القطاع المصرفي واستخدام نموذج مخصص خسائر القروض.	أوجه الاختلاف بين دراسة الباحث و الدراسة السابقة

3. دراسة الشيخ (2014)

تأثير عملية إدارة الأرباح في سعر السهم	عنوان الدراسة
دراسة تطبيقية	نوع الدراسة
هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مفهوم إدارة الأرباح والتعرف على طرائقها وأساليب التخلص منها وبيان أثرها في سعر السهم السوقي للشركات الصناعية.	الهدف من الدراسة
الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن للمرة (2005-2009)	مكان ومدة الدراسة
49 شركة	حجم وعينة الدراسة
توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أبرزها : أثرت المستحقات الاختيارية بنسبة 2%， ونسبة الدين إلى حقوق الملكية أثرت ب 1%، والتدفقات النقدية غير العادية أثرت ب 16%， أي إجمالي التأثير من المتغيرات التي تمت دراستها في البحث في سعر السهم السوقي أثرت ب 45%.	النتائج التي توصلت إليها الدراسة
تحتفظ الدراسة السابقة عن دراسة الباحث في كونها اعتمدت على نموذج جونز المعدل في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح للقطاع الصناعي، فيما اعتمد الباحث على نموذج مخصص خسائر القروض للقطاع المصرفي.	أوجه الاختلاف بين دراسة الباحث و الدراسة السابقة

4. دراسة المرياني ، آخرن (2015)

عنوان الدراسة	ادارة الأرباح وعلاقتها بعوائد الأسهم
نوع الدراسة	دراسة تطبيقية
الهدف من الدراسة	تحاول هذه الدراسة التعرف على مدى وجود ظاهرة ممارسة إدارة الأرباح لدى الشركات الصناعية الإماراتية وعلاقتها بعوائد أسهمها.
مكان ومدة الدراسة	دراسة تطبيقية على عينة من الشركات الصناعية في دولة الإمارات العربية المتحدة للفترة (2006-2014)
حجم وعينة الدراسة	14 شركة صناعية إماراتية
النتائج التي توصلت إليها الدراسة	وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أبرزها : وجود علاقة سلبية غير دالة إحصائياً بين إدارة الأرباح وعوائد الأسهم للشركات الصناعية في دولة الإمارات العربية المتحدة ، قد تعود إلى عدم ممارسة الشركات عينة الدراسة لأسلوب إدارة الأرباح بالجمل.
أوجه الاختلاف بين دراسة الباحث و الدراسة السابقة	اعتمدت الدراسة السابقة على نموذج جونز (1991) في كشف ممارسات إدارة الأرباح للقطاع الصناعي، في حين اعتمد الباحث على نموذج مخصص خسائر القروض للقطاع المصرفي.

5. دراسة علي (2019)

عنوان الدراسة	ادارة الأرباح في المصادر الخاصة وأثرها في القيمة السوقية
نوع الدراسة	دراسة تطبيقية
الهدف من الدراسة	يسهم البحث في تسليط الضوء على إدارة الأرباح التي تقوم بها الوحدات الاقتصادية، إذ تكمن أهميته في الوقوف على طبيعة الأثر الذي تتركه إدارة الأرباح في القيمة السوقية لأسهم المصادر الخاصة.
مكان ومدة الدراسة	بحث تطبيقي على المصادر الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2008-2011)
حجم وعينة الدراسة	3 مصادر
النتائج التي توصلت إليها الدراسة	إن تبني إدارة الوحدة الاقتصادية لسياسة إدارة الأرباح له تأثير في أسعار الأسهم المتداولة وأيضاً في القرارات الاستثمارية التي تتخذها الإدارة.

أوجه الاختلاف بين دراسة الباحث و الدراسة السابقة	اختلفت الدراسة السابقة عن دراسة الباحث في كونها اعتمدت على نسبة (Miller, 2009) في كشف ممارسات إدارة الأرباح، في حين اعتمد الباحث على نموذج مخصص خسائر القروض، وكذلك اختلاف المدة الزمنية بين الدراستين.
--	---

6. دراسة المشهداني محمد (2019)

عنوان الدراسة	قياس إدارة الأرباح باستعمال مخصص خسائر القروض
نوع الدراسة	دراسة تطبيقية
الهدف من الدراسة	تهدف الدراسة إلى عرض ومناقشة إدارة الأرباح وكيفية قياسها من خلال مخصص خسائر القروض وعرض اللائحة الإرشادية للبنك المركزي العراقي للعام 2005.
مكان ومدة الدراسة	عينة من المصادر العراقية الخاصة للمدة (2013-2015).
حجم وعينة الدراسة	4 مصارف
النتائج التي توصلت إليها الدراسة	أهم ما توصل إليه الباحثان قدرة المصارف على التلاع卜 بتقويم الاعتراف بمخصص خسائر القروض وزيادته أو نقصانه، ويرجع السبب بذلك إلى قصور اللائحة الإرشادية الصادرة عن البنك المركزي 2005.
أوجه الاختلاف بين دراسة الباحث و الدراسة السابقة	تختلف الدراسة السابقة عن دراسة الباحث من حيث المتغير التابع، وأيضاً اللائحة الإرشادية الصادرة عن البنك المركزي العراقي 2010 التي تناولتها الباحث وكذلك السلسلة الزمنية وحجم العينة.

7. دراسة صقر وآخرون (2020)

عنوان الدراسة	دراسة العلاقة بين سيولة الأسهم وإدارة الأرباح
نوع الدراسة	دراسة تحليلية
الهدف من الدراسة	تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين سيولة الأسهم مقاسة بالتغيير في حجم التداول ومعدل دوران سهم الشركة ودرجة التقلب وبين ممارسات إدارة الأرباح من حيث الارتباط والأثر في ظل متغيرات رقابية حجم الشركة وعمر الشركة .
مكان ومدة الدراسة	الشركات الصناعية المدرجة في البورصة المصرية للمدة (2018-2012)

حجم وعينة الدراسة	78 شركة صناعية
النتائج التي توصلت إليها الدراسة	يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتغير في حجم التداول لسهم الشركة على ممارسات إدارة الأرباح ، كذلك يوجد أثر ذو دلالة معنوية لمعدل دوران سهم الشركة في البورصة على ممارسات إدارة الأرباح.
أوجه الاختلاف بين دراسة الباحث و الدراسة السابقة	تختلف الدراسة السابقة عن دراسة الباحث في كون الأخيرة تناولت مخصص خسائر القروض في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح للقطاع المصرفي، في حين أن الدراسة السابقة تناولت نموذج جونز المعدل في كشف ممارسات إدارة الأرباح.

8. دراسة العبيدي (2020)

عنوان الدراسة	The effect of earnings management on the market value of stocks under application of International Financial Reporting Standards
نوع الدراسة	دراسة تطبيقية
الهدف من الدراسة	تهدف الدراسة لمعرفة أثر إدارة الأرباح في القيمة السوقية للأسهم قبل تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS وبعده.
مكان ومدة الدراسة	البنوك المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لمدة (2012-2016)
حجم وعينة الدراسة	4 مصارف
النتائج التي توصلت إليها الدراسة	توصل الباحث إلى أن النسبة المئوية لإدارة الأرباح لم تتغير كثيراً قبل وبعد تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي.
أوجه الاختلاف بين دراسة الباحث و الدراسة السابقة	اعتمدت الدراسة السابقة على نموذج جونز المعدل في كشف ممارسات إدارة الأرباح لأسهم المصارف عينة الدراسة، في حين اعتمد الباحث نموذج مخصص خسائر القروض.

ثانياً : الدراسات الأجنبية :

1. دراسة Kyoko Nagata:2013

عنوان الدراسة	Does earnings management lead to favorable IPO price formation or further underpricing? Evidence from Japan
نوع الدراسة	هل تؤدي إدارة الأرباح إلى تحسين أسعار الاكتتاب العام الأولي أو المزيد من التخفيض في الأسعار؟ دليل من اليابان
الهدف من الدراسة	تهدف الدراسة لبحث العلاقة بين إدارة الأرباح وخفض تسعير الأسهم.
مكان ومدة الدراسة	عينة للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية اليابان التي تتكون من الشركات التي تم طرحها للاكتتاب العام في JASDAQ وبورصة طوكيو (TSE) للمدة (2005-1989)
حجم وعينة الدراسة	1476 شركة موزعة ما بين بورصة طوكيو (TSE) الواقع 209 شركة وبورصة JASDAQ الواقع 1267 شركة.
النتائج التي توصلت إليها الدراسة	توصلت هذه الدراسة أن الشركات التي تحقق أرباحاً عالية تعمل إدارتها على أن تكون أسعارها أقل من بقية الشركات على عكس الاعتقاد السائد أن الشركات ستعمل على تخفيض أسعارها ، كما توصي الدراسة بضرورة إجراء المزيد من الدراسات بهذا الخصوص ومراقبة الشركات المدرجة خلال الأسبوع الأول والشهر الأول لمعرفة حقيقة الأرباح المتحققة .
أوجه الاختلاف بين دراسة الباحث و الدراسة السابقة	اعتمدت الدراسة على نموذج جونز المعدل في تفسير العلاقة بين إدارة الأرباح وأسعار الأسهم، في حين اعتمد الباحث على نموذج مخصص خسائر القروض.

2. دراسة Bafghi et all : 2014

(The Effect of Earnings Management on the Stock Liquidity)	عنوان الدراسة
تأثير إدارة الأرباح في سيولة السهم	نوع الدراسة
دراسة تحليلية	الهدف من الدراسة
تهدف الدراسة إلى تقدير إدارة الأرباح بناء على الاستحقاقات التقديرية وكذلك تأثيرها في سيولة الأسهم	مكان ومدة الدراسة
الشركات غير المالية المدرجة في بورصة طهران (2007-2014)	حجم وعينة الدراسة
80 شركة	
أهم ما توصلت إليه الدراسة أن إدارة الأرباح الأعلى تؤدي إلى عدم تناسق المعلومات وارتفاع تكاليف المعاملات وهذا سيقود المتداولين في السوق للعزوف عن تداول الأسهم ومن ثم سيؤدي ذلك إلى انخفاض سيولة الأسهم .	النتائج التي توصلت إليها الدراسة
اختلفت الدراسة السابقة عن دراسة الباحث في تناولها للشركات غير المالية في حين ركز الباحث في دراسته على القطاع المصرفي.	أوجه الاختلاف بين دراسة الباحث و الدراسة السابقة

3. دراسة Al Farooque et all : 2014

Link between market return, governance and earnings management: an emerging market perspective	عنوان الدراسة
الربط بين عائد السوق و الحوكمة وإدارة الأرباح : منظور السوق الناشئة	نوع الدراسة
دراسة تحليلية	الهدف من الدراسة
هدفت هذه الدراسة إلى بيان تأثير إدارة الأرباح في عائد السوق من خلال استخدام نموذج جونز المعدل.	مكان ومدة الدراسة
بورصة إندونيسيا للمدة (2010-2007)	حجم وعينة الدراسة
52 شركة صناعية	
أظهرت الدراسة أن إدارة الأرباح لها تأثير سلبي كبير في عائد السوق وهناك	النتائج التي توصلت إليها الدراسة

<p>أيضا بعض المتغيرات تناولتها الدراسة في تأثيرها بعائد السوق وهي (حجم مجلس الإدارة والرافعة المالية وحجم الشركة) إذ يؤثر حجم مجلس الإدارة بشكل كبير في ردع ممارسات إدارة الأرباح ، وكذلك الإعتماد على الرافعة المالية من شأنه أن يزيد من درجة ممارسة إدارة الأرباح ، في حين أن حجم الشركة يسهم في إضعاف ممارسات إدارة الأرباح.</p> <p>استخدمت الدراسة السابقة نموذج جونز المعدل في كشف ممارسات إدارة الأرباح في القطاع الصناعي، في حين اعتمد الباحث على نموذج مخصص خسائر القروض للقطاع المصرفي.</p>	إليها الدراسة أوجه الاختلاف بين دراسة الباحث و الدراسة السابقة
---	---

4. دراسة Welc : 2014

Impact of Earnings Smoothness on Stock Prices, Stock Returns and Future Earnings Changes – the Polish Experience	عنوان الدراسة
تأثير تمهيد الأرباح في أسعار الأسهم وعوائد الأسهم وتغيرات الأرباح المستقبلية - التجربة البولندية	نوع الدراسة
تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر تمهيد الدخل على الأرباح المستقبلية.	الهدف من الدراسة
اشتمل البحث على الشركات المدرجة في بورصة وارسو للمدة (1998-2013)	مكان ومدة الدراسة
5 محافظ استثمارية تضم شركات مختلفة.	حجم وعينة الدراسة
واستنتجت الدراسة أن الشركات التي تميل إلى تمهيد الأرباح بشكل كبير تكون مخاطرها منخفضة نسبيا وأيضا تكون ذات أرباح منخفضة.	النتائج التي توصلت إليها الدراسة
أختلفت دراسة الباحث من خلال اعتماده على مخصص خسائر القروض في تفسير علاقة إدارة الأرباح بالقيمة السوقية للأسهم.	أوجه الاختلاف بين دراسة الباحث و الدراسة السابقة

5. دراسة Altintas et all : 2017

The Impact Of Earnings Management On The Value Relevance Of Earnings: Empirical Evidence From Turkey	عنوان الدراسة
تأثير إدارة الأرباح في أهمية قيمة الأرباح: الأدلة التجريبية من تركيا	نوع الدراسة
ركزت هذه الدراسة على إظهار العلاقة بين الأرباح وعوائد الأسهم، كما تحلل هذه الدراسة وجود ممارسات لإدارة الأرباح باستخدام المعلومات المالية لشركات التصنيع التركية المدرجة.	الهدف من الدراسة
بورصة إسطنبول لمدة (2012-2016)	مكان ومدة الدراسة
112 شركة (56 شركة عالية الأداء و 56 شركة منخفضة الأداء).	حجم وعينة الدراسة
أظهرت النتائج أن الشركات ذات الأداء المنخفض تميل إلى زيادة أرباحها حتى تتمكن من إخفاء أدائها المنخفض ومن ثم ستظهر عوائد أسهمها مقاربة للشركات ذات الأداء العالي وهذا سيقود بدوره إلى إضعاف السوق .	النتائج التي توصلت إليها الدراسة
اختلفت الدراسة السابقة عن دراسة الباحث في إعتماد نموذج جونز المعدل في تفسير العلاقة بين إدارة الأرباح والقيمة السوقية للأسهم.	أوجه الاختلاف بين دراسة الباحث و الدراسة السابقة

6. دراسة Ozili, Peterson&Outa : 2018

Bank Earnings Management Using Commission And Fee Income The Role Of Investor Protection And Economic Fluctuation	عنوان الدراسة
إدارة أرباح البنك باستخدام دخل العمولات والرسوم دور حماية المستثمر والتقلبات الاقتصادية	نوع الدراسة
تهدف هذه الدراسة للتحقق من استخدام المصارف عينة الدراسة للعمولة والرسوم كأداة لإدارة الأرباح المبلغ عنها كاستراتيجية لزيادة الدخل أو لتمهيد الدخل.	الهدف من الدراسة
القطاع المصرفي لعينة من الدول الأفريقية لمدة (2004-2013)	مكان ومدة الدراسة
اجريت الدراسة لعينة من المصارف من 18 دولة Africique.	حجم وعينة الدراسة
وأهم ما توصلت إليه الدراسة هو أن المصارف تستخدم دخل العمولات والرسوم لأغراض تمديد الدخل خلال فترات الركود الاقتصادي كما أن الدخل من غير الفوائد المصرفية يستخدم للتلاعب في الأرباح.	النتائج التي توصلت إليها الدراسة
أبرز الاختلافات بين دراسة الباحث والدراسة السابقة في كون الدراسة السابقة ركزت على دخل العمولات والرسوم في حين ركز الباحث في دراسته على التلاعب في مخصص خسائر القروض .	أوجه الاختلاف بين دراسة الباحث و الدراسة السابقة

7. دراسة Nguyen : 2019

عنوان الدراسة	What Influence Earnings Management By Share-Financed Acquirers Prior To Deal Announcements?
نوع الدراسة	دراسة اختبارية
الهدف من الدراسة	تهدف هذه الدراسة إلى التحقيق في إدارة أرباح الشركات المساهمة قبل إعلان الاندماج وكذلك تأثير اتصالات مجلس الإدارة وخصائص الرؤساء التنفيذيين (CEOs) في إدارة الأرباح قبل إعلان الاندماج.
مكان ومدة الدراسة	اعتمدت الدراسة على بيانات الشركات في المملكة المتحدة (UK) للمدة (2007-2012).
حجم وعينة الدراسة	295 شركة
النتائج التي توصلت إليها الدراسة	وجدت الدراسة أن الشركات المساهمة التي تم تمويلها بالأصول بالأسهم تظهر مستحقات غير طبيعية عالية وأنشطة أرباح حقيقة غير طبيعية في العام الأول قبل إعلان الاندماج.
أوجه الاختلاف بين دراسة الباحث و الدراسة السابقة	اعتمدت الدراسة السابقة على نموذج جونز المعدل في كشف ممارسات إدارة الأرباح للشركات المساهمة، في حين اعتمد الباحث على نموذج مخصص خسائر القروض.

ثالثاً : التعليق على الدراسات السابقة :

نظراً لأهمية إدارة الأرباح والتأثيرات السلبية الناتجة عن الجزء الأكبر منها، فقد تناولتها العديد من الدراسات المحلية والعربية والأجنبية ولمختلف القطاعات الاقتصادية من خلال استخدام نماذج عديدة يتاسب كل منها مع قطاع معين وبنسب متفاوتة، غير أن بعض النماذج يقتصر دورها في كشف ممارسات إدارة الأرباح في قطاع دون آخر.

فعلى سبيل المثال النموذج الخاص بالدراسة الحالية التي يتناولها الباحث وقد اعتمد في دراسته على نموذج مخصص خسائر القروض في كشف ممارسات إدارة الأرباح في القطاع المصرفي من خلال الإلاطاع على مختلف الدراسات التي أكدت الأهمية البالغة لهذا النموذج بالنسبة للقطاع المصرفي، بسبب كونه يختلف عن بقية القطاعات الاقتصادية من حيث الخدمات التي يقدمها.

وفيما يخص الدراسات المحلية فقد ركزت أغلبها على نماذج مختلفة في قياس إدارة الأرباح، في حين ركزت دراسة الباحث الحالية على نموذج مخصص خسائر القروض، وتتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات المحلية السابقة ببعض الجوانب النظرية وتخالف من حيث المدة الزمنية وحجم العينة التي يتناولها الباحث واقتصره على المصارف الخاصة كونها تمثل الشريان الأساسي في رفد أي إقتصاد في مواجهة التحديات، وأيضا التركيز على الأثر الذي تتركه إدارة الأرباح في السوق المالي من خلال القيمة السوقية للأسهم المتداولة.

أما بخصوص الدراسات العربية والأجنبية فقد كان الاختلاف الأبرز هو تناول الباحث عينة من الشركات المساهمة في سوق العراق للأوراق المالية المتمثلة في بعض المصارف التجارية الخاصة من خلال استخدام نموذج مخصص خسائر القروض للمدة الزمنية الممتدة بين 2011- (2020).

الفصل الثاني

"الإطار المرجعي للدراسة "

المبحث الأول : مدخل مفاهيمي لإدارة الأرباح

المبحث الثاني : مدخل مفاهيمي لقيمة السوقية للأسهم

**المبحث الثالث : كشف ممارسات إدارة الأرباح باستخدام نموذج مخصص خسائر
القروض وانعكاسه في القيمة السوقية للأسهم**

المبحث الأول

مدخل مفاهيمي لإدارة الأرباح

تمهيد ...

ظهرت خلال العقود الثلاثة الأخيرة ظاهرة ممارسة إدارة الأرباح التي ما تزال قائمة إلى يومنا هذا وبأساليب وأشكال مختلفة وبسبب الدوافع التعاقدية التي فصلت الملكية عن الإدارة ، ومن ثمَّ سيسعى المديرون لتعظيم منفعتهم على حساب المالك أو تضليلهم والذي سيقود الإدارة نحو العمل بهذه الممارسات نتيجة معرفتها بتفاصيل المصرف كافة متخذة من المرونة المتاحة في المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً **GAAP** مسوقة للوصول لبعض الأهداف التي تكون غير واقعية في بعض الأحيان، لذلك حاولت الكثير من الدراسات البحث عن السبل المثلثي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وما يتربّ عليها من نتائج.

وأن أهم ما سنتناوله في هذا المبحث هو ما يضم الجوانب التالية :

أولاً : مفهوم وطبيعة إدارة الأرباح وعوامل نشوئها

ثانياً : دوافع وأساليب تبني ممارسات إدارة الأرباح

ثالثاً : نماذج الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح

رابعاً : نتائج إدارة الأرباح وسبل الحد منها

أولاً: مفهوم وطبيعة إدارة الأرباح

إن أول مهمه للتقارير المالية هي تزويد الأطراف أصحاب المصالح بالمصرف بالمعلومات المحاسبية المناسبة وفي الوقت المناسب وأن تكون أكثر عدالة ، ومن ثم فإن من بيده إعداد هذه القوائم سيلجاً من خلال خبرته بعرض القوائم المالية بما يتوافق ومصالح إدارة المصرف من خلال استخدام إدارة الأرباح ، تحدث إدارة الأرباح عندما يستخدم المديرون الحكم في التقارير المالية وفي هيكلة المعاملات لتعديل التقارير المالية إما لتضليل بعض أصحاب المصلحة بشأن الأداء الاقتصادي الأساسي للمصرف أو للتأثير في النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية المعلن عنها (Roney & yaari, 2008: 26).

ومن ثم فإن إدارة الأرباح هي اختيار المدير للسياسات المحاسبية ، أو الإجراءات الحقيقة ، التي تؤثر في الأرباح من أجل تحقيق بعض أهداف الأرباح المحددة المبلغ عنها، إذ يعد فهم إدارة الأرباح أمراً مهماً للمحاسبين ، لأنه يتيح فهماً أفضل لفائدة صافي الدخل ، سواء بالنسبة لإبلاغ المستثمرين أم للتعاقد. قد يساعد أيضاً المحاسبين على تجنب بعض العواقب القانونية والسمعة الخطيرة التي تنشأ عندما تتعرض المصادر لضائقة مالية، غالباً ما يسبق هذا الضيق سوء استخدام خطير لإدارة الأرباح (Scott, 2015: 445).

فقد عرفت إدارة الأرباح على أنها الاستخدام المتعمد من قبل الإدارة للتقارير المالية بهدف التلاعب والتأثير في أرباح المصرف وتضليل أصحاب المصالح المختلفة حول الأداء الفعلي للمصرف وهذا بدوره سيقود إلى تأثير سلبي في أداء المصرف المستقبلي (Widuri& Sutanto, 2018: 172). وعرف Lopes إدارة الأرباح في ثلاثة مجموعات (الأبيض ، الرمادي ، الأسود)، إذ يعني الأبيض أن إدارة الأرباح إيجابية وتعزز شفافية التقارير المالية من خلال استخدام المرونة في المعايير المحاسبية للإشارة إلى معلومات المدير الخاصة عن التدفقات النقدية المستقبلية، فيما يعني التعريف الرمادي لإدارة الأرباح استغلال المرونة في المعايير المحاسبية أما بشكل انتهازي أو لتعزيز الكفاءة الاقتصادية للمصرف، أما التعريف الأسود لإدارة الأرباح فينطوي على ممارسات غير قانونية من شأنها أن تؤدي إلى تحريف أو تقليل شفافية التقارير المالية، وتكمن الصعوبة في تمييز ممارسات إدارة الأرباح إلى أن هنالك بعض المعاملات المحاسبية تخضع للمبادئ الأخلاقية في اتخاذ بعض القرارات (Lopes, 2018: 181).

وأن أغلب الأدبيات السابقة قسمت إدارة الأرباح إلى قسمين (Zang, 2012: 676):

- 1- إدارة الأرباح المستندة إلى الأنشطة الحقيقة: إذ يحدث هذا النوع من خلال التلاعب بالأرباح المبلغ عنها في اتجاه معين ومقصود لصالح الإدارة، ومثال على ذلك عندما تقوم الإدارة بتخفيض نفقات البحث والتطوير والإعلان ونفقات الصيانة بهدف التأثير في صافي الدخل.

2- إدارة الأرباح المستندة إلى المستحقات المحاسبية: تتحقق إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق من خلال تغيير السياسات المحاسبية أو التقديرات المطبقة عند الاعتراف بمعاملة معينة في البيانات المالية، تشمل الأمثلة تغيير طريقة الإهلاك للأصول الثابتة أو مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، يمكن لإدارة الأرباح على أساس الاستحقاق أن تحيز الأرباح المبلغ عنها في اتجاه معين دون تغيير المعاملات الأساسية ولا تغيير التدفقات النقدية (Jie et all, 2017: 2).

وأتجهت الإدارات الحالية للمبادلة بين أسلوبي إدارة الأرباح الحقيقة والقائم على أساس الاستحقاق ، إذ أن التراجع بأحد الأسلوبين سيغوصه الأسلوب الآخر، وذلك بسبب التكلفة النسبية الناتجة عن استخدام أحد الأسلوبين، وأن التلاعب الحقيقي بالأنشطة مقيد من خلال الوضع التنافسي للمصارف، والتدقير من قبل المستثمرين المؤسسيين، والعواقب الضريبية المباشرة للتلاعب. أما إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق فهي مقيدة بوجود مدققين ذوي خبرة عالية ، والمرونة المحاسبية للشركات، على النحو الذي تحدده اختياراتهم المحاسبية في الفترات السابقة وطول دورات التشغيل الخاصة بهم (Zang, 2012: 676).

ومن خلال التعريفات السابقة يرى الباحث أن إدارة الأرباح عبارة عن ممارسات إدارية تنتهي على جملة من الأهداف يتم من خلالها استغلال المرونة في المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً أو الخروج عنها عند نشر التقارير المالية بغية التأثير في قرارات الجهات المتعاقدة مع المصرف الغاية منها إخفاء رقم الربح الحقيقي بالاستناد إلى التقديرات الشخصية، أما لو تمأخذ قرارات اختيارية من شأنها أن تحافظ على مستوى مالي مستقر فهذا سيصب في صالح الشركة.

ثانياً : دوافع وأساليب تبني ممارسات إدارة الأرباح

أثبتت العديد من الدراسات أن المديرين لديهم أسباب مختلفة لإدارة الأرباح وتقديم تقارير مرضية في بيانات المصرف المالية، وأهم الدوافع التي تدفع الكثير من المديرين نحو إدارة ارباح المصرف هي ما يلي :

(Aghab, 2020: 11-17)

1- دوافع تلبية توقعات سوق رأس المال :

يرى Aghab وبحسب الكثير من الدراسات المنشورة أن المديرين ينخرطون بإدارة الأرباح بهدف التأثير في أسعار الأسهم وخاصة في الأسواق الناشئة والهدف من وراء ذلك هو من أجل تجنب الخسائر المتوقعة وأيضاً للتأثير في توقعات المحللين الماليين.

ويرى بعض الباحثين أن اعتماد بعض المستثمرين على المعلومات المحاسبية في تقييم الأسهم يمكنه أن يولد دافعاً للمديرين للتلاعب بالأرباح للتأثير في أداء سعر السهم في المدى القصير ومن ثمَّ يعد المدير أن

هذه الدوافع ستصب في صالح خفض التكاليف التنظيمية وكلفة رأس المال وأيضا تعظيم المنفعة للمديرين (اللوزي، 2013: 12).

2- دوافع مرتبطة بالإدارة :

تبذل الإدارة أقصى الجهود الممكنة في سبيل الوصول إلى تحقيق أهداف أصحاب المصلحة وخصوصاً المساهمين، ومن ثم فإن الهدف الذي يحقق للإدارة الحوافز والمكافآت ستعمل الإدارة للوصول إليه من خلال تحقيق مستويات أرباح مقبولة وتقليل التقلبات في الدخل من خلال استخدام بعض السياسات المحاسبية التي من شأنها أن تساعد الإدارة على تحقيق أهدافها (علي، 2019: 42-43).

ويرى Habbash أن بعض الشركات تلجأ لإدارة الأرباح بسبب عمليات إعادة الشراء عندما يكون للمديرين أسهم في هذه الشركة ومن ثم ستكون دوافع الإبلاغ عن الأرباح إنتهازية (Habbash & Alghamdi, 2015: 6).

3- دوافع الاقتراض :

تلجاً بعض الشركات عندما تزيد الحصول على قرض إلى إدارة أرباحها بشكل صعودي كي تبعث رسالة اطمئنان إلى الجهات الدائنة عن جدارتها الإنتمانية ومن ثم حصولها على قروض بتكلفة أقل، وهذا ما تلجأ إليه الشركات المتغيرة عندما تواجه صعوبة في إعادة التفاوض بشأن الحصول على قرض. ومن جانب آخر تسعى بعض الشركات إلى إدارة أرباحها نزولاً بهدف التأثير في شروط التفاوض المستقبلية حول الدين (El Diri, 2018: 75).

4 - دوافع تنظيمية :

بسبب اللوائح التنظيمية التي تفرضها أغلب الأسواق الناشئة بالحفاظ على مستوى ربح معين، دفع ذلك بعض إدارات الشركات المشاركة في أسواق المال لهذه الدول إلى ممارسة إدارة الأرباح صعوداً أو نزولاً، وهذا سيظهر أن المديرين يتصرفون على وفق اللوائح المعمول بها (Aghab, 2020: 14).

5- دوافع مرتبطة بالتكاليف السياسية :

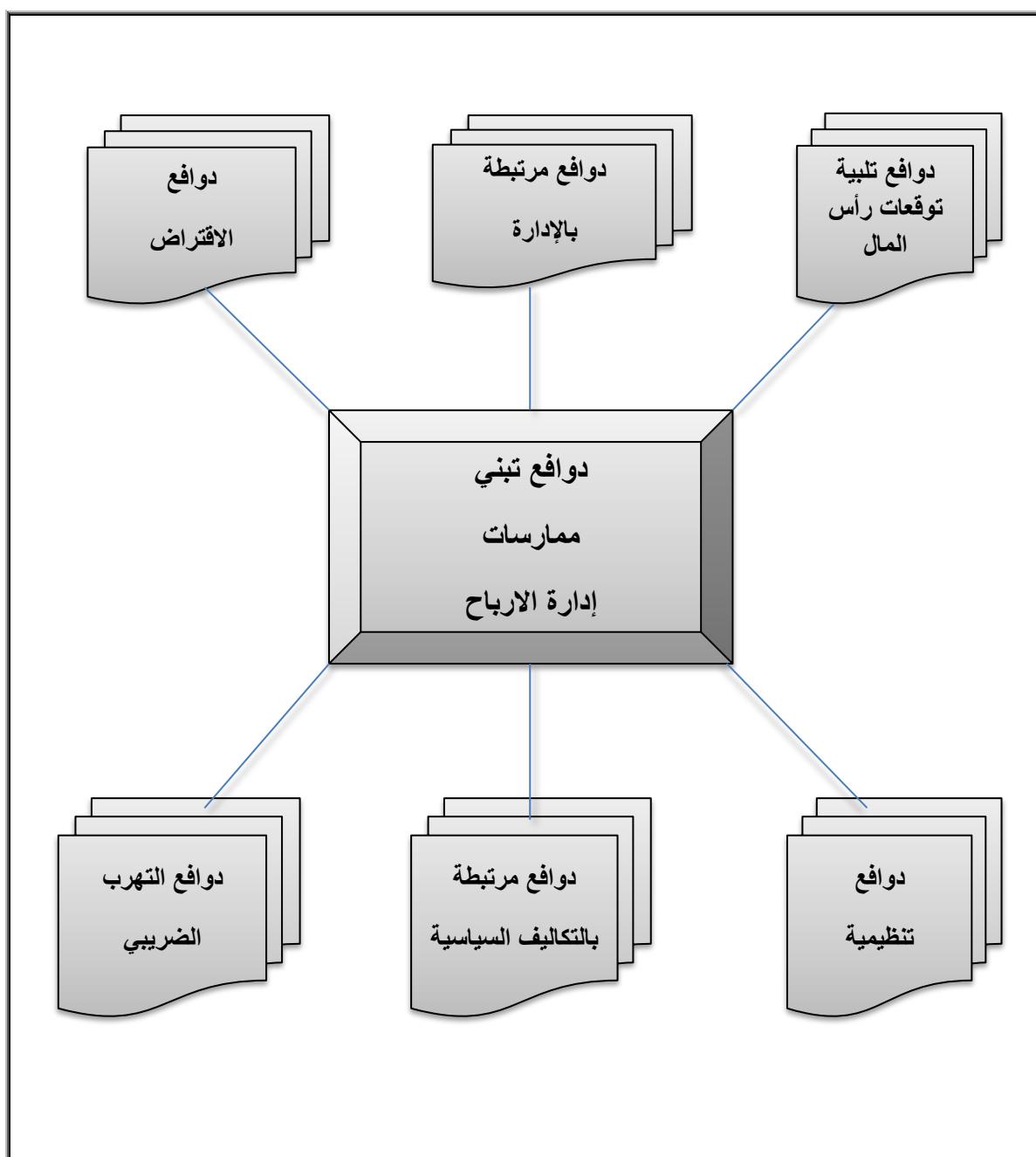
تلجاً بعض الشركات لإدارة أرباحها نزولاً والسبب يعود في ذلك إلى تدخل الحكومة في هذه الشركات إذا ما رأت أنها قد حققت أرباحاً مرتفعة نسبياً، وفي هذه الحالة ستتخلى (تحفي) الشركات عن الأرباح قصيرة الأجل حتى تتمكن من تعظيم الأرباح طويلة الأجل، من خلال بعض الأساليب المحاسبية في خفض الدخل وكمثال عليها في حالة زيادة التعريفة الجمركية ستحصل هذه الشركات على بعض الإعفاءات (Jones, 2011: 89-90).

6- دوافع التهرب الضريبي :

بسبب الأعباء الضريبية المترتبة على الشركات المختلفة ومنها المصارف، تلجأ بعضها لتخفيض الأرباح للتقليل من الأعباء الضريبية، فيما يلجأ بعضها الآخر إلى زيادة الأرباح في حالة انخفاضها أكثر من المعدل المطلوب لأجل تجنب البحث عن سبب انخفاض الأرباح من قبل السلطات الرقابية والضرебية (الهندي، 2015 : 35).

الشكل (1)

دowافع تبني ممارسات إدارة الارباح



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على ما سبق

أما فيما يخص الأساليب التي تستخدمها الإدارة في ممارسات إدارة الأرباح من أجل زيادة أرباحها أو زيادة القيمة السوقية لها ومنها تقدير مخصص لليون المعدومة فإنها تلجأ لتقنيات متعددة، وعلى الرغم من كون هذه الممارسات قانونية إلا أنها قد تؤدي بالنهاية إلى نقل صورة غير حقيقة للأطراف المتعاقدة مع المصرف وأيضا سوق الأوراق المالية، ومن أبرز الأساليب التي تستخدمها الإدارة في إدارة أرباحها هي ما يلي (Scott, 2015: 447) :

1. الاغتسال الكبير:

يرى Scott أن عملية الاغتسال الكبير أو ما يعرف بالاستحمام تحدث في أوقات الضغط التنظيمي أو عملية إعادة الهيكلة، إذ يحدث في مثل هذه الحالة شطب لبعض أصول المصرف ومنها على سبيل المثال شطب الديون المعدومة وتحميلها في هذه السنة والغاية منها هو لتعظيم الأرباح في المستقبل. في حين يرى كل من Kwon و Lee أن الاغتسال الكبير هو أسلوب محاسبي لتحميل الأصول المتعثرة في سنة مالية لتقليل الدخل التشغيلي وصافي الدخل، ويحدث هذا عندما يتم تعيير المدير التنفيذي السابق بمدير جديد إذ يعمل الأخير على شطب الديون المشكوك في تحصيلها من أجل تعظيم الأرباح في المستقبل، وأيضا تعمل بعض المصارف التي لديها عدد أكبر من المساهمين على تقليل الأرباح المبلغ عنها في السنة المالية قبل زيادة سعر السهم، في حين تعمل الأخرى التي لديها عدد أقل من المساهمين على توسيع الأرباح المبلغ عنها في السنة المالية قبل انخفاض سعر السهم (Kwon& Lee, 2016: 1793).

2. تقليل الدخل :

يسعى بعض المديرين لتخفيض الدخل في الفترة الحالية لأجل زيادة الدخل في المستقبل، كما يسعى بعضهم الآخر إلى ذلك لتجنب التكاليف الضريبية التي تفرض على مستويات الدخل العالية التي تتم عن طريق تقليل الأرباح المعلنة (Li, 2011: 22).

3. تعظيم الدخل :

عبارة عن استراتيجية تستخدمها الإدارة لتضخيم الأرباح المبلغ عنها عن طريق استخدام الاحتياطيات الخاصة بالأرباح السابقة أو الاقتراض من القوائم المستقبلية، ويلجأ المديرون لهذه الاستراتيجية لغرض تعظيم الحوافز التي يتلقونها إذا ما حقق المصرف الأرباح العالية، كذلك إلى عدم انتهاء عقود الدين، وأيضا تلبية توقعات المحللين (Ashour, 2011: 17).

4. تمهيد الدخل :

يعرف تمهيد الدخل أو ما يعرف بتجانس الدخل أنه التدخل المتعمد من قبل إدارة المصرف لتنقلي الانحرافات أو التقلبات في الدخل من خلال إتباع بعض الإجراءات المحاسبية على وفق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، والقصد وراء هذا التدخل هو لأجل إيصال رسالة لأصحاب المصلحة أن الأرباح مستقرة، ومن ثم سيؤدي هذا العمل إلى وصول الوحدة الاقتصادية إلى الفرص الاستثمارية التي يوفرها الممولون والذي من شأنه سينعكس على قيمة المصرف في الأسواق المالية (Altaie et all, 2017:711-712)، وأيضاً يعد تمهيد الدخل من قبل المصارف أمراً مهمًا للمصرف لأنه يمكن أن تكون له آثار إيجابية في استقرار النظام المالي ويمكن أن تكون له أيضاً آثار سلبية في الشفافية في إعداد التقارير المالية، وإحدى الأدوات التي يمكن للمصارف استخدامها لتسهيل الدخل هي مخصصات خسائر القروض. تحدد الأدبيات الخاصة بتمهيد الدخل المصرفي مخصصات خسائر القروض كأداة مهمة تستخدمنها المصارف لتمهيد الدخل بسبب تأثيرها المباشر في صافي هامش الفائدة لدى المصارف ودورها في التخفيف من مخاطر الائتمان الناشئة عن الإقراض المصرفي، على الرغم من أن مخصص خسائر القروض ليس هو الرقم المالي الوحيد الذي يمكن لمديري المصارف استخدامه لتمهيد الدخل لتحقيق بعض النتائج المرغوبة لإعداد التقارير المالية (Ozili, 2019: 2).

ثالثاً : نماذج الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح

ت تكون الأرباح من التدفقات النقدية والمستحقات، إذ تمثل المستحقات الفرق بين صافي الدخل وحجم التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، ومن ثم فإن المستحقات تنقسم إلى قسمين (Al Omush et all, 2019: 6):

- **مستحقات اختيارية:** تتميز هذه المستحقات بوجود عدة بدائل لقياسها، إذ يقوم المدير بالاختيار من بين هذه البدائل لتحديد قيمة هذه الحسابات على وفق مصلحة الإدارة (حسن، 2020: 26).
- **مستحقات اجبارية:** الاستحقاقات الناشئة عن المعاملات والأحداث التينفذتها الشركة خلال المدة الحالية، حسب مستوى أدائها واستراتيجياتها واتفاقياتها الصناعية والأحداث على مستوى الاقتصاد الكلي وعوامل اقتصادية أخرى.

إذ يظهر أثر ممارسة إدارة الأرباح في المستحقات الاختيارية التي تتيح الفرصة للإدارة للتلاعب بحجم هذه المستحقات، ويظهر ذلك من خلال الإبلاغ الانتهازي لبعض المصارف عن الأنشطة الموجودة دون إحداث تغيير في الأنشطة، ومن الأمثلة على ذلك تغيير حجم مخصص خسائر القروض، ومن ثم فإن بعض المصارف تستخدم المستحقات الاختيارية لتخفيف أو زيادة الدخل (التميمي والساعدي، 2014: 75).

وبسبب الصعوبات التي ترافق الجهات المعنية في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح، ظهرت عدة أساليب إحصائية للكشف عن هذه الممارسات، ومن خلال الإطلاع على الأدبيات السابقة يمكن أن نبرز أهم هذه النماذج على النحو التالي (الهندي، 2015: 53-61) :

١. مدخل معامل التباين

يعتمد هذا المدخل على تباين الدخل مقارنة بتباين المبيعات في كشف ممارسة إدارة الأرباح للشركات من عدمه، ومن أبرز النماذج المعتمدة في هذا المدخل هو نموذج (Eckle 1981)، والذي يمكن حسابه من خلال المعادلة التالية :

إذ أن :

SB : مؤشر إدارة الأرباح

CV : معامل تباين التغير في الدخل

$CV \Delta S$: معامل تباين التغير في المبيعات

ونستنتج من هذه المعادلة أن المؤشر الذي تم الحصول عليه إذا كان أقل من 0.9 فإن الشركة تقوم بممارسة إدارة الأرباح، وفي حال كان المؤشر أكبر من 1.1 فإن الشركة لا تقوم بممارسة إدارة الأرباح .(Kendory et all, 2020: 1159)

؟ مدخل المستحقات الائتمانية

أ. نموذج Healy

يعتمد هذا النموذج على فكرة السير العشوائي الذي تأخذ معادلته الشكل التالي:

$$\text{ACC}_t = \text{Dep}_t - X_t + \Delta AR_t + \Delta Inv_t - + \Delta AP_t - (\Delta TP_t + \text{Def}_t) \dots\dots\dots(2-2)$$

إذ تعني هذه المعادلة أن إجمالي المستحقات يمكن قياسه عن طريق التغير في الأصول المتداولة عدا النقد ومطروحا منه التغير في الخصوم المتداولة والإهلاك وصافي العمليات غير العادية، إذ افترض Healy أن أي تغير في إجمالي المستحقات يكون ناتجاً عن التغير في الاستحقاق الاختياري، ومن ثم فإن التغير الموجب يهدف لزيادة الربح والسالب يهدف لتقليل الربح، وانتقد هذا المدخل لأن رأس المال العامل سيتغير تبعاً للظروف الاقتصادية وتغير حجم أعمال المصرف، ومن ثم فإنه ليس كل تغير في حجم

المستحقات الإجمالي يفهم منه على انه إدارة أرباح، أيضا افترضت المعادلة المذكورة آنفاً أن حجم المستحقات الأجبارية يساوي صفرًا وهذا ما لا ينطبق على حجم الإهلاك كونه من المستحقات الأجبارية

.(عبد الله، 2016 : 63)

ب. نموذج De Angelo (1986)

يبحث هذا النموذج في الإجراءات التي تتخذها الإدارة لخفض أسعار الأسهم من خلال استخدام الاستحقاقات عن طريق الاستحواذ الإداري، إذ تقوم الشركة أو المصرف بإعادة شراء الأسهم بسعر منخفض عن طريق التلاعب بالمستحقات الاختيارية، ولحساب المستحقات يتم استخدام إجمالي المستحقات للسنة السابقة إلى إجمالي الأصول في المدة المقدرة على وفق المعادلة الآتية :

:(GÜLEÇ et all, 2016: 259)

حیث اُن :

= المستحقات غير الاختيارية NDA_t

$$\text{إجمالي المستحقات} = TA_{t-1}$$

$$A_{t-2} = \text{إجمالي الموجودات للمرة المقدرة}$$

ج. نموذج الصناعة : Industry Model

يعرف هذا النموذج بنموذج القطاع، إذ يفترض أن التغير الحاصل في المستحقات غير الاختيارية هو نفسه لمختلف الشركات في القطاع نفسه، إذ يقدر هذا النموذج المستحقات الاختيارية على النحو التالي (أمينة، 2013: 129):

حیث اُن :

$$\text{المستحقات غير الاختيارية} = \text{NDA}_{t+1}$$

$\text{Median}_I(TA_{t+1}/A_{t-1})$ = القيمة الوسيطة إلى إجمالي المستحقات

معاملات النموذج = $y1, y2$

ويعبّر على هذا النموذج أنه لا يأخذ بنظر الاعتبار التغيرات في المستحقات غير الاختيارية للشركات من القطاع نفسه، بسبب تعرض بعض الشركات لظروف استثنائية ومن ثم لا يمكن أن تكون جميع المستحقات متجانسة.

: Jones (1991) نموذج د.

بسبب الافتراضات السابقة التي تنص على ثبات المستحقات غير الاختيارية لمدة من الزمن، قام Jones بإضافة عاملين لتقدير هذه المستحقات (نتيجة أعمال الشركة، إجمالي الموجودات الثابتة)، إذ افترض أنهما أقل عرضة للتلاعب من قبل الإدارة كما موضح في المعادلة (جاسم وعبد الله، 2019: 86):

ΔREV_{ijt} = التغير في إيرادات الشركة j في القطاع i في السنة t

PPE_{jilt} = إجمالي الموجودات للشركة في القطاع في السنة

$\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$ = معالم النموذج الخاصة بالشركة وللقطاع نفسه، ويتم تقدير هذه المعالم للشركات المختلفة وللقطاع نفسه على النحو التالي :

$$TAC_{ijt} / A_{ijt-1} = \alpha_1 (l / A_{ijt-1}) + \alpha_2 (\Delta REV_{ijt} / A_{ijt-1}) + \alpha_3 (PPE_{ijt} / A_{ijt-1}) + e_{ijt} \dots \dots \dots (2-6)$$

حيث أن :

e_{ijt} = قيمة المستحقات الاختيارية للشركة j في القطاع i في السنة t .

۵. نموذج Jones Modified

يفصل نموذج Jones المعدل بين المستحقات الاختيارية وغير الاختيارية، والذي يعد أكثر قوة في إكتشاف إدارة الأرباح من النموذج الأصلي والذي جيء به من قبل (Dechow et all 1995) ، وبسبب احتمالية تلاعب الإدارة بالاعتراف بالإيرادات فقد أضاف التغير في الدعم المدينة (Doukakis, 2014: 557). ومن ثمً يمكن حساب المستحقات الاختيارية من خلال المعادلة التالية (Aghab, 2020: 88):

$$DAit = \beta_0 (1 / Ait - 1) + \beta_1 (\Delta REVit/Ait - 1) - (\Delta RCEit / Ait-1) + \beta_2 (PPEit / Ait - 1) + \varepsilon_{it} \dots\dots\dots(2-7)$$

إذ أن :

ΔRCE_{it} = التغير في الحسابات تحت التحصيل للشركة i وللمدة t

الخطأ العشوائي = ε_{it}

وتعد المبيعات الأجلة أكثر تلاعباً من قبل الإدارة لو تمت مقارنتها بالتلاء بالمبيعات النقدية التي تستخدمها الإدارة في عملية القياس المحاسبي عند الاعتراف بالإيراد (الفلاوى، 2011: 157).

و. الأداء المتطابق للمستحقات الاختيارية Performance Matched to Discretionary

: Accruals

اقتصر هذا النموذج من قبل (Kothari & Wasley 2005) بالاعتماد على النماذج السابقة من قبل Sadiq (Jones, Dechow). ويرى أن نموذج الأداء المتطابق يوفر ضوابط إضافية لما كانت عليه، إذ

يعد هذا النموذج أفضل من استخدام أسلوب الانحدار الخطي (Sadiq, 2015: 31). إذ أضاف Kothari (Kothari et all, 2005: 13) كالتالي (ROA_{t-1}) للنماذج السابقة معدل العائد على الأصول :

$$TA_{it} = \delta_0 / Assets_{it} - 1 + \delta_1 \Delta sales_{it} + \delta_2 PPE_{it} + \delta_3 ROA_{it-1} + u_{it} \dots \dots \dots \quad (2-8)$$

ز. نموذج الإيرادات الاختيارية : Discretionary Revenues Model

يرى Stubben أن هذا النموذج هو الأفضل من بين النماذج المستخدمة في الكشف عن التلاعب بالإيرادات والمصروفات كونها أكبر قوة وأقل تحيزا وأفضل تحديدا من نماذج الاستحقاق الشائعة (Stubben, 2010: 1).

3. مدخل الاستحقاق الأحادي

حاولت بعض الأدبيات إدخال نماذج محددة لقياس أثر ممارسة إدارة الأرباح في القطاع المالي بسبب الخصائص المنفردة لهذا القطاع التي تتطلب اهتماما خاصا وبسبب الدوافع التي تختلف فيما بينها، وأحد أهم النماذج هو نموذج مخصص خسائر القروض (LLPs) الذي يمثل الفرق بين مبلغ الخسارة المقدرة والمبلغ المطلوب فعليا لتعيين المخصص وأيضا مقابلة توقعات المحللين مع المتحقق فعلا مقارنة بالعام السابق (Diri, 2017: 36).

4. مدخل سلوك المستحقات

يتم من خلال هذا المدخل تحديد الخصائص الإحصائية للأرباح لمعرفة السلوك الذي يؤثر فيها، من خلال مراقبة سلوك المستحقات حول نقطة احصائية معينة، ومن ثم فإن تكرار المبالغ فيما لو كان قد تم توزيعه بشكل سلس أعلى أو أسفل النقطة المرجعية لن يؤثر في القوائم المالية، وفي حال لم يتم ذلك التوزيع فإن هذا يعني استخدام الحكم الشخصي من قبل الإدارة في إعداد القوائم المالية.

رابعا : نتائج إدارة الأرباح وسبل الحد منها

يدرك الكثير من المديرين أن ممارسات إدارة الأرباح ممكن أن يكون لها مردود إيجابي خلال مدة قصيرة من الزمن، لكن مع مرور الوقت ستبرز مشكلات عدة ممكن ان تؤثر في سمعة الشركة وأهم هذه المشكلات هي (Alfadhael, 2021:1003) :

1. انخفاض قيمة المصرف :

تؤثر إدارة الأرباح من خلال إدارة الأنشطة الحقيقة والعمليات المحاسبية في التدفقات النقدية قصيرة الأجل التي بدورها ستؤثر في الأداء المستقبلي للمصرف وتضعفه، ومن ثم التأثير في المصرف على المدى الطويل، وهذا سيضعف موثوقية القوائم المالية للمصرف و يجعلها غير مجده للمستثمرين الحاليين والمستقبليين.

ويرى Zhang أن التلاعب بالأرباح من خلال الإفراط في الإنتاج والتلاعب بالمبيعات سيسهم بشكل كبير في إضعاف التصنيفات الائتمانية وزيادة تكلفة الاقتراض من سوق السندات (Zhang, 2014: 26).

2. تلاشي المعايير الأخلاقية :

إن أهم ما يميز إدارة الأرباح في كونها تتم بصورة سرية غير معروفة لجمهور المتعاملين مع المصرف، وهذا يعني أنه لا يوجد إعلان عن الأرباح التي تم التلاعب فيها ولا عن طبيعة السياسات المحاسبية التي استخدمت وهذا التعتمد سيقود بدوره لإلحاق الضرر بمصالح الأطراف المتعاملة مع المصرف، إذ يرى (اللوزي) أن التركيز المتزايد على إدارة الأرباح في الأجل القصير يهدد القيم الأخلاقية في قطاع الأعمال (اللوزي، 2013: 16)، ونتيجة لقصور القيم الأخلاقية عند بعض المدققين والفضائح التي تعرضت لها بعض الشركات الأمريكية العملاقة ومنها شركة (Enron) وشركة (World Com) أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية قانون Sarbanes-Oxley (Sarbanes-Oxley) الذي كان من أبرز أهدافه تقليص الممارسات المحاسبية غير الأخلاقية، والشفافية في الإفصاح عن المعلومات المالية وأيضاً اتخاذ إجراءات صارمة بحق الشركات المخالفة لأنظمة (عبد القادر، 2018: 281).

3. إخفاء مشكلات الإدارة التشغيلية :

لا تتحصر إدارة الأرباح بالإدارة العليا للمصرف فقط، بل تتعدى ذلك إذ تمارس من قبل الإدارة التشغيلية (الدنيا) أيضاً وبذوات مختلفة ومنها (الحصول على الحوافز والترقيات، تجنب إنقاذ الأداء، إخفاء بعض المشكلات) واستمرار هذه الأساليب يمكن أن يبقى لمدة زمنية طويلة مالم تتم معالجته (الأشقر، 2010: 37).

4. العقوبات الاقتصادية :

تفرض البورصات عقوبات اقتصادية على الشركات والمصارف التي تمارس إدارة الأرباح من خلال دفع الغرامات وإعادة إعداد تقاريرها المالية، إذ تؤدي هذه العقوبات إلى انخفاض في الأرباح المعلنة، وتتفقد الشركات قيمتها السوقية، ومن ثم تفقد ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة، كما أن عملية إعداد التقارير المالية عملية مكلفة للشركات، ولا تقتصر العقوبات على الشركات فقط ، بل تتعدى لتشمل المديرين المتورطين في انتهاكات المعايير المحاسبية، كونهم سيتعرضون لعقوبات خاصة من حيث السلطة والهيبة والسمعة (Alfadhael, 2021:1004).

وبعد استعراض النتائج التي تسببها ممارسات إدارة الأرباح التي أصبحت اليوم على صور وأشكال مختلفة قد يتعدى بعضها المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً التي من الممكن أن تتعكس على أسعار الأسهم

للمصارف المدرجة في أسواق المال ومن ثم التأثير في القيمة السوقية لأسهم تلك المصارف، كان لا بد من الإشارة إلى الوسائل التي تحد من تلك الممارسات والكشف عنها، ومن أهم الوسائل المستخدمة في كشف هذه الممارسات ما يأتي (بدر، 2013: 58):

1. لجان المراجعة :

أو كما تعرف بلجان التدقيق التي تؤدي دوراً مهماً في زيادة الثقة في جودة التقارير المالية إذ تكون منبثقة من مجلس الإدارة وتشكل من عدد لا يقل عن ثلاثة أعضاء غير التنفيذيين من ذوي الكفاءة والخبرة، تكون مسؤولة عن تقديم تقاريرها السنوية للمساهمين. إذ تؤدي هذه اللجان دوراً بارزاً في الحد من التلاعب بالأرباح التي لجأت لها المصارف بغية الحد من هذه الممارسات وفي مراقبة المحاسب في منعه من الخروج عن أية قواعد تستوجب الالتزام بالسلوك المهني والأخلاقي (الشرع، 2017: 175). ويرى كل من Hohenfels و Albersmann أن خصائص لجنة التدقيق المتمثلة بمشاركة الخبراء الماليين في اللجنة وزيادة إجتماعاتها ممكن أن يسهم بشكل كبير في تقليل ممارسة إدارة الأرباح (Albersmann & Hohenfels, 2013: 147).

2. الحوكمة المصرفية :

عرف البنك المركزي العراقي الحوكمة المصرفية على أنها مجموعة من الأنظمة الشاملة التي تحدد العلاقات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للمصرف والمساهمين وأصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بالمصرف، ومن ثم فإن هذا النظام عن طريقه يقوم بتوجيهه مجلس الإدارة ومراقبة أنشطة المصرف والذي يوثر في (البنك المركزي العراقي، 2018: 3) :

- تحديد إستراتيجية المصرف.
- إدارة منظومة المخاطر للمصرف.
- أعمال وأنشطة المصرف.
- التوازن بين الالتزام بالمسؤولية تجاه حملة الأسهم وحماية مصالح المودعين وأخذ مصلحة أصحاب المصالح الأخرى في الحسبان.
- امتثال المصرف بالقوانين والتعليمات والضوابط السارية.
- ممارسات الإفصاح والشفافية.

ويرى (Al Hajjar et all) أن مخصص خسائر القروض لدى المصارف يعطي حرية أكبر للمديرين للتلاعب في الأرباح، ومن ثم فإن أنظمة الحكومة المصرفية هي آلية فعالة لتقليل السلوك الانتهازي للإدارة ومن أهم هذه الآليات هي (Al Hajjar et all, 2021: 4)

أ. أعضاء مجلس الإدارة الأجانب :

إن وجود أعضاء مجلس إدارة أجانب يعود بالإيجاب على إدارة المصرف من خلال تعزيز فعالية مجلس الإدارة وتحسين جودة التقارير المالية ومراقبة أكثر للمدير ومن ثم تقليل ممارسات إدارة الأرباح.

ومن جانب آخر يرى (Hooghiemstra et all) أنه ليس من الضروري وجود أعضاء مجلس إدارة أجانب، لأن ذلك وبحسب الدراسة التي توصلوا إليها فإنه يسهم في إدارة أكبر للأرباح نتيجة اختلاف المعرفة المحاسبية بين بلد وآخر (Hooghiemstra et all, 2016: 1).

ب. التنوع بين الجنسين:

يرى (Al Hajjar et all) أن التنوع بين الجنسين ضروري داخل مجلس الإدارة، بسبب كون حساسية المديرات للمسائل الأخلاقية أكثر مما هو عليه عند المديرين وإيلاء اهتمام أكبر بجودة المعلومات، مما سيسهم في تقليل مشكلات الوكالة بين المديرين والمساهمين. وتندعم هذا الرأي دراسة (محمود) التي توصلت إلى نتائج مفادها أهمية تمثيل الإناث في مجلس الإدارة نظراً للصعوبة البالغة في وصول المرأة للمناصب الإدارية يحتم عليها أن تكون أكثر قدرة على منع ممارسات إدارة الأرباح لحفظها على منصبها وفي الوقت نفسه تجنب فقد السمعة ومخاطر التقاضي (محمود، 2017: 680).

ج. تكرار اجتماعات مجلس الإدارة :

أحد الجوانب المهمة لحكومة الشركات التي لم يتم استكشافها بشكل كافٍ هو فعالية مجلس الإدارة والتزامه وعدم التعليق بضيق الوقت لإنتهاء الالتزامات والواجبات، وإنظام الاجتماعات من شأنه أن يجعل من مجلس الإدارة أكثر فعالية وكفاءة والسيطرة على السلوك الانتهازي للمدير ومنعه من ممارسة إدارة الأرباح (Al Hajjar et all, 2021: 4).

د. حجم مجلس الإدارة :

فيما يخص حجم مجلس الإدارة، فإن الدراسات المتعلقة بهذا الخصوص لا تؤكّد بشكل قطعي على حجم معين لمجلس الإدارة فقد يختلف عدد أعضاء المجلس من دولة لأخرى، فعندما يكون حجم مجلس الإدارة كبير نسبياً من حيث عدد الأعضاء ستنتهي عن ذلك كفاءة أفضل ناتجة عن تنوع الخبرات والمعارف في مجالات مختلفة، وقد ينتهي عنه تأثير سلبي متمثل بعدم إمكانية السيطرة على فريق الإدارة وخلق مشكلات

في الاتصال والتنسيق بين المديرين، ونستنتج من ذلك أن حجم مجلس الإدارة له تأثير كبير في ممارسات إدارة الأرباح (Chouaibi et all, 2016: 1003).

٥. استقلالية مجلس الإدارة :

تعد استقلالية مجلس الإدارة من أهم آليات الحكومة المصرفية، ويكون مجلس الإدارة أكثر استقلالية بوجود عدد أكبر من المديرين المستقلين الذين يعملون على تحسين كفاءة مجلس الإدارة كآلية رقابة ومن ثمّ الحد من ممارسات إدارة الأرباح (Dakhllallh, 2021: 125).

٦. ازدواجية الدور :

يرى Al Hajjar et all ضرورة الفصل بين مهام رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي حتى لا يكون الأخير متمنع بسلطة تمكنه من التأثير في أمور مجلس الإدارة ومن ثمّ التأثير في مستويات الأرباح، كذلك سيكون هناك حافز أقل للإشراف على أنشطة مدير الشركة وعدم تناسق المعلومات بوجود القيادة المشتركة .

٣. خفض البدائل المحاسبية :

إن وجود بدائل محاسبية متعددة للعملية نفسها من شأنه أن يتيح حرية أكبر لإدارة المصرف في تحقيق مصلحتها الشخصية حتى لو كان ذلك على حساب الأطراف الأخرى، كما أن تعدد البدائل المحاسبية يؤثر في مدلول القوائم المالية (العايدى، 2019: 138).

٤. الحد من بعض السياسات المحاسبية :

ويتم ذلك من خلال (بو عروج، 2016: 64-65):

أ. بند الطوارئ :

تدخل بعض إدارات المصارف في تحديد بند الطوارئ على وفق ما تراه متوافقاً ومصلحتها الشخصية، ولأجل ذلك يجب أن يخضع هذا البند لنسبة محددة تراها الجهات الرقابية، إذ عملت هيئة المعايير المحاسبية البريطانية على إلغاء بند الطوارئ لمنع استغلاله بشكل خاطئ.

ب. تفعيل فرضية الثبات :

من خلال الالتزام بالسياسات المحاسبية لكل مدة محاسبية في عرض القوائم المالية، وهذا لا يعني الثبات بصورة دائمة ولكن يجب بيان سبب تغيير طريقة العرض والآثار السلبية الناتجة عنها فيما لو بقيت كما كانت عليه.

5. يقظة المراجعين والمراقبين :

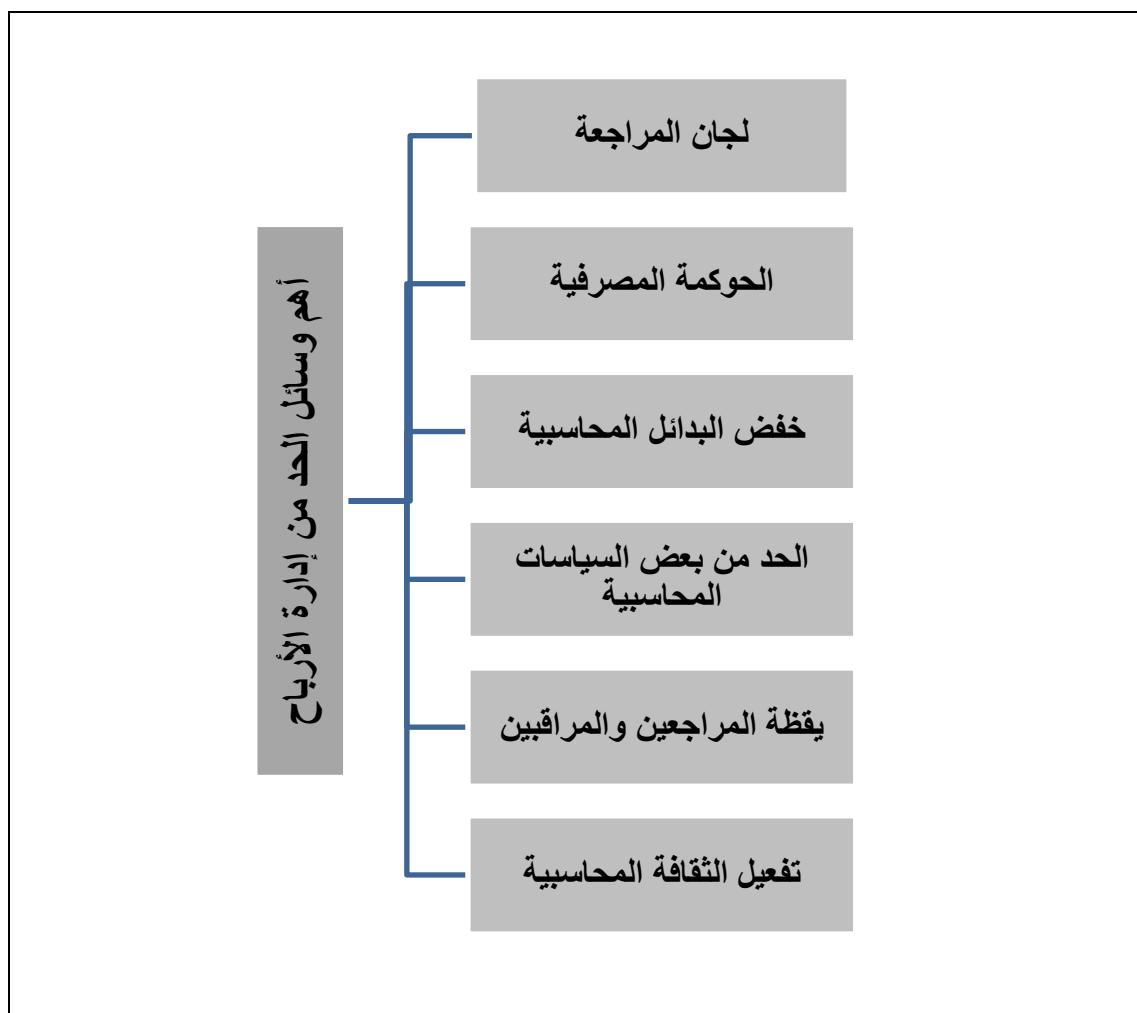
من خلال اختيار مكاتب التدقيق ذات المهنية والمصداقية العالية، لأن ذلك سينعكس على مخرجات القوائم المالية والكشف عن التحريرات ببنودها.

6. تفعيل الثقافة المحاسبية :

من خلال إقامة الورش والدورات التدريبية لأجل معرفة كل ما هو جديد عن أساليب ممارسات إدارة الأرباح وسبل الحد منها، لكل مستخدمي القوائم المالية وبإدارة الجهات المسئولة عن سلامة القوائم المالية سواء كانت تلك الجهات حكومية أم من القطاع الخاص.

الشكل (2)

أهم وسائل الحد من إدارة الأرباح



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على ما سبق

المبحث الثاني

مدخل مفاهيمي للقيمة السوقية للأسهم

تمهيد ...

يتمثل هدف إدارة المصرف بتعظيم القيمة السوقية لأسهمه المدرجة في أسواق المال والذي ينعكس بشكل إيجابي على قيمة المصرف السوقية، وإن هدف تعظيم قيمة المصرف يعد ضرورياً لأصحاب الأسهم وإدارة المصرف، ومن ثم ستعمل إدارة المصرف جاهدة على تعظيم هذه القيمة وبشتى الوسائل، كون القيمة السوقية أهم ما ينظر إليه المستثمر من بين بقية القيم، ومن ثم فإن هذه القيمة تخضع إلى جملة من العوامل والمحددات من شأنها أن تؤثر فيها.

وأن أهم ما سنتناوله في هذا المبحث هو ما يضم الجوانب التالية :

أولاً : مفهوم وأنواع القيم للأسهم

ثانياً : العوامل المؤثرة في القيمة السوقية للأسهم

ثالثاً : محددات القيمة السوقية للأسهم

رابعاً : نماذج تقييم الأسهم العادية

أولاً : مفهوم وأنواع القيم للأسهم

تعد القيمة الميزة الجوهرية لسلعة أو خدمة معينة، إذ أن قيمة الشيء تتعكس في سعره أو أن السعر هو ما يعبر عن القيمة، ويتحدد سعر السهم بناء على العرض والطلب لهذا السهم في السوق المالي (الزبيدي، 2014: 238).

كما تمثل الأسهم حصة في ملكية المصرف يحق فيها للمستثمر المطالبة بأرباح المصرف كما له الحق في أصوله، إذ تمثل الأسهم مصدراً مهماً لتمويل أنشطة للمصرف كما تمتاز أسعار الأسهم بكونها متقلبة وهذا ما ينعكس بدوره على المستثمرين وعلى حجم الإنفاق، كما أن زيادة سعر السهم ممكن أن تسهم بكميات أكبر من الأموال التي تستخدمها في شراء مراقب ومعدات الإنتاج .(Mishkin& Eakins, 2018: 43)

ويعد مفهوم القيمة بالنسبة للمستثمر أمراً أساسياً، ولا سيما عند تقييم الأسهم، فضلاً عن القيمة السوقية للسهم، هناك قيم أخرى أهمها (الشمرى وآخرون، 2017: 149-150):

1. القيمة الأسمية :

تثبت القيمة الأسمية للسهم على الورقة المالية من خلال النص القانوني، في الدولة التي تصدر بها الأوراق المالية، ومن ثم فإن هذه القيمة تصبح على الأوراق فقط عند تداول الورقة المالية في السوق المالي.

2. القيمة الدفترية :

تمثل القيمة الدفترية حقوق الملكية في الميزانية العمومية المثبتة في سجلات المصرف ولذلك فهي تعرف بالقيمة المحاسبية، وأن النمو في هذه القيمة يعد مؤشراً مهماً على قدرة المصرف في التوسيع والاستمرار، ويمكن حساب القيمة الدفترية من خلال قسمة حقوق الملكية على عدد الأسهم العادلة المصدرة، وينتقد المدخل الذي يعتمد في القيمة الدفترية بسبب اعتماده على المعلومات التاريخية وتجاهله لأرباح المصرف المتوقعة (محمد، 2017: 399).

3. القيمة السوقية :

تعرف القيمة السوقية للسهم على أنها القيمة النقدية المدفوعة من قبل المستثمرين في لحظة زمنية محددة وبتأثير عوامل العرض والطلب في البورصة، ومتغيرات أخرى أبرزها المعلومات المحاسبية والمؤشرات المالية التي تدل على نتائج أعمال الشركة وظروف الشركة والقطاع الذي تنتهي إليه وكذلك سلوك المتداول (الشوري، 2017: 449).

أو كما عرفها (نصر) أنها سعر بيع السهم في الأسواق المالية الناتج عن تلاقي أسعار العرض مع أسعار الطلب (عدد الأسهم المعروضة لمستويات سعرية مختلفة مع عدد الأسهم المطلوبة ولمستويات سعرية مختلفة) لتحديد قيمة السهم السوقية، مع ملاحظة التدفقات النقدية المتوقعة للسهم في المستقبل مع مراعاة المخاطر الناتجة عن هذه المكاسب (نصر، 2020: 830).

ومن خلال استعراض المفاهيم السابقة للقيمة السوقية فإن الباحث يعرف القيمة السوقية للأسهم على أنها قيمة السهم في سوق الأوراق المالية خلال لحظة زمنية معينة محددة بحجم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة والمخاطر الناجمة عن هذه التدفقات، التي قد تتدخل إدارة المصرف في التأثير بها بصورة غير مباشرة وغير مشروعة، وتعد القيمة السوقية من أهم مؤشرات الأداء في تقييم المصارف والمنشآت الاقتصادية.

4. القيمة التصفوفية :

هي القيمة المتوقع الحصول عليها من قبل حملة الأسهم عند تصفية المصرف بعد سداد جميع الديون والالتزامات المترتبة على المصرف، وأن السعر الذي تباع به أسهم المصرف يسمى بسعر التصفيف وكذلك فإن قيمة بيع أصول المصرف عند التصفيف تسمى القيمة التصفيفية للمصرف (حمد، 2018: 50).

5. القيمة الحقيقة :

أو كما تعرف بالقيمة العادلة التي تتحدد على وفق معطيات معينة منها (قاعدة أصول الشركة، توزيعات الأرباح، آفاق النمو المستقبلية والظروف الاقتصادية العامة). فعندما نريد اتخاذ القرار الاستثماري المناسب بيعاً أو شراء يجب أن ننظر لقيمة الحقيقة للسهم، فعندما تكون القيمة الحقيقة للسهم أعلى من سعر السوق يجب علينا في هذه الحالة اتخاذ قرار الشراء بسبب إمكانية ارتفاع سعرها في المستقبل، وفي حال كان سعر التداول أكبر من القيمة الحقيقة ينبغي التخلص من السهم لتجنب الخسارة المحتملة في المستقبل (سميرة، 2010: 119).

كما يعد دخول مفهوم القيمة العادلة للمعايير المحاسبية أحد التطورات المهمة نتيجة لتغير القوة الشرائية عبر الزمن وأيضاً القيمة الاستبدالية للأصول، فضلاً عن الأزمات المالية وضعف المؤشرات المالية في تقييم الأداء الحالي والمستقبل (أحمد، 2019: 15).

ثانياً : العوامل المؤثرة في القيمة السوقية للأسهم

تتأثر القيمة السوقية لأسهم المصرف كبقية القطاعات بجملة من العوامل نتيجة إرتباطها وتفاعلها مع المتغيرات والظروف الاقتصادية المحيطة، ونتيجة لذلك فإن السوق المالية تؤثر وتتأثر بالعالم الخارجي ومن ثم فإن أي تغير في الظروف الاقتصادية والعوامل الأخرى ستتعكس على أسواق المال مسببة انهيارات ببعض أسعار الأسهم، ومن أهم تلك العوامل ما يأتي (السويفي وأخرون، 2020: 106-107):

1. سعر الفائدة:

تؤثر اسعار الفائدة في أسواق رأس المال وأسواق النقد ومن ثم فإنها تؤثر بشكل مباشر في أسعار الأوراق المالية المتداولة في السوق المالي من خلال التأثير في الأداء وقرارات المستثمرين الأفراد والشركات (Saunders & Cornett, 2014: 26).

2. العرض والطلب:

تتأثر القيمة السوقية لأسهم المصرف عند زيادة الطلب عليها نتيجة حالة التفاؤل بين المستثمرين فيما يخص مستقبل المصرف (عبد الحميد وحسن، 2019: 513).

3. سعر الصرف:

يعرف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يجب دفعها مقابل الحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية (الجنابي، 2014: 93). ويرى الباحث بأن التعاملات التجارية الدولية التي تقوم بها المصارف تتأثر بتقلبات أسعار الصرف والذي يؤثر على التدفقات النقدية ومن ثم على القيمة السوقية لأسهم هذه المصارف.

4. التضخم:

يقصد بالتضخم انخفاض القوة الشرائية للنقد المتداول، إذ ينعكس على قيمة السهم السوقية بزيادة التكاليف وانخفاض هامش الربح (حمودي وأخرون، 2020: 260).

5. الناتج المحلي الإجمالي:

يظهر تأثير الناتج المحلي الإجمالي في القيمة السوقية للسهم بالزيادة والانخفاض، فعند زيادة الناتج القومي الإجمالي من خلال زيادة الناتج الاقتصادي الحقيقي سيزيد من التفاؤل بشأن المستقبل مما يزيد من حركة التعامل في الأسهم ومن ثم إرتفاع القيمة السوقية لأسهم، وأن هذه الزيادة ممكن أن تؤدي إلى زيادة المعروض النقدي الذي يقود بدوره نحو حدوث التضخم وانخفاض معدل العائد على الاستثمار ومن ثم انخفاض القيمة السوقية لأسهم (الياسين، 2019: 21).

6. معدل دخل الفرد:

يتناوب دخل الفرد طردياً مع الطلب على السلع والخدمات، فكلما زاد الدخل زاد الطلب على السلع والخدمات، فعندما يغطي الفرد إحتياجاته الأساسية وتكون لديه أموال فائضة فإنه سيقوم بإستثمار جزء وادخار جزء آخر، وأن حجم الأموال التي تذهب بإتجاه شراء الأسهم سيزيد من الطلب عليها نتيجة زيادة دخل الأفراد.

7. النمو الاقتصادي:

يتبع المستثمرون في السوق المالي المتغيرات الاقتصادية عن كثب، مثل الدخل الشخصي وحجم المبيعات والناتج القومي الإجمالي وأن الزيادة الحاصلة في هذه المتغيرات ستsem بشكل كبير في زيادة النمو الاقتصادي الذي يؤدي بدوره إلى زيادة القيمة السوقية للمصارف من خلال زيادة الطلب على الخدمات والمنتجات المقدمة من قبل هذه المصارف .

8. مقسم الأرباح:

من أهم المحددات للسعر السوقى للسهم هو مقسم الأرباح، إذ ينصح المحلل المالي المستثمرين في شراء الأسهم التي من المتوقع أن تزداد توزيعات الأرباح عليها في حين ينصح بالأسهم التي يتوقع انخفاض أسعارها ومن ثم انعدام توزيعات الأرباح عليها (العكلي، 2021: 11).

9. تركيبة هيكل رأس المال:

تسعى إدارة المصرف في تهيئة مزيج تمويلي استراتيجي يسهم بدوره في تخفيض تكاليف التمويل لحد يسهم في تعظيم قيمة وربحية المصرف ومن ثم المواءمة بين الأسهم العادية من جهة والقروض والسنادات من جهة أخرى، وهنا يجب على الإدارة أن تولي اهتماماً كبيراً بالتمويل عن طريق الأسهم بوصفها الدالة التي تربط بين أداء المصرف مع التغيرات في قيمته (عبد الله، 2020، 174).

10. حجم المصرف :

يظهر لحجم المصرف أثر كبير في أنشطته وقيمتها السوقية وكما تشير الدراسات فإن لحجم المصرف أثراً إيجابياً وآخر سلبياً، فمن حيث كونه إيجابياً تتمتع المصارف الكبيرة بوجود أكبر عدد من الزبائن كما تمتاز بوفرات الحجم واقتصاديات النطاق مما يسهم ذلك في تخفيض تكلفة التمويل وزيادة حجم الأرباح، أما من حيث كون حجم المصرف ذا أثراً سلبياً فيظهر ذلك في زيادة التكاليف التشغيلية وتكاليف التسويق والتكاليف البيروقراطية التي تظهر أثراً سلبياً بين حجم المصرف والربحية (Gupta& Mahakud: 2020, 3). وفيما

يخص حجم المصرف فإن الباحث يرى أن زيادة حجم المصرف لها انعكاس إيجابي على ربحية المصرف للمزايا المذكورة آنفا وأن الأثر السلبي بإمكان الإداره العمل على تقليله.

ويضيف الباحث فضلاً عما سبق إدارة الأرباح :

يعتمد المستثمرون والمحظون الماليون بصورة كبيرة على مخرجات القوائم المالية للمصارف في تقييم بعض المصارف وتقييم أسهمها، وهذا ما يولد حافزاً لدى بعض المديرين لتضليل المستفيدين بغية تحقيق مكاسب معينة أو التأثير في القيمة السوقية لأسهم المصارف، وتأتي هذه الممارسات بسبب تكاليف رقابة الأداء من قبل المالكين وبسبب حيازة المديرين معلومات لا يملكونها حملة الأسهم ويظهر هنا الأثر السلبي لممارسات إدارة الأرباح بالأجل القصير مقابل كسب بعض الأهداف غير المشروعة وهذا ما يضر بمصلحة المصرف بالأجل الطويل والتأثير في القيمة السوقية نزولاً لأسهم هذه المصارف.

ويمكن توضيح النقاط المذكورة آنفاً من خلال الشكل التالي :

الشكل (3)

العوامل المؤثرة في القيمة السوقية للأسهم



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على ما سبق

ثالثاً : محددات القيمة السوقية للأسهم

تتحدد القيمة السوقية للأسهم كما يرى بعض الباحثين من خلال متغيرين، يتمثل هذان المتغيران بـ(حجم التدفقات النقدية المتوقعة من الأنشطة التشغيلية للمصرف ومعدل خصم هذه التدفقات) في سبيل الوصول لقيمة الحالية التي تمثل بمجموعها القيمة السوقية للمصرف، وكما مبين على النحو التالي (حمد، 2018: 48):

1. التدفقات النقدية المتوقعة :

تكتسب التدفقات النقدية أهمية كبيرة كونها تسهم في تحليل الأعمال للمصارف من خلال إسهامها في عملية التخطيط واتخاذ القرارات التي تخص المصرف بالاعتماد على قائمة التدفقات النقدية التي تخص مدة زمنية محددة (الزبيدي، 2011: 60). وت تكون التدفقات النقدية المتوقعة من التالي (kieso et all, 2015: 217) :

أ- تدفقات تخص الأنشطة التشغيلية:

وتتضمن كل ما يخص المتحصلات النقدية من المعاملات التي تدخل في تحديد صافي الدخل.

ب- تدفقات تخص الأنشطة الاستثمارية:

تتضمن كل ما يخص التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة الاستثمارية ومحصلات القروض وعمليات بيع الموجودات الثابتة.

ت- تدفقات تخص الأنشطة التمويلية:

إذ تختص هذه التدفقات النقدية بالأموال المتحصلة عن طريق إصدار الأسهم للمستثمرين وتزويدهم بعائد على استثماراتهم أو الاقتراض من الدائنين.

2. معدل خصم التدفقات النقدية :

يمثل هذا المتغير الحد الأدنى لمعدل العائد الذي يتوقع المستثمر الحصول عليه جراء استثمار أمواله في شراء الأوراق المالية التي تصدرها المصارف والذي يتحدد على وفق المتغيرات التالية :

أ. معدل الفائدة الحقيقي :

وهو ما يطلبه المستثمر من تعويض جراء استثمار أمواله في الأوراق المالية ومقارنة هذا التعويض مع الاستثمار الحالي من المخاطر المتمثل بأذونات الخزانة التي يصدرها البنك المركزي لأجل لا يزيد على سنة.

ب. معدل التضخم والضرائب :

الذي يأخذ بعين الاعتبار حجم التضخم على عكس معدل الفائدة الاسمي الذي يتجاهل معدلات التضخم، والذي يمكن التعبير عنه بالمعادلة التالية (Mishkin& Eakins: 2018: 90) :

$$i = r - \pi^e \dots \dots \dots \quad (2-10)$$

حيث أن:

i = معدل الفائدة الحقيقي

r = معدل الفائدة الاسمي

π^e = معدل التضخم المتوقع

فلو كان لدينا معدل فائدة أسمى قدره 5% ومعدل التضخم 3% فإن معدل الفائدة الحقيقي سيكون في هذه الحالة 2%. ويظهر تأثير هذه الحالة على الأسهم إذ تحقق الأسهم عوائد فعلية أكبر في حال انخفاض معدل التضخم، وأيضاً يظهر تأثير الضرائب بشكل أكبر عند زيادة معدلات التضخم بسبب لجوء الدولة للسياسة المالية في فرض الضرائب ومن ثم تكون العوائد الفعلية تحت تأثير مزدوج لكل من الضرائب والتضخم.

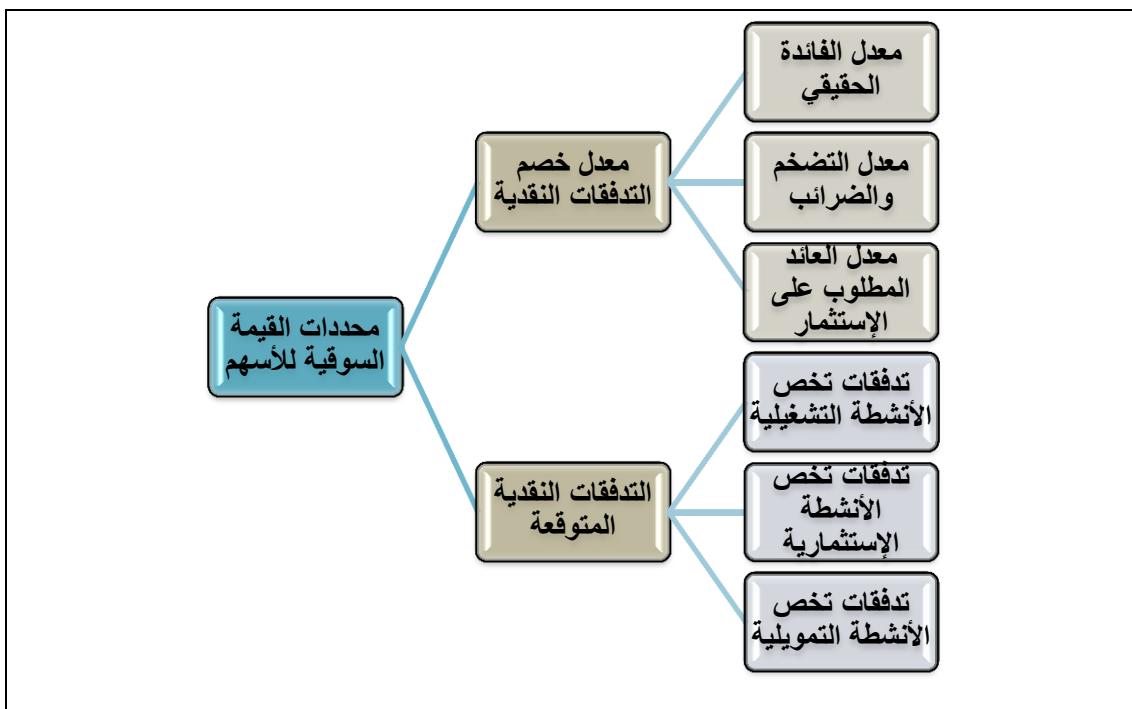
ج. معدل العائد المطلوب على الاستثمار:

يعرف أنه معدل العائد الذي يطلبه المستثمرون من خلال الاستثمار في أسهم معينة وهو أدنى معدل عائد يمكن أن يطلبه مستثمر ما لتعويضه عن تحمل مخاطرة معينة جراء تأجيل استهلاك مدخراته، فإذا كان العائد المطلوب من سهم معين أقل من العائد المتوقع فإن المستثمر لن يسعى لامتلاك هذا السهم وربما بيعه في حالة كان بحوزته (عبد علي، 2017: 30).

وبعد استعراض أهم محددات القيمة السوقية للأسهم فإنه يمكن توضيحها من خلال الشكل التالي :

(الشكل (4)

محددات القيمة السوقية للأسهم



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على ما سبق

رابعاً : نماذج تقييم الأسهم العادي

يتم تقييم جميع الأوراق المالية على أساس التدفقات النقدية المتوقعة التي توفرها لأصحابها وللمستثمرين على حد سواء، وتحتاج الأسهم العادية عن غيرها من الأصول المالية في كونها ذات مردودات مالية متغيرة وبسبب ذلك ليس من السهل أن نحدد معدل مناسب لخصم أرباح الأسهم المستقبلية (Melicher & Norton, 2016: 284).

ويرى Jordan et all أن نماذج تقييم الأسهم العادي يمكن إظهارها في مجموعتين وعلى النحو التالي (Jordan et all, 2017: 177-200)

1. النماذج القائمة على خصم الأرباح :

أ. نموذج خصم الأرباح :

يتم تحديد القيمة الحقيقة للأسهم عن طريق خصم توزيعات الأرباح النقدية المستقبلية المتوقعة، وأن هذا النموذج قائم على جملة من الافتراضات أهمها (Wafi et all, 2015:)

: (491)

- تواصل أعمال الشركة إلى ما لانهاية .
- استمرار توزيع الأرباح بمعدل ثابت بحيث يمكن التنبؤ بها بشكل صحيح.
- معدل العائد المطلوب على السهم يبقى ثابتا.
- يتطلب هذا النموذج سوق مالية ذات كفاءة.
- والذي يمكن التعبير عنه من خلال المعادلة التالية :

$$V_0 = \sum_{t=1}^{t=\infty} \frac{D}{(1+k)^t} \dots \dots \dots \quad (2-11)$$

إذ أن :

$$= V_0 \quad \text{القيمة الأسمية للسهم}$$

ويكون نموذج خصم الأرباح من النماذج التالية :

• **نموذج النمو الثابت :**

يستخدم هذا النوع من النماذج في الشركات الكبيرة والناضجة التي تتصرف فيها توزيعات الأرباح بالثبات، ومن ثم فإن هذا النموذج هو أسلوب لتقييم توزيعات الأرباح السنوية التي تخص أسهم شركة معينة تتداول أسهمها في السوق المالي وتمتاز بمعدل نمو ثابت، التي يمكن توضيحها من خلال العلاقة التالية (الشمرى وأخرون، 2017: 184):

$$P_0 = \frac{D_t}{K-g} \dots \dots \dots \quad (2-12)$$

حيث أن :

$$= P_0 \quad \text{القيمة الحقيقة للسهم}$$

$$= D_t \quad \text{توزيعات الأرباح}$$

$$= K \quad \text{معدل العائد المطلوب على الاستثمار}$$

$$= g \quad \text{معدل نمو توزيعات الأرباح}$$

وأن نموذج النمو الثابت يستند إلى فرضيتين رئيسيتين هما (الجبوري والخلادي، 2021: 316):

- أن تكون توزيعات الأرباح ثابتة ولا تتغير.
- أن يكون معدل العوائد المتوقعة أكبر من معدل النمو الثابت.

- نموذج النمو التاريخي :

تستخدم المعلومات التاريخية الخاصة بأرباح الشركة لنقدير النمو في الأرباح المستقبلية، ويتم ذلك بالاعتماد على طريقتين :

- باستخدام المتوسط الهندسي لمعدل نمو الأرباح:

وهو عبارة عن معدل نمو الأرباح باستخدام المتوسط الهندسي للأرباح التاريخية، كما هو موضح في المعادلة التالية (Jordan et all, 2017: 191) :

$$g = \left[\frac{D_N}{D_0} \right]^{\frac{1}{N}} - 1 \dots \dots \dots \quad (2-13)$$

إذ أن :

D_N = اقرب توزيعات

D_0 = أبعد توزيعات

N = عدد السنوات

- باستخدام المتوسط الحسابي لمعدل نمو الأرباح:

ويتم من خلال (حساب معدل نمو الأرباح لكل عام على حدة، حساب المتوسط الحسابي لمعدلات النمو السنوية)

- النمو المستدام :

ينبغي أن يتسم هذا النموذج بثبات نمو الأرباح، وهنا يمكن أن تظهر لنا حالتان في استخدام هذه الأرباح تتمثل بالأرباح المحتجزة لأجل النمو المستقبلي التي تعرف بنسبة الاحتفاظ والأرباح الموزعة للمساهمين التي يعبر عنها بنسبة الدفع، وأن نموذج النمو المستدام يعبر عنه من خلال المعادلة التالية :

$$\text{Sustainable growth rate} = \text{ROE} \times \text{Retention ratio} \dots \dots \dots \quad (2-14)$$

إذ أن :

$\text{Sustainable growth rate}$ = معدل النمو المستدام

ROE = العائد على حقوق الملكية

Retention ratio = نسبة الاحتفاظ

ب. نموذج نمو التوزيعات على مراحلتين :

يفترض هذا النموذج أن توزيعات العائد غير ثابتة للعديد من الشركات ومن ثم فإن هناك تقلب في نمو السهم، وعلى وفق هذا النموذج تتحدد القيمة الحقيقية للسهم على النحو التالي (الغالى وعدنان، 2019: 165):

- تقدير التوزيعات النقدية خلال مدة عدم ثبات النمو.
- يحدد سعر السهم المتوقع في نهاية المدة غير الثابتة.
- تحديد القيمة الحالية للتوزيعات النقدية لكل سنة وخلال مدة عدم ثبات النمو ، والقيمة الحالية لسعر السهم في نهاية النمو غير الثابت ومن ثم يكون مجموع القيم مساوياً لقيمة الحقيقة للسهم.

ويرى **Jordan** أن الأرباح طبقاً لهذا النموذج تنمو على مراحلتين، مرحلة النمو الأولى g_1 التي تستمر لمدة t من الزمن، تليها مرحلة النمو الثانية g_2 وكما موضح في المعادلة التالية :

$$P_0 = \frac{D_0(1+g_1)}{K-g_1} \left[1 - \left(\frac{1+g}{1+k} \right)^T \right] + \left(\frac{1+g_1}{1+k} \right)^T \frac{D_0(1+g_2)}{K-g_2} \dots \dots \dots \quad (2-15)$$

ج. نموذج الدخل المتبقى :

يربط نموذج الدخل المتبقى القيمة الدفترية للسهم بالقيمة الحقيقة وكذلك العوائد غير الطبيعية التي تزيد عن تكاليف رأس المال، ويستند هذا النموذج إلى أن إضافة ثروة لصالح حملة الأسهم يتوقف على تحقيق عوائد على رأس المال المستثمر تزيد على تكاليفه، بسبب إمكانية أن تحقق الشركات صافي دخل موجباً دون أن تضيف أية قيمة لحملة الأسهم (**الحمدوني والنعيمي**، 2013: 157-158). ويعبر عنه من خلال المعادلة التالية :

$$V_0 = B_0 \sum_{t=1}^n \frac{(ROE^t - k)B^{t-1}}{(1+k)^t} \dots \dots \dots \quad (2-16)$$

إذ أن :

$$t = \text{القيمة الدفترية للسنة } t$$

د. نموذج التدفق النقدي الحر :

يستخدم نموذج التدفق النقدي الحر في تقييم الأداء المالي للشركة إذ يمثل مبلغ التدفق النقدي الحر ما تتحققه الشركة بعد إنفاق المال اللازم لتوسيع قاعدة أصولها، إذ يطلق عليه التدفق النقدي الفائض وأن زيادة هذا التدفق ممكن ان تتسب بضعف الأداء في الشركة مالم يتم استخدامها

بصورة مثلى تسمى في تطوير أداء الشركات، ويمكن إظهار معادلة التدفق النقدي الحر على النحو التالي (الربيعي، 2020: 160):

$$FCF = EBIT(1 - \text{Tax rate}) + \text{Depreciation} - \text{Capital spending} -$$

Change in net working capital.....(2-17)

إذ أن :

EBIT = الأرباح قبل الفوائد والضرائب

Tax rate = معدل الضرائب

Depreciation = الاندثار

Capital spending = النفقات الرأسمالية

Change in net working capital = التغير في صافي رأس المال العامل

2. النماذج القائمة على نسبة السعر :

يستخدم الكثير من المحللين الماليين النسب المالية في تقييم أسهم الشركة وقد تستخدم بعضها بصورة أكبر من استخدام خصم التدفقات النقدية وعلى الرغم من كونها تصب في هدف واحد ولكن لا يمكن إعتماد نسبة معينة في مختلف القطاعات، ويمكن توضيح هذه النسب على النحو التالي :

أ. نموذج نسبة السعر إلى ربحية السهم :

من النماذج المهمة في أسواق المال لتقدير الاستثمار بالأسهم العادية هي نسبة السعر إلى ربحيته، ومن ثم فإنها تمثل السعر الذي يرغب المستثمر في دفعه مقابل شراء وحدة واحدة من ربحية السهم وتحسب هذه النسبة من خلال قسمة سعر الإغلاق الأخير للسهم في السوق المالي على ربحية السهم وعلى النحو التالي (العامري، 2010: 491):

$$\frac{P}{E} = \frac{P}{E}(2-18)$$

ومن ثم فإن هذه المعادلة تعكس توقعات حملة الأسهم والمستثمرين حول الأرباح المستقبلية للمصرف.

ب. نموذج نسبة السعر إلى التدفق النقدي :

يفضل بعض المحللين الماليين نسب السعر إلى التدفق النقدي (P/CF) وتعني هذه النسبة قسمة سعر السهم الحالي على التدفق النقدي للسهم الواحد، ويرى Jordan وعلى وفق هذا النموذج فإنه يتم الإبلاغ عن التدفقات النقدية كل ثلاثة أشهر ويضاعف المطلوبون الرقم الأخير للحصول على حجم التدفق السنوي.

ج. نموذج نسبة السعر إلى المبيعات :

تحسب هذه النسبة من خلال قسمة سعر السهم على حصة كل سهم من إجمالي المبيعات، ومما يجب الحذر منه بالنسبة للمستثمر من استخدام هذه النسبة في أن تكون مبيعات كبيرة للشركة دون أن تكون هناك أرباح تتناسب مع حجم هذه المبيعات (الكراسنة، 2010، 27).

د. نموذج نسبة السعر إلى القيمة الدفترية :

تعد هذه النسبة بالنسبة للمستثمرين مقاييساً لقدرة الشركة على إضافة ثروة لحملة الأسهم، ومن ثم فإن الشركة التي تكون لها هذه النسبة أكبر من الواحد الصحيح فإنها قادرة على إضافة ثروة لحملة الأسهم وفي حال كانت هذه النسبة أقل فإنها تعد مؤشراً غير جيد بالنسبة للشركة، وتحدد القيمة الحقيقية للسهم من خلال هذه النسبة على النحو التالي (الياسين، 2019: 42):

$$\text{PBVR} = \text{MP/BV} \dots \dots \dots \quad (2-19)$$

إذ أن :

PBVR = مضاعف الربحية

MP = القيمة السوقية

BV = القيمة الدفترية للسهم الواحد

المبحث الثالث

ممارسات إدارة الأرباح وعلاقتها بنموذج مخصص خسائر القروض وأثر العلاقة بالقيمة السوقية للأسهم

تمهيد ...

تعد المصارف من القطاعات الاقتصادية المهمة في رفد المشروعات الاستثمارية وتعزيز التنمية في مختلف الجوانب التي تمس حياة المتعاملين على وجه الخصوص والمجتمع بصورة عامة، وبناء على ذلك تسعى المصارف لحفظ وتطوير حصتها السوقية لجمهور المتعاملين، وهذا بدوره يتم من خلال عرض صورة إيجابية من قبل المصرف لجمهوره، ولذا فإنه قد يسعى لحفظ قيمة السوقية من خلال تقليل التقلبات في الدخل باستخدام مخصص خسائر القروض صعوداً وهبوطاً حتى وإن اضطره الأمر لمخالفة المعايير والتعليمات التي تخص الإفصاح والشفافية.

أهم ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث تناول الجوانب التالية :

أولاً : إدارة الأرباح في المصارف وأثرها في الأسعار السوقية للأسهم

ثانياً : تصنيف الإنتمان كما جاء في تعليمات البنك المركزي العراقي

ثالثاً : استعراض نموذج مخصص خسائر القروض ومتغيراته

أولاً : إدارة الأرباح في المصادر وأثرها في الأسعار السوقية للاسهم

مخصص خسائر القروض عبارة عن حساب يظهر في الميزانية العمومية وهو مقابل للقروض، وفي كشف الدخل يقابله حساب الخسائر الناتجة من انخفاض قيمة القروض، إذ يظهر هذا الحساب كمصرف في كشف الدخل بدل على الخسائر المستقبلية المتوقعة من قبل إدارة المصرف في حالة عجز المقترض عن سداد ما في ذمته خلال مدة الاستحقاق وأن آية زيادة في هذا المخصص تؤدي إلى انخفاض صافي الدخل كما أن انخفاضه يؤدي إلى زيادة صافي الدخل .(Ahmed et all, 2014: 52)

ويقر المسؤولون المصرفيون وواعضو المعايير المحاسبية بأن إدارة المصرف يجب أن تتخذ حرصاً كبيراً في تقدير مخصص خسائر القروض، وعلى وفق ما جاء في تصريح لجنة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية أن عملية تحديد مخصص خسائر القروض تكون من قبل الإدارة وعلى الرغم من كونها تستخدم الأحكام التي يجب أن تستند إلى ضوابط محددة في تحديد الخسائر المقدرة، فلا يجب استخدامها في إدارة الأرباح أو تضليل المستثمرين أو مقدمي الأموال أو المنظمين أو الأطراف المتأثرة الأخرى (Soliman, 2019: 4).

ويرى Anandarajan أن المصادر المدرجة في أسواق المال لديها حافز أكبر من نظيرتها غير المدرجة باللجوء إلى ممارسات إدارة الأرباح من خلال تمهيد الدخل ومعنى ذلك الحد من التقلبات الحاصلة في مستويات الدخل ومن ثم إرسال إشارة للسوق تدل على مخاطر أقل من الممكن أن تصاحب الاستثمار في هذه الأسهم (Anandarajan et all, 2007: 363).

وتعد المصادر أكثر عرضة لممارسة إدارة الأرباح بسبب المرونة المتاحة للمدير للتحكم بالسياسات المحاسبية فيما يخص مخصص خسائر القروض، والذي يعد مهما للأسباب التالية : (Duru& Tsitidis, 2013: 12)

1. تؤثر هذه المخصصات في حجم وتوقيت الدخل المعلن عنه .
 2. يعكس هذا المخصص أحكام المديرين على خسائر القروض في المستقبل .
- ويلجا المدير لهذا النوع من الممارسات خلال السنوات التي تكون فيها مستويات الدخل جيدة، من خلال تحويل حساب المخصص مبالغ إضافية تظهر كتكاليف خسارة للقروض أو عدم شطب الديون متأخرة خلال سنوات انخفاض الأرباح.

كما أن ممارسات إدارة الأرباح يظهر أثراً لها في القيمة السوقية لأسهم المصارف المدرجة بأسواق المال، إذ يلجأ المديرون لذلك لتحسين أسعار الأسهم وزيادة رأس المال، وهذا ما يخلق فرقاً عن القيمة الحقيقية لأسعار الأسهم إذ تتضح هذه الحالة في الأسواق غير الكفوءة وهو أمر غير معروف لمعظم المساهمين، مما سيتيح فرصاً للمديرين للتلاعب بالأرباح بشكل إنتهازي لأجل تحسين توقعات المستثمرين تجاه هذه المصارف (*El Diri, 2018: 77*).

ويرى الباحث أن المصارف كغيرها من الشركات تسعى جاهدة لتعظيم قيمتها السوقية من خلال الممارسات المختلفة، التي من الممكن أن يحصل عند بعض منها تجاوز للحدود المعقولة التي نصت عليها المعايير المحاسبية في تحديد بعض أوجه الإنفاق والإفصاح بشفافية عن هذه البنود، ومن ثمّ يجب أن توضح إدارة المصرف أسباب اختيار بديل محاسبي معين دون الآخر، وكذلك إظهار التفسيرات المنطقية لحملة الأسهم عن أسباب تراجع قيم أسهمها فيما لو كان هذا التراجع بمستويات أعلى مما هو عليه، أو زيادة عالية دون أن تكون هنالك زيادة جوهرية في حجم المبيعات وصافي الإيرادات لأجل أن تكون المصارف أكثر شفافية فيما يخص التغيرات الجوهرية التي تطرأ في أسعار أسهمها التي تخص المستثمر بصورة مباشرة.

ثانياً : تصنيف الإنتمان كما جاء في تعليمات البنك المركزي العراقي

أصدر البنك المركزي العراقي التعليمات التي تخص تصنيف الإنتمان حسب كتابهم ذي الرقم (9/3/9) في تاريخ (2016/1/7) بإعتماد التصنيف الجديد للإنتمان وأحتساب المخصصات على وفق التعليمات رقم (4) لسنة 2010 وبدلاً من اللائحة الإرشادية للعام 2005 بدءاً من العام 2016، وأبرز التعديلات على هذه التعليمات أنها أخذت بعين الاعتبار كلًا من الضمانات العقارية والأوراق المالية وغيرها من الضمانات عند احتساب مخصص خسائر القروض وكما موضح في الجدول التالي :

الجدول (2)

تصنيف الإنتمان على وفق تعليمات البنك المركزي العراقي رقم 4 لسنة 2010

ثانياً _ القروض المنتجة للعوائد	أولاً _ القروض غير المنتجة للعوائد
<p>أ- الإنتمان الجيد : يشمل هذا النوع من الإنتمان كل الموجودات المدعاة بالكامل بقدرة العميل على تسديد مبلغ القرض مع الفائدة، ومؤشراته هي :</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. توفر بيانات محدثة ودورية تخص المقرض، تقييد بتوفر تدفقات نقدية كافية ومتتحققة للوفاء بإلتزاماته في مواعيدها. 2. تسديد قيمة الإنتمان أو الأقساط المستحقة في مواعيدها. 3. عدم وجود تجاوزات فوق سقف التسهيلات الممنوحة. 4. وجود بيانات سنوية محدثة تخص الضمانات العقارية بالقيمة السوقية على أن لا تزيد على سنة واحدة. 5. توفر سمعة وإدارة جيدة إذا كان المدين شخصاً معنوياً. 	<p>أ- الإنتمان دون المتوسط : ينشأ هذا النوع من الإنتمان نتيجة تأخر تسديد أصل القرض والفائدة المترتبة عليه ولمدة أكثر من 90 يوماً ولا تزيد على 180 يوماً، ومن ثم يتطلب من المصرف وضع برنامج معين لتفعيل تسديد القرض وفوائده ضمن سقف زمني معين، ومؤشراته هي :</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. تأخر دفع أقساط القرض وفوائده ولمدة أكثر من 90 يوماً. 2. توافر معلومات تخص الشخص المدين تقييد بعدم كفاية التدفقات النقدية في تسديد أصل القرض مع الفوائد المترتبة عليه خلال أجل الاستحقاق. 3. قصور المقرض في تقديم معلومات دقيقة ومحدثة للمصرف تقييد إمكاناته في تسديد ما بذنته.
<p>ب- الإنتمان المتوسط : يكون هذا الإنتمان قابلاً للتحصيل مع مبلغ الفائدة لكنه تحيط به بعض المؤشرات التي من الممكن أن تعرض المصرف الخسائر مالم تتم معالجتها ومتابعتها بشكل سريع ومؤشراته هي :</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. مضى على موعد إستحقاق القرض وفوائده أو أقساطه مدة أكثر من 30 يوماً ولا تزيد على 90 يوماً. 2. تقييد المعلومات المحدثة عن المقرض بتباطؤ نشاطه وانعكاس ذلك سلباً على وضعه المالي وتدفقاته النقدية. 3. حصول ركود اقتصادي في القطاع الذي ينتمي إليه المقرض وانعكاسه السلبي على المقرض. 4. عدم وضوح البيانات المالية المقدمة من قبل المقرض ولا تعكس واقع نشاطه الحقيقي. 5. ظهور ضعف وخلل في إدارة المقرض ممكن أن يؤدي إلى عدم السداد. 	<p>ب- الإنتمان المشكوك في تحصيله : يكون هذا النوع من الإنتمان للدين الذي يتأخر لمدة تزيد على 180 يوماً وأقل من سنة ومؤشراته هي :</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. عدم تسديد أصل القرض وفوائده لمدة تزيد عن 180 يوماً ولا تتعدي السنة. 2. عدم قيام المقرض بالإيفاء بـاستحقاقات إعادة الجدولة المنقق عليها بين المقرض والمصرف.

<p>6. طلب المقرض تعديلات تخص الإنتمان الممنوح من دون سبب يستوجب ذلك مثل تخفيض معدل الفائدة أو تمديد مدة السداد.</p> <p>7. عدم كفاية القيمة السوقية الحالية للضمادات المقدمة من قبل المقرض لتعطية القرض والفوائد المترتبة عليه.</p> <p>8. عدم متابعة المصرف للضمادات المقدمة وتقييم قيمتها السوقية بشكل دوري.</p>	<p>3. انخفاض القيمة السوقية للضمادات المقدمة من قبل المصرف وعدم قدرة المقرض على تقديم ضمادات إضافية.</p> <p>4. وجود إنذارات ودعوى على المقرض صدرت من قبل المصرف على المقرض لم تتجز إجراءاتها.</p> <p>ت- الإنتمان الخاسر : هذا النوع من الإنتمان لا يمكن تحصيله، بالرغم من إمكانية تحصيل جزء ضئيل منه بالمستقبل إذ مضى على موعد استحقاق هذه الضمادات مدة تزيد على سنة، ومؤشرات هذه الفئة هي :</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. استمرار تدهور الوضع المالي للمقرض. 2. عدم وجود ضمادات أو قلتها على القرض. 3. المبالغ المتوقعة تسديدها من قبل المقرض تكون قليلة . 4. عدم التمكن من متابعة المقرض. 5. إفلاس المقرض وعدم قدرته على الإيفاء بالتزاماته.
--	---

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على (البنك المركزي العراقي، 2011، 16-22)

وفيما يخص النسب التي يجب أن يضعها المصرف شهريا (كما جاء في تعليمات البنك المركزي العراقي) لتلافي القروض المتعثرة التي تعرض المصرف للخساره، فهـي على النحو التالي (الإمام، 2010: 25):

1. الإنتمان الممتاز، بدون مخصص .
2. الإنتمان الجيد، 2% من مجموع مبالغ الإنتمان .
3. الإنتمان المتوسط، 10% من مجموع مبالغ الإنتمان .
4. الإنتمان دون المتوسط، 25% من مجموع مبالغ الإنتمان .
5. الإنتمان الرديء، 50% من مجموع مبالغ الإنتمان .
6. الإنتمان الخاسر، 100% من مجموع مبالغ الإنتمان .

ثالثاً : استعراض نموذج مخصص خسائر القروض ومتغيراته

يتكون الربح المحاسبي كما هو معلوم من التدفقات النقدية الناتجة عن العمليات التشغيلية وأيضا من المستحقات، وأن هذه المستحقات تنقسم بطبيعة الحال إلى جزأين (خميس، 2016: 406):

- **المستحقات غير الاختيارية:** التي لا شأن للإدارة في تحديدها وإنما بالإستناد إلى التعليمات والمعايير المحاسبية المعول بها.

- **المستحقات الاختيارية :** وهي التي تتدخل الإدارة في تحديدها على وفق ما متاح لها من بدائل في استخدام السياسات المحاسبية.

ومن أشهر النماذج المستخدمة في قياس إدارة الأرباح في المصارف نموذج مخصص خسائر القروض (*LLPs*) المستخدم في العديد من الدراسات، إذ استخدمت متغيراته كما موضح في

الجدول (3) :

الجدول (3)

الدراسات المستخدمة لمتغيرات النموذج

الدراسة	المتغير
(<i>Ahmed, Ozili, 2021</i> ، (ياسين وكريج، 2020)، 1999)	ΔNPL_t
(<i>Spierings, 2011</i> ، (<i>Oosterbosch, 2010</i>))	LCO_t
(<i>Ahmed, Anandarajan, 2007</i> ، (<i>Ozili, 2021</i>)، 1999)	$EBTP_t$
(<i>Soliman, 2019</i> ، (عبد الجليل، 2021))	$SIZE_t$
(<i>Danisman, 2020</i> ، (<i>Spierings, 2011</i>))	LLR_{t-1}

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على ما سبق

إذ تم قياس ممارسات إدارة الأرباح في هذه الدراسات بالاعتماد على المستحقات الاختيارية، ولأجل تقدير المستحقات غير الاختيارية يتم الإعتماد على النموذج التالي :

$$NDLLP_t = \beta_0 + \beta_1 (\Delta NPL_t) + \beta_2 LCO_t + \beta_3 \left(\frac{EBTP_t}{TA_{t-1}} \right) + \beta_4 SIZE_t + \beta_5 LLR_{t-1} + e \dots \dots \dots \quad (2-20)$$

إذ أن :

NDLLP_t: المستحقات غير الاختيارية للسنة t .

ΔNPL_t : التغير في القروض غير العاملة للسنة t إلى إجمالي موجودات السنة 1.

LCO_t: قيمة التغيرات (الزيادة أو الانخفاض) في مخصصات خسائر القروض للسنة t إلى إجمالي موجودات السنة $t-1$.

EBTP_t: الأرباح قبل الضرائب والمخصصات للسنة t إلى إجمالي موجودات السنة $t-1$ ، والذي يمكن الحصول عليه من خلال إضافة مخصص خسائر القروض للأرباح قبل الضرائب.

SIZE_t: اللوغاريتم الطبيعي لـإجمالي الموجودات لـالسنة t , إذ من المتوقع وجود أثر لـحجم المصرف على عملية ممارسة إدارة الأرباح.

LLR_{t-1}: مخصصات خسائر القروض في بداية السنة t إلى إجمالي الموجودات للسنة $t-1$.

e : القيمة المتبقية .

ومن ثم فإن تقدير المستحقات الاختيارية يتم على النحو التالي (Spierings, 2011: 17)

■

إذ أن:

المستحقات الاختيارية لسنة t : $DLLP_t$

LLP_t : إجمالي مستحقات السنة (مخصصات خسائر القروض للسنة t إلى إجمالي موجودات السنة $t-1$).

$NDLLP_t$: المستحقات غير الاختيارية للسنة t .

الفصل الثالث

الجانب العملي

**المبحث الأول: نبذة تعريفية عن سوق العراق للأوراق المالية ووصف لعينة
الدراسة**

**المبحث الثاني: تطبيق نموذج مخصص خسائر القروض على عينة المصادر
المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية**

المبحث الأول

نبذة تعريفية عن سوق العراق للأوراق المالية ووصف لعينة الدراسة

أولاً : مفهوم سوق العراق للأوراق المالية :

يرجع ظهور أسواق المال في بلدان العالم المتطرفة منها والنامية إلى الحاجة الماسة لها من أجل تحريك عجلة الاقتصاد والمساهمة في التنمية إذا ما وظفت الأموال على وفق خطط معدة مسبقاً من قبل الجهات المعنية بمتابعة هذه المشروعات ومواكبة أحدث ما وصل إليه العالم.

ومن ثم فإن سوق العراق للأوراق المالية عبارة عن سوق اقتصادية يتمتع باستقلال مالي وإداري ولا يرتبط بأية جهة، يدار من قبل مجلس المحافظين البالغ عددهم تسعة أعضاء والذين يمثلون بدورهم مختلف الشرائح الاقتصادية للمجتمع الاستثماري، ويعد السوق هو النقطة التي يلتقي فيها المستثمران لشراء أو بيع الأوراق المالية، ومن ثم فإن السوق يشكل إحدى القنوات التي يمكن من خلالها أن تتساب الأموال بين القطاعات المختلفة للمؤسسات والأفراد، ومن ثم يصبح مركزاً مهماً لتنمية المدخرات وتهيئتها للمجالات الاستثمارية المختلفة (الليلة، 2014:

.(191)

ويتولى الإشراف على سوق العراق للأوراق المالية ما يعرف بهيئة الأوراق المالية التي أنشئت على وفق القانون رقم (47) لسنة (2004) تتولى مهمة حماية المستثمرين المشاركيين في السوق المالي وتنظيم عمل السوق وتطويره بما يسهم في تحقيق الشفافية والعدالة والكافأة وحماية السوق المالي من المخاطر، إذ يشرف على إدارة الهيئة ومتابعة شؤونها مجلس مفوضين مكون من خمسة أفراد هم كل من المدير ونائبه وبقية الأفراد من ذوي الأختصاص والخبرة، ويوكل المجلس بتحقيق جملة من الأهداف منها :

1. إعداد مشروعات القوانين والأنظمة التي تخص السوق المالي.
2. إصدار التعليمات والموافقة على الأنظمة الداخلية الخاصة بمركز الإيداع والسوق المالي.
3. الموافقة على إدراج الأوراق المالية في السوق ومنح التراخيص لشركات الوساطة المالية.

هذا ويسعى سوق العراق للأوراق المالية لتقديم خدمات شاملة بما يهدف لتحقيق المنافسة بين المستثمرين وتنمية أسواق المال في العراق، ومن جملة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها السوق

ما يأتي : (<http://www.isx-iq.net>)

1. العمل على تدريب وتنظيم أعضائه والشركات المشاركة فيه وتطوير قابلياتهم وتعزيز ثقتهم بالسوق من خلال سوق حرة فعالة تتسم بالشفافية.
2. تنظيم وحماية المشاركين في السوق وتبسيط عمليات البيع والشراء للأوراق المالية من خلال إجراء المراقبة والتسوية لهذه المعاملات وحماية مصالحهم المشروعة.
3. تطوير سوق العراق للأوراق المالية وفتح فرص تمويلية للشركات الراغبة بالحصول على التمويل لل العراقيين وغير العراقيين وتوسيعهم بشأن الفرص الاستثمارية.
4. جمع البيانات وتحليلها ونشر الإحصاءات والمعلومات التي من شأنها أن تخدم المستثمرين والمحللين ولأجل تحقيق أهداف السوق بما يخص الإفصاح.
5. فتح أفق التواصل وال الحوار مع أسواق أوراق المال الأقليمية والعالمية بغية تطوير السوق.

ثانياً : وصف لعينة الدراسة :

لأجل تحديد الشركات الممارسة لإدارة الأرباح، لجأ الباحث إلى اختيار المصارف كعينة للدراسة، بسبب التأثير الأكبر الذي تؤديه المصارف في سوق العراق للأوراق المالية، وكذلك نقلة الدراسات التي تخص ظاهرة ممارسة إدارة الأرباح في المصارف من خلال نموذج مخصص خسائر القروض، ومن ثم فإن عينة الدراسة سيتم إعتمادها على وفقا الآتي :

- توفر المعلومات المالية لقائمة الميزانية العمومية وقائمة كشف الدخل للمصارف التي تطبق اللائحة الإرشادية الصادرة عن البنك المركزي العراقي خلال مدة الدراسة، من دون انقطاع.
- إستبعاد المصارف التي لا يتواافق في قوائمها المالية جزء من متغيرات الدراسة خلال مدة الدراسة.
- إستبعاد المصارف الإسلامية لكونها تخضع لمعايير خاصة فيها (المعايير الخاصة بهيأة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI).

المبحث الثاني

تطبيق نموذج مخصص الخسائر الإنتمانية المتوقعة على عينة المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

اعتمد الباحث على مجموعة من الأساليب المالية والإحصائية والمحاسبية لغرض تطبيق وتحليل المعلومات ذات الصلة بمتغيرات البحث واختبار فرضياته وهي:

- أ. نموذج مخصص خسائر القروض المستخدم في قياس ممارسة إدارة الأرباح إحصائياً في المصارف العراقية عينة البحث المطبقة للائحة الإرشادية للبنك المركزي العراقي.
- ب. النسب المئوية (%) .
- ج. الوسط الحسابي البسيط لوصف طبيعة المجاميع الإحصائية .
- د. الوسط الحسابي الموزون ويستعمل إذا كان لكل قيمة من المشاهدات وزن خاص يتتناسب مع أهميتها وتم استعماله عند تقييم البيانات واستخراج الأوساط الحسابية الموزونة.
- هـ. الانحراف المعياري لقياس تشتت القيم عن وسطها الحسابي الحقيقي .
- وـ. حساب معامل ارتباط Person لفحص علاقة الارتباط بين متغيرات إدارة الأرباح والقيمة السوقية لأسهم المصرف.
- زـ. حساب معادلة الانحدار الخطى المتعدد لقياس تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع (القيمة السوقية).

الجدول (4)

نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات القيمة السوقية لأسهم المصارف

أسم المصرف	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	P-value	Statistic	df	P-value
مصرف بغداد	0.155	10	0.200	0.913	10	0.303
المصرف الأهلي	0.185	10	0.200	0.940	10	0.555
مصرف آشور	0.233	10	0.133	0.911	10	0.290
مصرف الخليج	0.161	10	0.200	0.948	10	0.646
مصرف الموصل	0.260	10	0.053	0.858	10	0.073
مصرف الشرق الأوسط	0.220	10	0.060	0.880	10	0.090
مصرف الاستثمار	0.218	10	0.195	0.841	10	0.052
المصرف المتحد	0.180	10	0.200	0.905	10	0.248
مصرف سومر	0.135	10	0.200	0.953	10	0.702
مصرف المنصور	0.186	10	0.200	0.917	10	0.330

المصدر : من إعداد الباحث بالأعتماد على برنامج SPSS

من خلال نتائج الجدول (4) والذي يبين نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات المصارف عينة الدراسة، إذ تم استخدام اختبار (Shapiro-Wilk) و اختبار (Kolmogorov-Smirnov) لمعرفة فيما اذا كانت البيانات تتوزع طبيعياً، إذ تتبع البيانات التوزيع الطبيعي في حالة كون القيمة الاحتمالية P-value اكبر من مستوى المعنوية 0.05 إذ نلاحظ ان جميع القيم الاحتمالية P-value لنتائج الاختبارات لجميع المصارف كانت اكبر من 0.05 وهذا يدل على ان بيانات المصارف تتبع التوزيع الطبيعي.

وهنا يأتي تحليل نتائج المصارف من اجل استخراج المستحقات الاختيارية عن طريق تطبيق معادلة الانحدار الخطى المتعدد لإيجاد المستحقات غير الاختيارية وكما يلى:

الجدول (5)
تأثير متغيرات إدارة الارباح في المستحقات غير الاختيارية لمصرف بغداد

نموذج المستحقات غير الاختيارية	قيمة التأثير	اختبار T	القيمة المعنوية	الدلاله الاحصائية	اختبار F النموذج	القيمة المعنوية	الدلاله الاحصائية	القيمة التفسيرية للنموذج
β_0	0.203	1.651	0.174	غير دال	7.212	0.039	دال	0.90
ΔNPL_t	0.048	0.892	0.423	غير دال				
LCO_t	-0.024	-0.084	0.937	غير دال				
$\frac{EBTP_t}{TA_{t-1}}$	0.636	4.949	0.008	دال				
$SIZE_t$	-0.022	-1.640	0.176	غير دال				
LLR_{t-1}	-1.112	-4.636	0.010	دال				

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS 24

$$NDLLP_t = 0.636 * \left(\frac{EBTP_t}{TA_{t-1}} \right) - 1.112 * LLR_{t-1}$$

1- الفرضية الرئيسية الأولى: لا تمارس المصارف العراقية الخاصة عينة الدراسة إدارة الأرباح.

الجدول (6)

تصنيف مصرف بغداد بالنسبة لممارسته لإدارة الأرباح

التصنيف	Std. Dev.	Mean	$DLLP_t$	$NDLLP_t$	LLP_t	السنة
	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المستحقات الاختيارية	المستحقات غير الاختيارية	إجمالي المستحقات	
ممارس	0.0034785	0.004596	0.00760	0.0100	0.01768875	2011
ممارس	0.0034785	0.004596	0.00710	0.0123	0.01942263	2012
غير ممارس	0.0034785	0.004596	0.00030	0.0127	0.01307033	2013
غير ممارس	0.0034785	0.004596	0.00240	0.0073	0.00963224	2014
غير ممارس	0.0034785	0.004596	0.00260	0.0050	0.00761191	2015
غير ممارس	0.0034785	0.004596	0.00020	-0.0002	0.00008053	2016
ممارس	0.0034785	0.004596	0.00650	-0.0023	0.00421687	2017
ممارس	0.0034785	0.004596	0.01030	-0.0101	0.00016694	2018
ممارس	0.0034785	0.004596	0.00680	-0.0063	0.00050013	2019
غير ممارس	0.0034785	0.004596	0.00200	0.00500	0.00705441	2020

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel

تحديد المصارف التي مارست إدارة الأرباح لكل سنة من مدة الدراسة ومن خلال نتائج التحليل

الإحصائي للمصارف عينة البحث على وفق الآتي:

- أ. مصرف بغداد: من خلال ملاحظة نتيجة التحليل الإحصائي تبين قيم مصرف بغداد بممارسة إدارة الأرباح في السنوات (2011 ، 2012 ، 2017 ، 2018 ، 2019) التي تشكل ما نسبته 50% من مدة الدراسة، إذ ظهرت قيمة المستحقات الاختيارية أكبر من قيمة الوسط الحسابي لمجموع المستحقات الاختيارية، كما يظهر قيم المصرف بممارسة إدارة الأرباح بصورة متباينة وذلك بسبب كون الانحراف المعياري (0.0034785) بعيداً عن قيمة الوسط الحسابي (0.004596).

الجدول (7)

تأثير متغيرات إدارة الأرباح في المستحقات غير الاختيارية للمصرف الأهلي العراقي

نموذج المستحقات غير الاختيارية	قيم التأثير	T اختبار	القيمة المعنوية	الدلالة الاحصائية	F اختبار النموذج	القيمة المعنوية	الدلالة الاحصائية	القيمة التفسيرية للنموذج
β_0	-0.013	-0.148	0.889	غير دال	7.542	0.035	دال	0.85
ΔNPL_t	0.115	0.716	0.514	غير دال				
LCO_t	0.270	1.150	0.314	غير دال				
$\frac{EBTP_t}{TA_{t-1}}$	0.019	10.165	0.007	دال				
$SIZE_t$	0.003	0.339	0.752	غير دال				
LLR_{t-1}	0.342	10.740	0.004	دال				

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS 24

$$NDLLP_t = 0.019 * \left(\frac{EBTP_t}{TA_{t-1}} \right) + 0.342 * LLR_{t-1}$$

الجدول (8)

تصنيف المصرف الأهلي العراقي بالنسبة لممارسته لإدارة الأرباح

التصنيف	Std. Dev.	Mean	$DLLP_t$	$NDLLP_t$	LLP_t	السنة
	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المستحقات الاختيارية	المستحقات غير الاختيارية	إجمالي المستحقات	
ممارس	0.0091	0.0217	0.025849	0.0091	0.03491458	2011
غير ممارس	0.0091	0.0217	0.015320	0.0072	0.02250457	2012
غير ممارس	0.0091	0.0217	0.016762	0.0056	0.02233613	2013
ممارس	0.0091	0.0217	0.029599	0.0057	0.03533351	2014
ممارس	0.0091	0.0217	0.026898	0.0115	0.03839925	2015
غير ممارس	0.0091	0.0217	0.015819	0.0151	0.03095517	2016
ممارس	0.0091	0.0217	0.034927	0.0119	0.04684088	2017
غير ممارس	0.0091	0.0217	0.003151	0.0155	0.01868246	2018
ممارس	0.0091	0.0217	0.025183	0.0084	0.03357583	2019
ممارس	0.0091	0.0217	0.022985	0.0109	0.03391394	2020

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel

بـ. المصرف الأهلي: من خلال ملاحظة نتيجة التحليل الإحصائي تبين قيام المصرف الأهلي بممارسة إدارة الأرباح في السنوات (2011 ، 2014 ، 2015 ، 2017 ، 2019 ، 2020) وبنسبة 60% من مدة الدراسة، إذ ظهرت قيمة المستحقات الاختيارية أكبر من قيمة الوسط الحسابي لمجموع المستحقات الاختيارية، كما يظهر قيام المصرف بممارسة إدارة الأرباح بصورة متباعدة وذلك بسبب كون الانحراف المعياري (0.0091) بعيداً عن قيمة الوسط الحسابي (0.0217).

(9) الجدول

تأثير متغيرات إدارة الأرباح في المستحقات غير الاختيارية لمصرف آشور

نموذج المستحقات غير الاختيارية	قيم التأثير	T اختبار	القيمة المعنوية	الدلالة الاحصائية	F اختبار النموذج	القيمة المعنوية	الدلالة الاحصائية	القيمة التفسيرية للنموذج
β_0	0.406	0.711	0.516	غير دال	11.43	0.047	دال	0.872
ΔNPL_t	-0.037	-0.227	0.832	غير دال				
LCO_t	1.532	2.760	0.049	دال				
$\frac{EBTP_t}{TA_{t-1}}$	0.136	0.699	0.523	غير دال				
$SIZE_t$	-0.037	-0.751	0.494	غير دال				
LLR_{t-1}	1.091	3.468	0.026	دال				

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS 24

$$NDLLP_t = 1.532 * LCO_t + 1.091 * LLR_{t-1}$$

(10) الجدول

تصنيف مصرف آشور الدولي بالنسبة لممارسته لإدارة الأرباح

التصنيف	Std. Dev.	Mean	$DLLP_t$	$NDLLP_t$	LLP_t	السنة
			المستحقات غير الاختيارية	المستحقات الاختيارية	إجمالي المستحقات	
ممارس	0.01095	-0.014633	-0.0050	0.0168	0.01178406	2011
ممارس	0.01095	-0.014633	-0.0062	0.0159	0.00970116	2012
ممارس	0.01095	-0.014633	-0.0079	0.0295	0.0216788	2013
غير ممارس	0.01095	-0.014633	-0.0198	0.0707	0.0508240	2014

الجانب العملي

الفصل الثالث

مارس	0.01095	-0.014633	-0.0105	0.0647	0.0542763	2015
مارس	0.01095	-0.014633	-0.0087	0.0730	0.0642229	2016
مارس	0.01095	-0.014633	-0.0139	0.0876	0.0736214	2017
غير ممارس	0.01095	-0.014633	-0.0176	0.0399	0.0223693	2018
مارس	0.01095	-0.014633	-0.0141	0.0555	0.0413926	2019
غير ممارس	0.01095	-0.014633	-0.0426	0.0600	0.0173898	2020

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel

ج. مصرف اشور: من خلال ملاحظة نتيجة التحليل الإحصائي تبين قيام مصرف اشور الدولي بممارسة إدارة الأرباح في السنوات (2011 ، 2012 ، 2013 ، 2015 ، 2016 ، 2017 ، 2019) أي ما نسبته 70% من مدة الدراسة، إذ ظهرت قيمة المستحقات الاختيارية أكبر من قيمة الوسط الحسابي لمجموع المستحقات الاختيارية، كما يظهر قيام المصرف بممارسة إدارة الأرباح بصورة متباعدة وذلك بسبب كون الانحراف المعياري (0.01095) بعيداً عن قيمة الوسط الحسابي (-0.014633) .

الجدول (11)

تأثير متغيرات إدارة الأرباح في المستحقات غير الاختيارية لمصرف الخليج التجاري

نماوج المستحقات غير الاختيارية	قيم التأثير	T اختبار	القيمة المعنوية	الدلالة الاحصائية	اختبار F النموذج	القيمة المعنوية	الدلالة الاحصائية	القيمة التفسيرية للنموذج
β_0	3.475	1.850	0.138	غير دال	6414	0.000	دال	1
ΔNPL_t	-4.618	-0.195	0.855	غير دال				
LCO_t	1.000	1200000.203	0.000	دال				
$\frac{EBTP_t}{TA_{t-1}}$	-4.895	-1.698	0.165	غير دال				
$SIZE_t$	-2.783	-1.771	0.151	غير دال				
LLR_{t-1}	1.000	3557467.093	0.000	دال				

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS 24

$$NDLLP_t = LCO_t + LLR_{t-1}$$

الجدول (12)

تصنيف مصرف الخليج التجاري بالنسبة لممارسته لإدارة الأرباح

التصنيف	Std. Dev.	Mean	$DLLP_t$	$NDLLP_t$	LLP_t	السنة
	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المستحقات الاختيارية	المستحقات غير الاختيارية	إجمالي المستحقات	
غير ممارس	0.0391	-0.026	-0.032729	0.0596	0.02683508	2011
غير ممارس	0.0391	-0.026	-0.080321	0.1016	0.02123322	2012
غير ممارس	0.0391	-0.026	-0.103566	0.1229	0.01930473	2013
غير ممارس	0.0391	-0.026	-0.042385	0.0539	0.01151662	2014
ممارس	0.0391	-0.026	-0.015260	0.0324	0.01714680	2015
ممارس	0.0391	-0.026	-0.003409	0.0207	0.01726324	2016
ممارس	0.0391	-0.026	-0.004330	0.0258	0.02144579	2017
ممارس	0.0391	-0.026	0.004499	0.0240	0.02850924	2018
ممارس	0.0391	-0.026	0.011386	0.0184	0.02974047	2019
ممارس	0.0391	-0.026	0.006109	0.0252	0.03132138	2020

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel

د. **مصرف الخليج التجاري**: من خلال ملاحظة نتيجة التحليل الإحصائي تبين قيام مصرف الخليج التجاري بممارسة إدارة الأرباح في السنوات (2015 ، 2016 ، 2017 ، 2018 ، 2019، 2020) أي ما نسبته 60% خلال مدة الدراسة، إذ ظهرت قيمة المستحقات الاختيارية أكبر من قيمة الوسط الحسابي لمجموع المستحقات الاختيارية ، كما يظهر قيام المصرف بممارسة إدارة الأرباح بصورة متباينة وذلك من خلال كون الانحراف المعياري (0.0391) بعيداً عن قيمة الوسط الحسابي (-0.026).

الجدول (13)

تأثير متغيرات إدارة الأرباح في المستحقات غير الاختيارية لمصرف الموصل

نموذج المستحقات غير الاختيارية	قيم التأثير	اختبار T	القيمة المعنوية	الدالة الاحصائية	اختبار F النموذج	القيمة المعنوية	الدالة الاحصائية	القيمة التقسيرية للنموذج
β_0	-0.801	-0.451	0.675	غير دال	10.40	0.041	دال	0.751
ΔNPL_t	-2.709	-1.080	0.341	غير دال				

LCO_t	3.500	4.580	0.039	دال				
$\frac{EBTP_t}{TA_{t-1}}$	-0.205	-0.367	0.732	غير دال				
$SIZE_t$	0.072	0.463	0.668	غير دال				
LLR_{t-1}	0.003	5.010	0.032	دال				

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS 24

$$NDLLP_t = 3.5 * LCO_t + 0.003 * LLR_{t-1}$$

الجدول (14)

تصنيف مصرف الموصل بالنسبة لمارسته لإدارة الأرباح

التصنيف	Std. Dev.	Mean	$DLLP_t$	$NDLLP_t$	LLP_t	السنة
	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المستحقات الاختيارية	المستحقات غير الاختيارية	إجمالي المستحقات	
غير ممارس	0.0339	0.00493	-0.000366	0.0150	0.03491458	2011
غير ممارس	0.0339	0.00493	-0.015918	0.0406	0.02250457	2012
غير ممارس	0.0339	0.00493	-0.002004	0.0217	0.02233613	2013
غير ممارس	0.0339	0.00493	-0.001132	0.0246	0.03533351	2014
ممارس	0.0339	0.00493	0.019971	0.0249	0.03839925	2015
ممارس	0.0339	0.00493	0.039605	0.0043	0.03095517	2016
ممارس	0.0339	0.00493	0.039050	0.0001	0.04684088	2017
غير ممارس	0.0339	0.00493	-0.055652	0.1327	0.01868246	2018
ممارس	0.0339	0.00493	0.054248	0.0318	0.03357583	2019
غير ممارس	0.0339	0.00493	-0.028518	0.1601	0.03391394	2020

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel

٥. مصرف الموصل: من خلال ملاحظة نتيجة التحليل الإحصائي تبين قيام مصرف الموصل بمارسة إدارة الأرباح في السنوات (2015 ، 2016 ، 2017 ، 2019) أي ما نسبته %40 من مدة الدراسة، إذ ظهرت قيمة المستحقات الاختيارية أكبر من قيمة الوسط الحسابي لمجموع المستحقات الاختيارية، كما يظهر قيام المصرف بمارسة إدارة الأرباح بصورة متباينة وذلك من خلال كون الانحراف المعياري (0.0339) بعيداً عن قيمة الوسط الحسابي .(0.00493)

الجدول (15)

تأثير متغيرات إدارة الارباح في المستحقات غير الاختيارية لمصرف الشرق الأوسط

نموذج المستحقات غير الاختيارية	قيمة التأثير	اختبار T	القيمة المعنوية	الدالة الاحصائية	اختبار F النموذج	القيمة المعنوية	الدالة الاحصائية	القيمة التفسيرية للنموذج
β_0	-0.453	-0.139	0.897	غير دال	8.128	0.045	دال	0.838
ΔNPL_t	13.713	3.868	0.018	دال				
LCO_t	-27.945	-4.107	0.015	دال				
$\frac{EBTP_t}{TA_{t-1}}$	-0.120	-0.190	0.858	غير دال				
$SIZE_t$	0.012	0.045	0.966	غير دال				
LLR_{t-1}	24.997	2.314	0.082	غير دال				

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS 24

$$NDLLP_t = 13.713 * (\Delta NPL_t) - 27.945 * LCO_t$$

الجدول (16)

تصنيف مصرف الشرق الأوسط بالنسبة لممارسته لإدارة الأرباح

التصنيف	Std. Dev.	Mean	DLLP _t	NDLLP _t	LLP _t	السنة
	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المستحقات الاختيارية	المستحقات غير الاختيارية	إجمالي المستحقات	
ممارس	0.034	0.046	0.052837	-0.0364	0.01639298	2011
ممارس	0.034	0.046	0.057371	-0.0418	0.01558760	2012
غير ممارس	0.034	0.046	-0.003427	0.0162	0.01273331	2013
غير ممارس	0.034	0.046	0.013055	0.0004	0.01346998	2014
ممارس	0.034	0.046	0.088598	0.0641	0.15266515	2015
ممارس	0.034	0.046	0.067157	-0.0533	0.01387864	2016
ممارس	0.034	0.046	0.064385	-0.0484	0.01599631	2017
غير ممارس	0.034	0.046	0.001390	0.0122	0.01358393	2018
غير ممارس	0.034	0.046	0.032088	-0.0187	0.01339359	2019
ممارس	0.034	0.046	0.089492	-0.0602	0.02924816	2020

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel

و. مصرف الشرق الاوسط : من خلال ملاحظة نتيجة التحليل الإحصائي تبين قيام مصرف الشرق الاوسط بممارسة إدارة الأرباح في السنوات (2011 ، 2012 ، 2015 ، 2016 ، 2017 ، 2020) أي ما نسبته 60% من مدة الدراسة، إذ ظهرت قيمة المستحقات الاختيارية أكبر من قيمة الوسط الحسابي لمجموع المستحقات الاختيارية ، كما يظهر قيام المصرف بممارسة إدارة الأرباح بصورة متباعدة وذلك من خلال كون الانحراف المعياري (0.034) بعيداً عن قيمة الوسط الحسابي (0.046).

الجدول (17)

تأثير متغيرات إدارة الأرباح في المستحقات غير الاختيارية لمصرف الاستثمار العراقي

نموذج المستحقات غير الاختيارية	قيم التأثير	اختبار T	القيمة المعنوية	الدالة الاحصائية	اختبار F النموذج	القيمة المعنوية	الدالة الاحصائية	القيمة القسيمية للنموذج
β_0	-0.012	-2.089	0.105	غير دال	6003.5	0.00	دال	0.838
ΔNPL_t	-0.018	-1.347	0.249	غير دال				
LCO_t	0.968	40.057	0.000	دال				
$\frac{EBTP_t}{TA_{t-1}}$	0.002	1.857	0.137	غير دال				
$SIZE_t$	0.001	2.150	0.098	غير دال				
LLR_{t-1}	0.975	36.613	0.000	دال				

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS 24

$$NDLLP_t = 0.968 * LCO_t + 0.975 * LLR_{t-1}$$

الجدول (18)

تصنيف مصرف الاستثمار العراقي بالنسبة لمارسته لإدارة الأرباح

التصنيف	Std. Dev.	Mean	DLLP _t	NDLLP _t	LLP _t	السنة
	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المستحقات الاختيارية	المستحقات غير الاختيارية	إجمالي المستحقات	
مارس	0.000073	0.000138	0.000192	0.0120	0.01639298	2011
غير ممارس	0.000073	0.000138	-0.000048	0.0089	0.01558760	2012
مارس	0.000073	0.000138	0.000190	0.0074	0.01273331	2013

الجانب العملي

الفصل الثالث

مارس	0.000073	0.000138	0.000185	0.0068	0.01346998	2014
مارس	0.000073	0.000138	0.000204	0.0076	0.15266515	2015
غير ممارس	0.000073	0.000138	0.000121	0.0054	0.01387864	2016
غير ممارس	0.000073	0.000138	0.000131	0.0051	0.01599631	2017
غير ممارس	0.000073	0.000138	0.000132	0.0052	0.01358393	2018
غير ممارس	0.000073	0.000138	0.000125	0.0049	0.01339359	2019
مارس	0.000073	0.000138	0.000143	0.0056	0.02924816	2020

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel

ز. مصرف الاستثمار العراقي : من خلال ملاحظة نتيجة التحليل الإحصائي تبين قيام مصرف الاستثمار العراقي بممارسة إدارة الأرباح في السنوات (2011 ، 2013 ، 2014 ، 2015 ، 2020) أي ما نسبته 50% من مدة الدراسة، إذ ظهرت قيمة المستحقات الائتمانية أكبر من قيمة الوسط الحسابي لمجموع المستحقات الائتمانية ، كما يظهر قيام المصرف بممارسة إدارة الأرباح بصورة متباينة وذلك من خلال كون الانحراف المعياري (0.000073) بعيداً عن قيمة الوسط الحسابي (0.000138).

الجدول (19)

تأثير متغيرات إدارة الأرباح في المستحقات غير الائتمانية للمصرف المتحد للاستثمار

نموذج المستحقات غير الائتمانية	قيم التأثير	T اختبار	القيمة المعنوية	الدالة الاحصائية	F اختبار النموذج	القيمة المعنوية	الدالة الاحصائية	القيمة القصيرة للنموذج
β_0	-0.066	-0.236	0.825	غير دال	6003.5	0.00	دال	0.838
ΔNPL_t	0.012	0.587	0.589	غير دال				
LCO_t	1.037	9.048	0.001	دال				
$\frac{EBTP_t}{TA_{t-1}}$	0.053	0.963	0.390	غير دال				
$SIZE_t$	0.005	0.200	0.852	غير دال				
LLR_{t-1}	1.026	37.701	0.000	دال				

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS 24

$$NDLLP_t = 1.037 * LCO_t + 1.026 * LLR_{t-1}$$

الجدول (20)

تصنيف المصرف المتحد للاستثمار بالنسبة لممارسته لإدارة الأرباح

التصنيف	Std. Dev.	Mean	$DLLP_t$	$NDLLP_t$	LLP_t	السنة
	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المستحقات الاختيارية	المستحقات غير الاختيارية	إجمالي المستحقات	
ممارس	0.00193	-0.0032	-0.001107	0.0408	0.03965396	2011
ممارس	0.00193	-0.0032	-0.001790	0.0595	0.05769470	2012
ممارس	0.00193	-0.0032	-0.001879	0.0686	0.06670546	2013
غير ممارس	0.00193	-0.0032	-0.008095	0.0689	0.06076005	2014
ممارس	0.00193	-0.0032	-0.002693	0.1007	0.09801230	2015
ممارس	0.00193	-0.0032	-0.002616	0.1032	0.10062432	2016
ممارس	0.00193	-0.0032	-0.003161	0.1215	0.11838724	2017
غير ممارس	0.00193	-0.0032	-0.003801	0.1423	0.13850534	2018
غير ممارس	0.00193	-0.0032	-0.003628	0.1432	0.13954257	2019
غير ممارس	0.00193	-0.0032	-0.003669	0.1382	0.13455305	2020

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel

ح. المصرف المتحد للاستثمار: من خلال ملاحظة نتيجة التحليل الإحصائي تبين قيام المصرف المتحد للاستثمار بممارسة إدارة الأرباح في السنوات (2011 ، 2012 ، 2013 ، 2014 ، 2015 ، 2016 ، 2017) أي ما يشكل نسبة 60% من مدة الدراسة، إذ ظهرت قيمة المستحقات الاختيارية أكبر من قيمة الوسط الحسابي لمجموع المستحقات الاختيارية، كما يظهر قيام المصرف بممارسة إدارة الأرباح بصورة متباينة وذلك من خلال كون الانحراف المعياري (-0.000073) بعيداً عن قيمة الوسط الحسابي (0.000073)

الجدول (21)

تأثير متغيرات إدارة الأرباح في المستحقات غير الاختيارية لمصرف سومر التجاري

نموذج المستحقات غير الاختيارية	قيم التأثير	اختبار T	القيمة المعنوية	الدالة الاحصائية	اختبار F النموذج	القيمة المعنوية	الدالة الاحصائية	القيمة التقسيرية للنموذج
β_0	-0.6943	-4.726	0.009	غير دال	6003.5	0.00	دال	0.838
ΔNPL_t	-0.1389	-3.072	0.037	دال				
LCO_t	1.000	317031.2	0.000	دال				

$\frac{EBTP_t}{TA_{t-1}}$	-0.4403	0.244	0.819	غير دال				
$SIZE_t$	-0.5961	4.697	0.009	غير دال				
LLR_{t-1}	1.000	342464.2	0.000	دال				

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS 24

$$NDLLP_t = -0.1389 (\Delta NPL_t) + LCO_t + LLR_{t-1}$$

الجدول (22)

تصنيف مصرف سومر التجاري بالنسبة لممارسته لإدارة الأرباح

التصنيف	Std. Dev.	Mean	DLLP _t	NDLLP _t	LLP _t	السنة
	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المستحقات الاختيارية	المستحقات غير الاختيارية	إجمالي المستحقات	
غير ممارس	0.00054	-0.0001	-0.001570	0.0212	0.01958939	2011
مارس	0.00054	-0.0001	0.000016	0.0108	0.01081652	2012
مارس	0.00054	-0.0001	0.000035	0.0095	0.00956558	2013
مارس	0.00054	-0.0001	0.000460	0.0138	0.01427669	2014
غير ممارس	0.00054	-0.0001	-0.000005	0.0090	0.00899426	2015
غير ممارس	0.00054	-0.0001	-0.000085	0.0108	0.01071266	2016
مارس	0.00054	-0.0001	0.000025	0.0113	0.01129272	2017
مارس	0.00054	-0.0001	0.000136	0.0050	0.00517102	2018
غير ممارس	0.00054	-0.0001	-0.000039	0.0044	0.00441105	2019
غير ممارس	0.00054	-0.0001	-0.000094	0.0045	0.00438511	2020

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel

ط. مصرف سومر التجاري : من خلال ملاحظة نتيجة التحليل الإحصائي تبين قيام مصرف سومر التجاري بممارسة إدارة الأرباح في السنوات (2012 ، 2013 ، 2014 ، 2017 ، 2018) أي ما نسبته 50% من مدة الدراسة، إذ ظهرت قيمة المستحقات الاختيارية أكبر من قيمة الوسط الحسابي لمجموع المستحقات الاختيارية، كما يظهر قيام المصرف بممارسة إدارة الأرباح بصورة متباينة وذلك من خلال كون الانحراف المعياري (0.00054) بعيداً عن قيمة الوسط الحسابي (-0.0001).

الجدول (23)

تأثير متغيرات إدارة الارباح في المستحقات غير الاختيارية لمصرف المنصور للاستثمار

نماوج المستحقات غير الاختيارية	قيمة التأثير	اختبار T	القيمة المعنوية	الدلالة الاحصائية	اختبار F النموذج	القيمة المعنوية	الدلالة الاحصائية	القيمة التفسيرية للنموذج
β_0	0.185	0.791	0.473	غير دال	7.236	0.039	دال	0.9
ΔNPL_t	-0.054	-3.447	0.048	دال				
LCO_t	0.137	4.137	0.038	دال				
$\frac{EBTP_t}{TA_{t-1}}$	0.016	0.296	0.782	غير دال				
$SIZE_t$	-0.014	-0.753	0.493	غير دال				
LLR_{t-1}	-0.178	-6.324	0.022	دال				

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS 24

$$NDLLP_t = -0.054 * (\Delta NPL_t) + 0.137 * LCO_t - 0.178 * LLR_{t-1}$$

ومن خلال ملاحظة الجداول (5، 7، 9، 11، 13، 15، 17، 19، 21، 23) نجد أن بعض المتغيرات أثرت بنسبة كبيرة في المستحقات غير الاختيارية من خلال دلالتها المعنوية المتمثلة ب (مخصص خسائر القروض في بداية السنة LLR_t ، وقيمة التغير في حساب مخصص خسائر القروض LCO_t)، في حين أن المتغيرات الأخرى كان لها تأثير أقل في المستحقات غير الاختيارية المتمثلة ب (حجم المصرف $SIZE_t$ ، التغير في حسابات القروض غير العاملة ΔNPL_t ، الأرباح قبل الضرائب والمخصص $EBTP_t$) وكما تم بيانها على وفق المعادلات الخاصة بكل الجدول.

الجدول (24)

تصنيف مصرف المنصور للاستثمار بالنسبة لممارسته لإدارة الأرباح

التصنيف	Std. Dev.	Mean	DLLP _t	NDLLP _t	LLP _t	السنة
	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المستحقات الاختيارية	المستحقات غير الاختيارية	إجمالي المستحقات	
ممارس	0.0041	0.0166	0.024499	-0.0009	0.02356179	2011

مارس	0.0041	0.0166	0.022119	-0.0029	0.01918726	2012
مارس	0.0041	0.0166	0.017778	-0.0017	0.01606039	2013
غير ممارس	0.0041	0.0166	0.014025	-0.0010	0.01300546	2014
مارس	0.0041	0.0166	0.017086	0.0002	0.01728096	2015
غير ممارس	0.0041	0.0166	0.016557	-0.0022	0.01435271	2016
غير ممارس	0.0041	0.0166	0.015772	-0.0025	0.01322958	2017
غير ممارس	0.0041	0.0166	0.010941	-0.0022	0.00869342	2018
غير ممارس	0.0041	0.0166	0.013640	-0.0036	0.01002807	2019
غير ممارس	0.0041	0.0166	0.013249	-0.0033	0.00990762	2020

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel

ي. مصرف المنصور : من خلال ملاحظة نتيجة التحليل الإحصائي قيام مصرف المنصور بممارسة إدارة الأرباح في السنوات (2011، 2012 ، 2013 ، 2015) أي ما نسبته 40% من مدة الدراسة، إذ ظهرت قيمة المستحقات الاختيارية أكبر من قيمة الوسط الحسابي لمجموع المستحقات الاختيارية ، كما يظهر قيام المصرف بممارسة إدارة الأرباح بصورة متباينة وذلك من خلال كون الانحراف المعياري (0.0041) بعيداً عن قيمة الوسط الحسابي (0.0166).

وعند ملاحظة الجداول (6، 8، 10، 12، 14، 16، 18، 20، 22، 24) التي تم فيها تصنيف المصادر عينة الدراسة، يتبيّن لنا قيام المصادر عينة البحث بممارسة إدارة الأرباح باستخدام مخصص خسائر القروض وخلال سنوات مختلفة من مدة الدراسة بهدف عرض القوائم المالية على وفق دوافع مختلفة تخص كل إدارة على حدة ومن ثمّ أسهم هذا في انخفاض القيمة السوقية لأسهم المصادر عينة الدراسة وكما هو ملاحظ من خلال الأشكال البيانية التي توضح انعكاس ممارسات إدارة الأرباح في القيمة السوقية لأسهم المصرف.

وفيما يلي الجدول بالتكرارات للمصارف الممارسة لإدارة الارباح للمرة من (2011-2020) التي يبيّن فيها نسبة ممارسة المصرف لإدارة الارباح :

الجدول (25)

تكرار ونسبة ممارسات المصارف لإدارة الارباح

مسلسل المصارف	اسم المصرف	المشاهدات الكلية	تكرار الممارسة لإدارة الارباح	نسبة الممارسة لإدارة الارباح
1	مصرف بغداد	10	5	0.5
2	المصرف الأهلي العراقي	10	6	0.6
3	مصرف اشور الدولي	10	7	0.7
4	مصرف الخليج التجاري	10	6	0.6
5	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	10	4	0.4
6	مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	10	6	0.6
7	الاستثمار العراقي	10	5	0.5
8	المصرف المتحد للاستثمار	10	6	0.6
9	مصرف سومر التجاري	10	5	0.5
10	مصرف المنصور للاستثمار	10	4	0.4

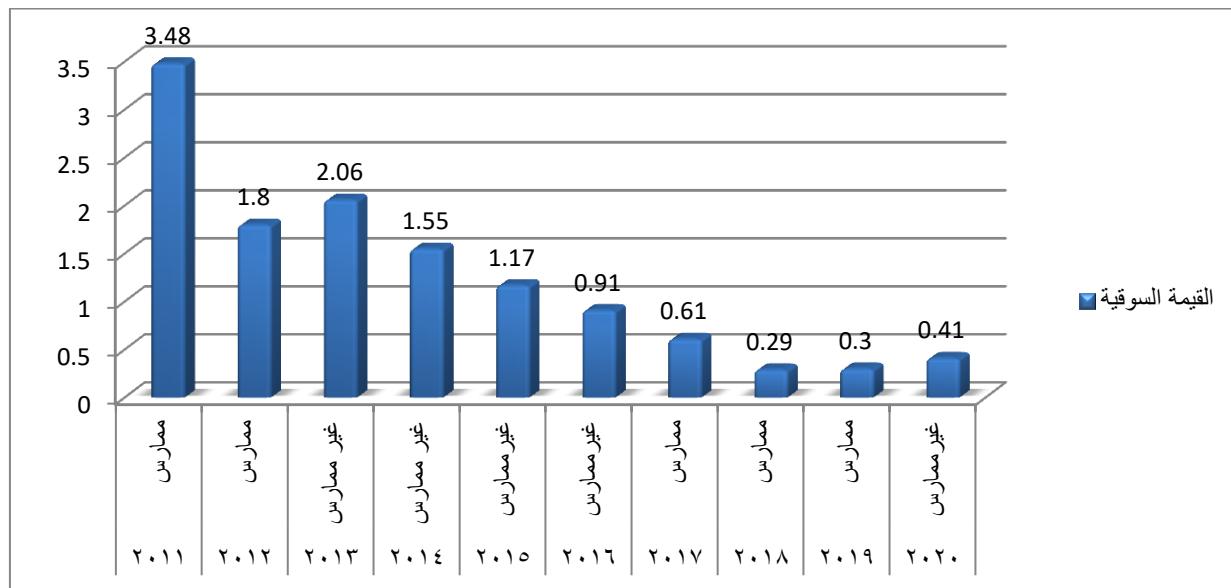
المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS 24

من خلال الجدول (25) نلاحظ ان إجمالي عدد المشاهدات قد بلغ (100) مشاهدة لكل المصارف عينة الدراسة وخلال مدة (10) سنوات، ومن خلال ملاحظة ذلك فإن مصرف اشور الدولي قد كان الأعلى نسبة بمارسته لإدارة الأرباح البالغة (70%)، فيما كان كل من مصرف (الموصل للتنمية والاستثمار، المنصور للاستثمار) الأقل نسبة البالغة (40%)، فيما تراوحت بقية المصارف بين هذه النسب، وبلغ متوسط النسب لكل المصارف مجتمعة (54%) ومن ثم فإن هذه النسبة من شأنها أن تتسبب بالتأثير بالمجمل في الشركات المشاركة في السوق المالية، وبخاصة المستثمرين في السوق المالي وتأسيسا على ما ورد أعلاه فإنه يمكن القول برفض الفرضية الرئيسية الأولى ونقبل الفرضية البديلة (أي أن المصارف عينة الدراسة تمارس إدارة الأرباح).

و لأجل توضيح العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح والقيمة السوقية لأسهم المصارف عينة الدراسة وكل سنة خلال مدة الدراسة فقد تمت الاستعانة بالأشكال البيانية لمعرفة طبيعة هذه العلاقة وكما هو موضح التالي :

الشكل (5)

مخطط القيمة السوقية لمصرف بغداد

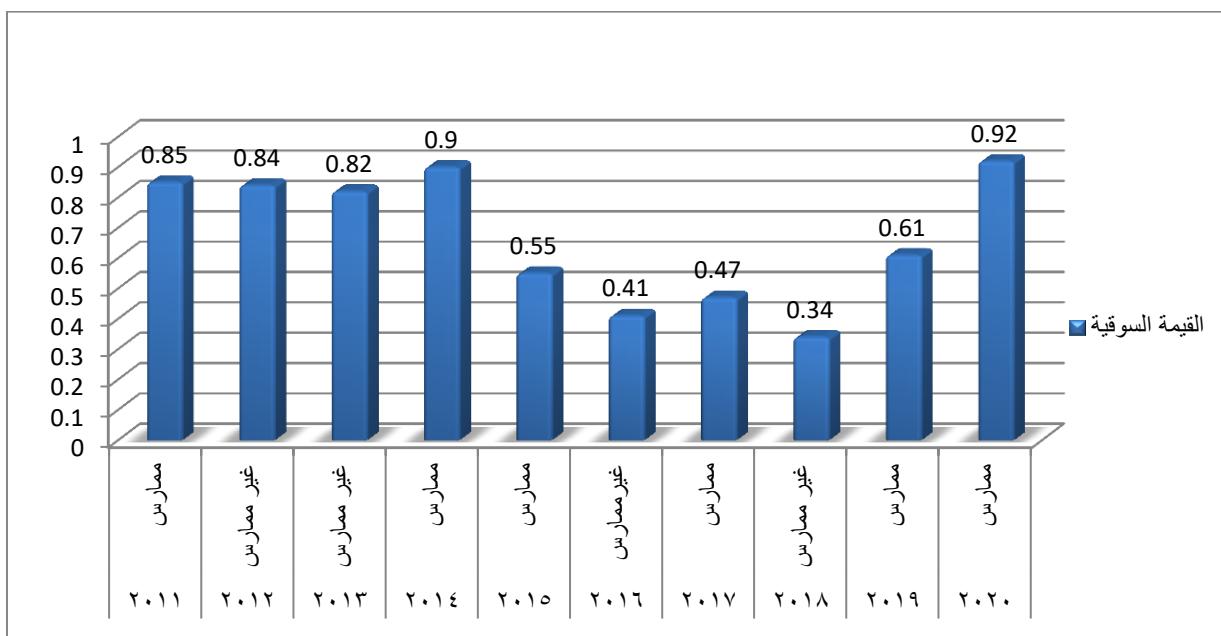


المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel

من خلال ملاحظة الشكل (5) الخاص ببيان العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح والقيمة السوقية لأسهم مصرف بغداد فقد تبين انخفاض القيمة السوقية لأسهم المصرف وبالاخص في السنوات الأخيرة، مما يظهر الآثر الذي تركته هذه الممارسة في القيمة السوقية لأسهم المصرف، وأن السنوات (2013، 2014، 2015، 2016) وعلى الرغم من أن المصارف لم تمارس فيها إدارة الأرباح ومع ذلك فقد وجد إنخفاض في القيمة السوقية لأسهم مصرف بغداد، وهذا ما يعود لعوامل أخرى أثرت على القيمة السوقية أو بسبب ممارسات إدارة الأرباح في سنوات سابقة، بحيث أن آثر ممارسات إدارة الأرباح قد يظهر خلال سنوات لاحقة.

الشكل (6)

مخطط القيمة السوقية للمصرف الأهلي العراقي

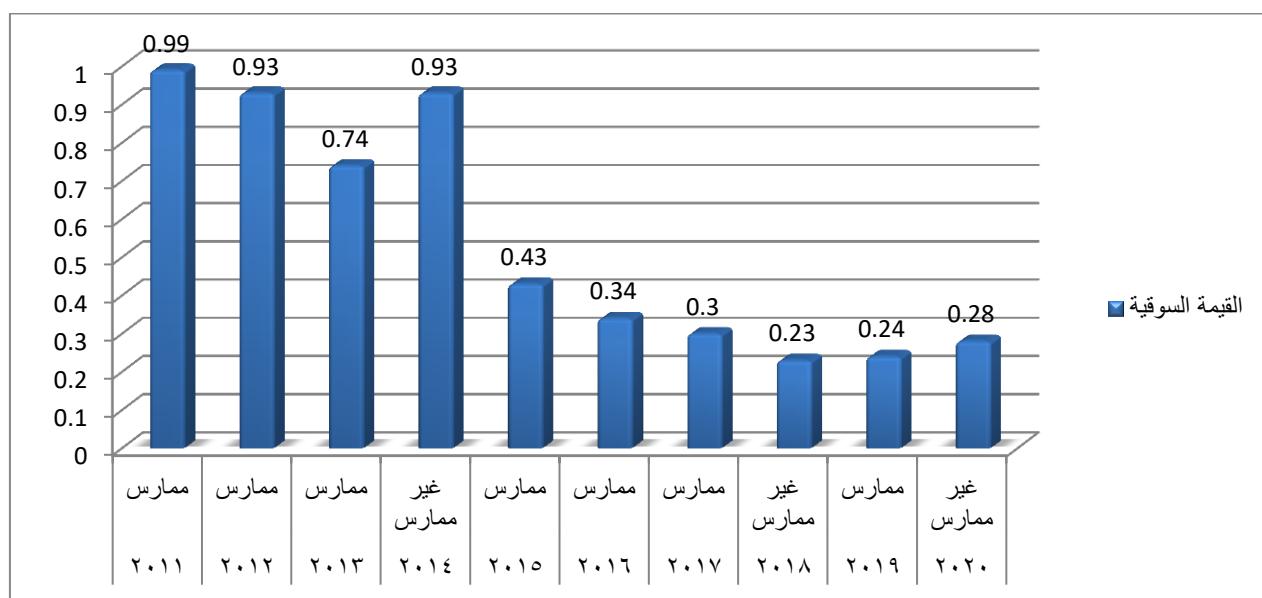


المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel

من خلال ملاحظة الشكل (6) تتبين لنا ممارسة المصرف الأهلي العراقي لإدارة الأرباح وبشكل متقلّوت خلال مدة الدراسة مما انعكس بصورة سلبية في القيمة السوقية لأسهم المصرف وبالاخص خلال المدة من (2015 إلى 2019) التي شهدت انخفاضا بمستويات القيمة السوقية، وعدم الاستقرار بمستويات الدخل.

الشكل (7)

مخطط القيمة السوقية لمصرف آشور

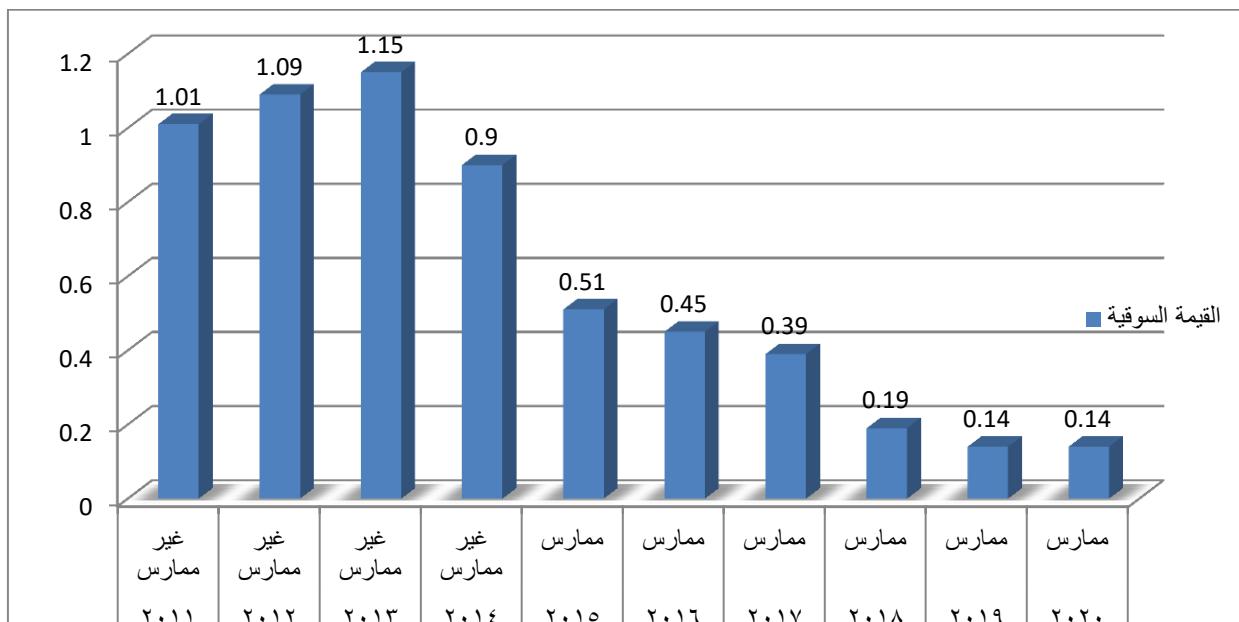


المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel

من خلال ملاحظة الشكل (7) يتبيّن لنا انخفاض القيمة السوقية لأسهم مصرف آشور، إذ بلغت نسبة ممارسة المصرف لإدارة الأرباح ٧٠٪ خلاً مدة الدراسة مما انعكس سلباً على مستويات القيمة السوقية بالانخفاض، إذ شهدت القوائم المالية السنوية الصادرة عن المصرف تحقيق مستويات منخفضة من الأرباح قبل الضرائب والمخصص، وعدم الدقة في إحتساب مخصص خسائر القروض لسنة ٢٠٢٠ كما جاء في تقرير المدقق الخارجي.

(8)

مخطط القيمة السوقية لمصرف الخليج التجاري

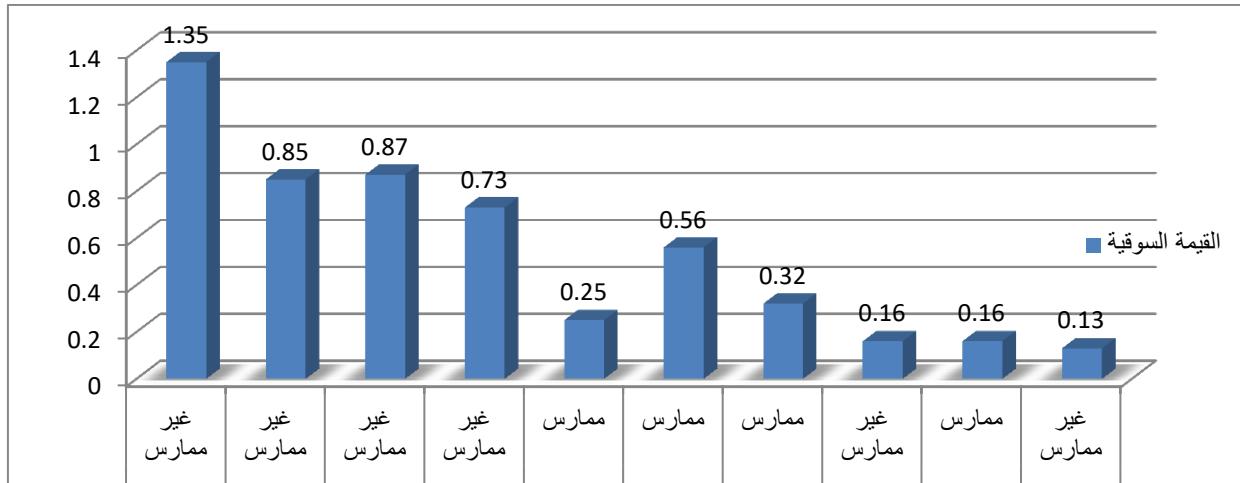


المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel

من خلال ملاحظة الشكل (8) الخاص بالعلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح والقيمة السوقية لأسهم مصرف الخليج التجاري، تبيّن لنا قيام المصرف بممارسة إدارة الأرباح خلال السنوات الخمس الأخيرة، مما تسبّب بإنهيار حاد بالقيمة السوقية لأسهم المصرف، كما أن مخصص خسائر القروض غير كاف لتغطية القروض متاخرة التسديد كما جاء في تقرير مراقب الحسابات، ومن ثم يرجى تحصيل مبالغ القروض التي مضت مدة على استحقاقها.

الشكل (9)

مخطط القيمة السوقية لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار

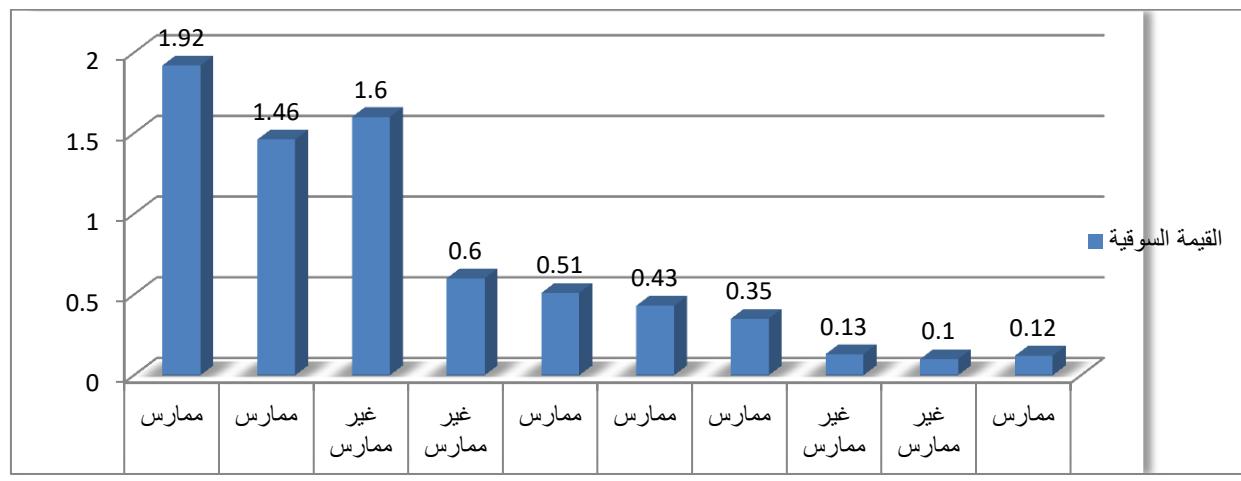


المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel

من خلال ملاحظة الشكل (9) الذي يبين لنا علاقة ممارسة إدارة الأرباح مع القيمة السوقية لأسهم مصرف الموصل للتنمية والاستثمار تبين لنا قيام المصرف بممارسة إدارة الأرباح خلال السنوات الأخيرة مما انعكس سلبا في القيمة السوقية لأسهم المصرف، ومن ثم ضرورة تحصيل القروض متأخرة التسديد وأن لا يتجاوز حجم الإنتمان الممنوح ما نسبته 70% من حجم الودائع كما نصت عليه تعليمات البنك المركزي.

الشكل (10)

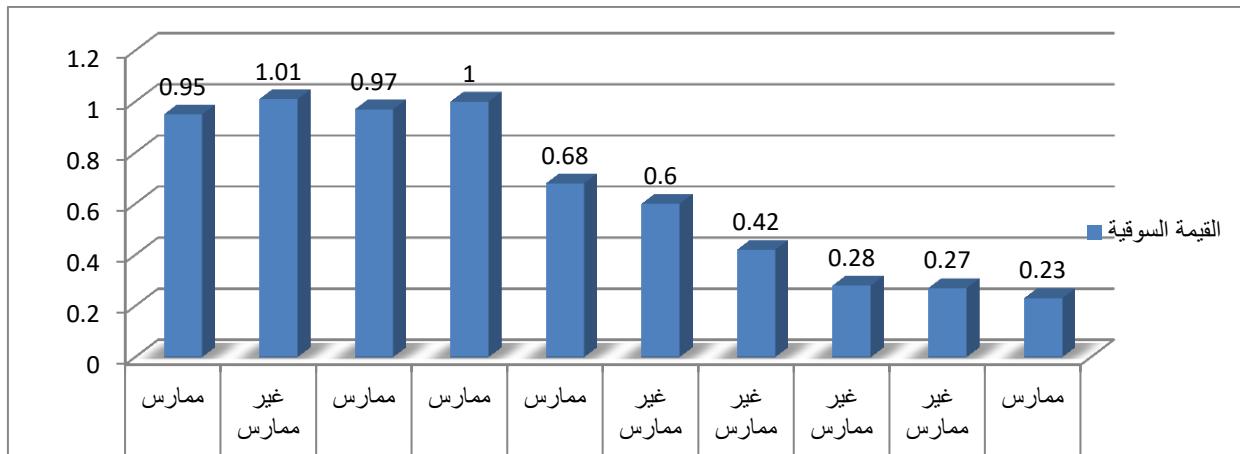
مخطط القيمة السوقية لمصرف الشرق الأوسط



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel

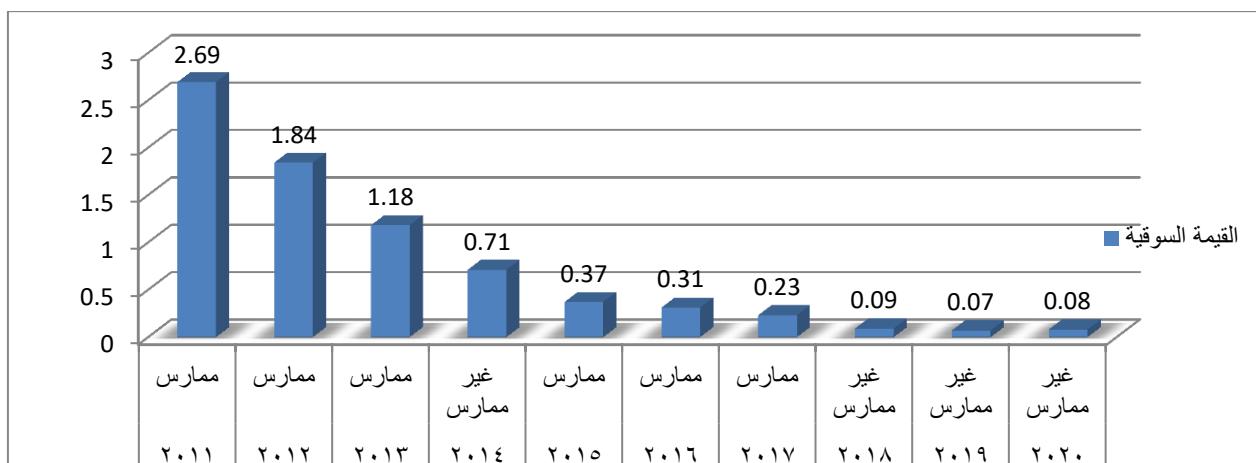
من خلال ملاحظة الشكل (10) الخاص بالعلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح والقيمة السوقية لأسهم مصرف الشرق الأوسط تبين لنا انخفاض القيمة السوقية للأسهم متأثرة بممارسة إدارة الأرباح خلال مدة الدراسة، علما أن المصرف حقق خسارة في نتائج أعماله للسنوات الأخيرة.

الشكل (11)
مخطط القيمة السوقية لمصرف الاستثمار



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel
 من خلال ملاحظة الشكل (11) الخاص بالعلاقة بين ممارسة إدارة الأرباح والقيمة السوقية لأسهم مصرف الاستثمار، تبين لنا انخفاض القيمة السوقية لأسهم مصرف الاستثمار على الرغم من كون ممارسات إدارة الأرباح حصلت بالسنوات الأولى من مدة الدراسة، ويرجع الباحث السبب في ذلك إلى وجود عوامل أخرى أثرت في القيمة السوقية للأسهم، وأن مجمل ممارسة إدارة الأرباح لمصرف الاستثمار خلال مدة الدراسة بلغ 50% ومن ثم فإن هذه النسبة لها أثر كبير في القيمة السوقية لأسهم المصرف، كما أن المصرف قد عمل في سنتين من مدة الدراسة على زيادة مخصص خسائر القروض.

الشكل (12)
مخطط القيمة السوقية للمصرف المتحد للاستثمار

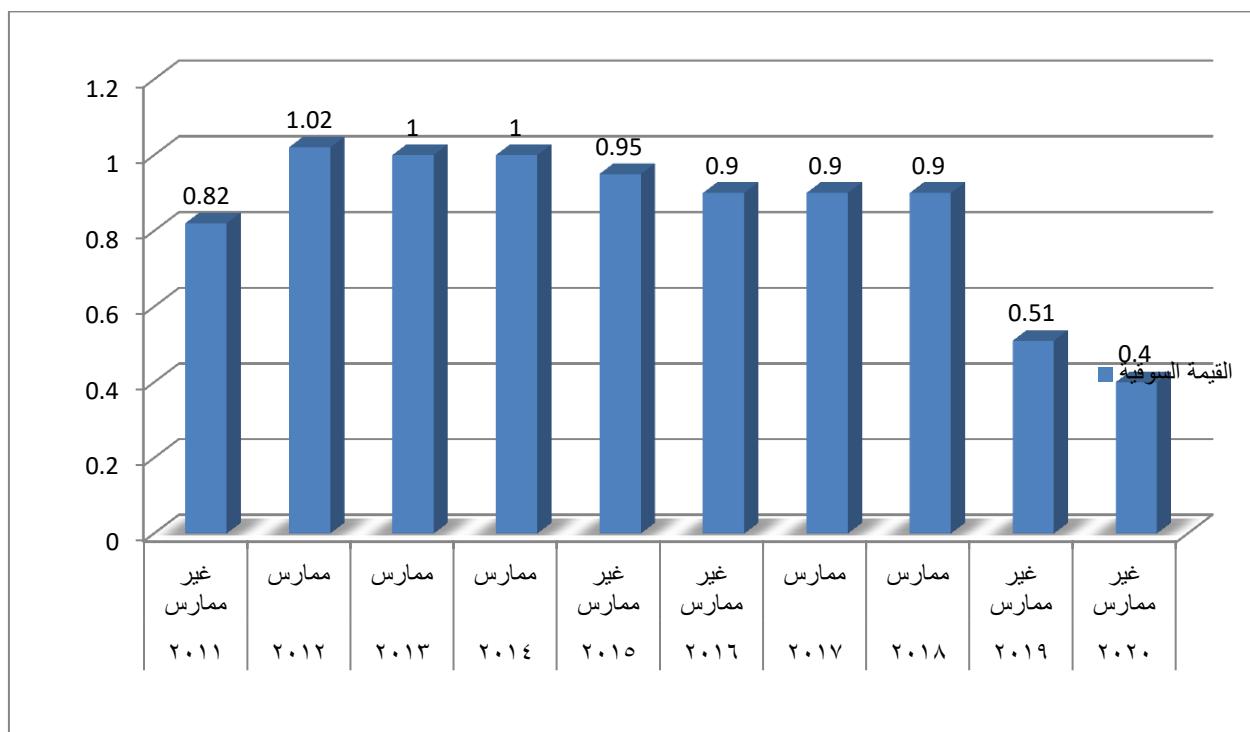


المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel

من خلال ملاحظة الشكل (12) للعلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح والقيمة السوقية للمصرف المتحد للاستثمار، تبين لنا انخفاض القيمة السوقية للمصرف متأثرة بممارسة إدارة الأرباح في بداية المدة، علماً أن المصرف لم يلتزم بالتعليمات التي جاءت باللائحة الإرشادية الصادرة عن البنك المركزي العراقي وللسنوات (2012، 2014، 2015، 2016، 2018، 2019، 2020) وكذلك زيادة القروض متأخرة التسديد وزيادة مخصص خسائر القروض مما انعكس سلباً في القيمة السوقية لأسهم المصرف.

(13)

مخطط القيمة السوقية لمصرف سومر

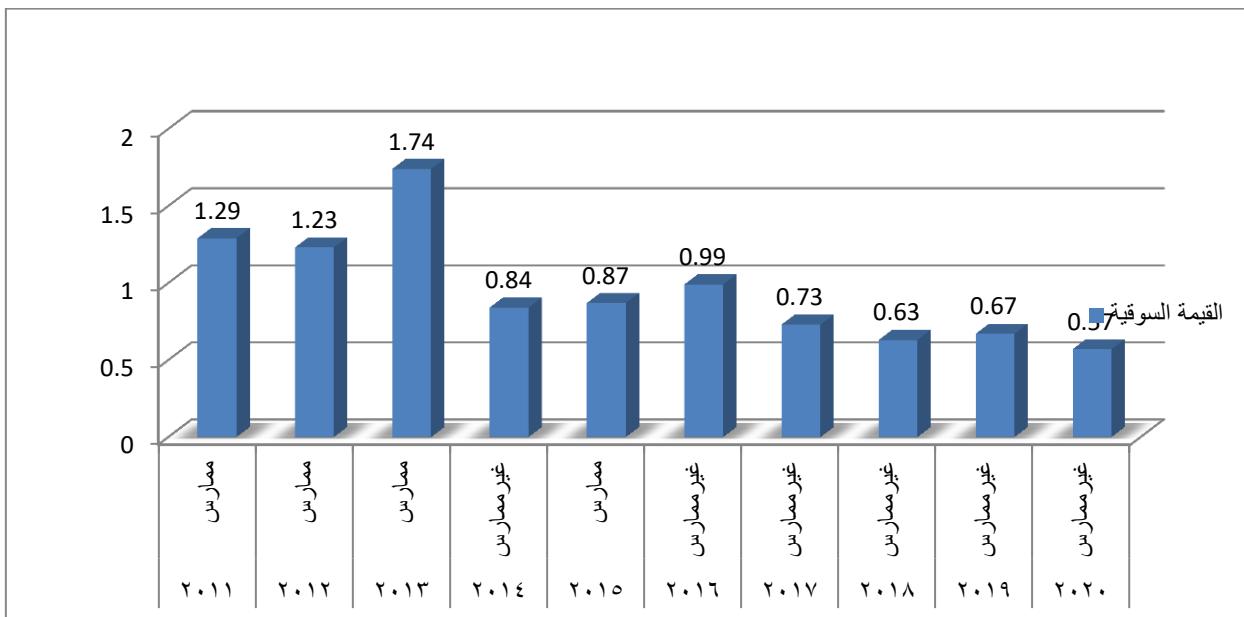


المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel

من خلال ملاحظة الشكل (13) للعلاقة بين ممارسة إدارة الأرباح والقيمة السوقية لأسهم مصرف سومر، نلاحظ الإستقرار النسبي في القيمة السوقية للمصرف على الرغم من انخفاضها لآخر سنتين من مدة الدراسة، إذ بلغت نسبة إدارة الأرباح في المصرف ما نسبته 50% من مدة الدراسة، مما يجب على إدارة المصرف الامتناع عن هذه الممارسة أو تقليل السلوكيات التي تظهر استخدام المصرف لإدارة أرباحه ومن ثمَّ الحد من انخفاض القيمة السوقية بشكل متزايد.

الشكل (14)

مخطط القيمة السوقية لمصرف المنصور



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel

من خلال ملاحظة الشكل (14) للعلاقة بين ممارسة إدارة الأرباح والقيمة السوقية لأسهم مصرف المنصور تبين لنا الاستقرار النسبي بالنسبة لقيمة السوقية خلال مدة الدراسة، إذ بلغت نسبة ممارسة إدارة الأرباح للمصرف 40% وهي نسبة معقولة بشكل عام مقارنة مع بقية المصارف، وعلى الرغم من الانخفاض في القيمة السوقية لأسهم المصرف إلا أنها كانت أكثر استقراراً.

أختبار فرضيات (الارتباط والتأثير) :

تقوم الدراسة على اختبار الفرضيات العدم H_0 والفرضيات البديلة H_1 لكل مما يأتي على النحو التالي :

2- **الفرضية الرئيسية الثانية:** اختبار فرضيات الارتباط بين متغيرات ادارة الارباح و القيمة السوقية للأسهم:

(26) الجدول

علاقة الارتباط بين متغيرات ادارة الارباح والقيمة السوقية لمصرف بغداد

ادارة الارباح	التغير في القروض غير العاملة	قيمة التغير في مخصص خسائر القروض	الإيرادات قبل الضرائب والمخصصات	حجم المصرف	مخصص خسائر القروض في بداية السنة
قيمة اختبار بيرسون للارتباط	-0.354	-0.203	0.191	-0.096	-0.603
القيمة المعنوية	0.316	0.574	0.597	0.793	0.045
قبول الفرضية	H_0	H_0	H_0	H_0	H_1
	قبول فرضية عدم	قبول فرضية عدم	قبول فرضية عدم	قبول فرضية عدم	قبول فرضية وجود

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS 24

من خلال نتائج الجدول (26) نلاحظ أنه لا توجد علاقة إرتباط معنوية بين ادارة الارباح والقيمة السوقية لمصرف بغداد بشكل عام وذلك لأن القيمة المعنوية أكبر من مستوى المعنوية (0.05) ما عدا متغير (مخصص خسائر القروض في بداية السنة) اذ كانت القيمة المعنوية (0.045) أقل من مستوى المعنوية (0.05) إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (-0.603) وهي دلالة عكسية وهذا يعني وجود علاقة ارتباط معنوي عكسي بين مخصص خسائر القروض في بداية السنة و القيمة السوقية .

الجدول (27)

علاقة الارتباط بين متغيرات ادارة الارباح والقيمة السوقية لمصرف الاهلي

ادارة الارباح	التغير في القروض	قيمة التغير في مخصص خسائر القروض	الإيرادات قبل الضرائب والمخصصات	حجم المصرف	مخصص خسائر القروض في بداية السنة
قيمة اختبار بيرسون للارتباط	0.338	0.278	0.216	-0.285	-0.824
القيمة المعنوية	0.339	0.437	0.549	0.425	0.003
قبول الفرضية	H_0	H_0	H_0	H_0	H_1
	قبول فرضية عدم	قبول فرضية عدم	قبول فرضية عدم	قبول فرضية عدم	قبول فرضية الوجود

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS 24

من خلال نتائج الجدول (27) نلاحظ انه لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين ادارة الارباح والقيمة السوقية لمصرف الاهلي بشكل عام وذلك لأن القيمة المعنوية اكبر من مستوى المعنوية (0.05) ما عدا متغير (مخصص خسائر القروض في بداية السنة) اذ كانت القيمة المعنوية (0.003) اقل من مستوى المعنوية (0.05) اذ بلغت قيمة معامل الارتباط (-0.824) وهي دالة عكسية وهذا يعني وجود علاقة ارتباط معنوي عكسي بين مخصص خسائر القروض في بداية السنة و القيمة السوقية.

الجدول (28)

علاقة الارتباط بين متغيرات ادارة الارباح والقيمة السوقية لمصرف اشور

ادارة الارباح	التغير في القروض	قيمة التغير في مخصص خسائر القروض	الإيرادات قبل الضرائب والمخصصات	حجم المصرف	مخصص خسائر القروض في بداية السنة
قيمة اختبار بيرسون للارتباط	0.349	0.467	0.482	-0.687	-0.791
القيمة المعنوية	0.322	0.174	0.159	0.028	0.006
قبول الفرضية	H_0	H_0	H_0	H_1	H_1
	قبول فرضية العدم	قبول فرضية العدم	قبول فرضية العدم	قبول فرضية الوجود	قبول فرضية الوجود

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS 24

من خلال نتائج الجدول (28) نلاحظ انه لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين ادارة الارباح والقيمة السوقية لمصرف اشور بشكل عام وذلك لان القيمة المعنوية اكبر من مستوى المعنوية (0.05) ما عدا متغير (مخصص خسائر القروض في بداية السنة و حجم المصرف) اذ كانت القيمة المعنوية (0.006 ، 0.028) على التوالي اقل من مستوى المعنوية (0.05) إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (-0.687 ، -0.791) وهي دلالة عكسية وهذا يعني وجود علاقة ارتباط معنوي عكسي بين (مخصص خسائر القروض في بداية السنة، حجم المصرف) و القيمة السوقية.

الجدول (29)

علاقة الارتباط بين متغيرات ادارة الارباح والقيمة السوقية لمصرف الخليج التجاري

ادارة الارباح	التغير في القروض	قيمة التغير في مخصص خسائر القروض	الإيرادات قبل الضرائب والمخصصات	حجم المصرف	مخصص خسائر القروض في بداية السنة
القيمة السوقية					
قيمة اختبار بيرسون للارتباط	0.375	0.102	0.879	-0.094	-0.477
القيمة المعنوية	0.285	0.779	0.001	0.797	0.163
قبول الفرضية	H ₀	H ₀	H ₁	H ₀	H ₀
	قبول فرضية العدم	قبول فرضية العدم	قبول فرضية الوجود	قبول فرضية العدم	قبول فرضية العدم

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS 24

من خلال نتائج الجدول (29) نلاحظ انه لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين ادارة الارباح والقيمة السوقية لمصرف الخليج التجاري بشكل عام وذلك لان القيمة المعنوية اكبر من مستوى المعنوية (0.05) ما عدا متغير(الإيرادات قبل الضرائب والمخصصات) اذ كانت القيمة المعنوية (0.001) على التوالي اقل من مستوى المعنوية (0.05) إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (0.879) وهي دلالة طردية وهذا يعني وجود علاقة ارتباط معنوي طردية بين (الإيرادات قبل الضرائب والمخصصات) و القيمة السوقية.

الجدول (30)

علاقة الارتباط بين متغيرات ادارة الارباح والقيمة السوقية لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار

ادارة الارباح	التغير في القروض	قيمة التغير في مخصص خسائر القروض	الإيرادات قبل الضرائب والمخصصات	حجم المصرف	مخصص خسائر القروض في بداية السنة
القيمة السوقية					
قيمة اختبار بيرسون للارتباط	-0.378	-0.487	-0.071	-0.287	-0.439
القيمة المعنوية	0.282	0.153	0.846	0.421	0.205
قبول الفرضية	H_0	H_0	H_1	H_0	H_0
	قبول فرضية العدم	قبول فرضية العدم	قبول فرضية العدم	قبول فرضية العدم	قبول فرضية العدم

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS 24

من خلال نتائج الجدول (30) نلاحظ انه لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين ادارة الارباح والقيمة السوقية لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار بشكل عام وذلك لأن القيمة المعنوية اكبر من مستوى المعنوية (0.05)

الجدول (31)

علاقة الارتباط بين متغيرات ادارة الارباح والقيمة السوقية لمصرف الشرق الاوسط

ادارة الارباح	التغير في القروض	قيمة التغير في مخصص خسائر القروض	الإيرادات قبل الضرائب والمخصصات	حجم المصرف	مخصص خسائر القروض في بداية السنة
القيمة السوقية					
قيمة اختبار بيرسون للارتباط	-0.267	-0.243	0.874	0.261	-0.062
القيمة المعنوية	0.456	0.498	0.001	0.467	0.864
قبول الفرضية	H_0	H_0	H_1	H_0	H_0
	قبول فرضية العدم	قبول فرضية العدم	قبول فرضية العدم	قبول فرضية العدم	قبول فرضية العدم

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS 24

من خلال نتائج الجدول (31) نلاحظ انه لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين ادارة الارباح والقيمة السوقية لمصرف الخليج التجاري بشكل عام وذلك لأن القيمة المعنوية اكبر من مستوى المعنوية (0.05) ما عدا متغير(الإيرادات قبل الضرائب والمخصصات) اذ كانت القيمة المعنوية (0.001) على التوالي اقل من مستوى المعنوية (0.05) إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (0.874) وهي دلالة طردية وهذا يعني وجود علاقة ارتباط معنوي طردية بين (الإيرادات قبل الضرائب والمخصصات) و القيمة السوقية.

الجدول (32)

علاقة الارتباط بين متغيرات ادارة الارباح والقيمة السوقية لمصرف الاستثمار

ادارة الارباح	التغير في القروض	قيمة التغير في مخصص خسائر القروض	الإيرادات قبل الضرائب والمخصصات	حجم المصرف	مخصص خسائر القروض في بداية السنة
القيمة السوقية					
قيمة اختبار بيرسون للارتباط	-0.330	-0.284	0.778	-0.600	0.448
القيمة المعنوية	0.352	0.427	0.008	0.066	0.194
قبول الفرضية	H ₀	H ₀	H ₁	H ₀	H ₀
	قبول فرضية العدم	قبول فرضية العدم	قبول فرضية الوجود	قبول فرضية العدم	قبول فرضية العدم

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS 24

من خلال نتائج الجدول (32) نلاحظ انه لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين ادارة الارباح والقيمة السوقية لمصرف الاستثمار بشكل عام وذلك لأن القيمة المعنوية اكبر من مستوى المعنوية (0.05) ما عدا متغير(الإيرادات قبل الضرائب والمخصصات) اذ كانت القيمة المعنوية (0.008) على التوالي اقل من مستوى المعنوية (0.05) إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (0.778) وهو دلالة طردية وهذا يعني وجود علاقة ارتباط معنوي طردية بين (الإيرادات قبل الضرائب والمخصصات) و القيمة السوقية.

الجدول (33)

علاقة الارتباط بين متغيرات ادارة الارباح والقيمة السوقية لمصرف المتحد للاستثمار

ادارة الارباح	التغير في القروض	قيمة التغير في مخصص خسائر القروض	الإيرادات قبل الضرائب والمخصصات	حجم المصرف	مخصص خسائر القروض في بداية السنة
القيمة السوقية					
قيمة اختبار بيرسون للارتباط	-0.080	0.233	0.439	0.534	-0.895
القيمة المعنوية	0.826	0.518	0.204	0.112	0.000
قبول الفرضية	H ₀	H ₀	H ₀	H ₀	H ₁
	قبول فرضية العدم	قبول فرضية العدم	قبول فرضية العدم	قبول فرضية العدم	قبول فرضية الوجود

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS 24

من خلال نتائج الجدول (33) نلاحظ انه لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين ادارة الارباح والقيمة السوقية لمصرف المتحد للاستثمار بشكل عام وذلك لأن القيمة المعنوية اكبر من مستوى المعنوية (0.05) ما عدا متغير (مخصص خسائر القروض في بداية السنة) اذ كانت القيمة المعنوية (0.000) على التوالي اقل من مستوى المعنوية (0.05) اذ بلغت قيمة معامل الارتباط (-0.895) وهي دلالة عكسيه وهذا يعني وجود علاقة ارتباط معنوي عكسي بين (مخصص خسائر القروض في بداية السنة، حجم المصرف) و القيمة السوقية.

الجدول (34)

علاقة الارتباط بين متغيرات ادارة الارباح والقيمة السوقية لمصرف سومر

ادارة الارباح	التغير في القروض	قيمة التغير في مخصص خسائر القروض	الإيرادات قبل الضرائب والمخصصات	حجم المصرف	مخصص خسائر القروض في بداية السنة
القيمة السوقية					
قيمة اختبار بيرسون للارتباط	0.167	0.146	0.645	0.040	0.301
القيمة المعنوية	0.646	0.687	0.044	0.913	0.398
قبول الفرضية	H ₀	H ₀	H ₁	H ₀	H ₀
	قبول فرضية العدم	قبول فرضية العدم	قبول فرضية العود	قبول فرضية العدم	قبول فرضية العدم

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS 24

من خلال نتائج الجدول (34) نلاحظ انه لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين ادارة الارباح والقيمة السوقية لمصرف سومر بشكل عام وذلك لأن القيمة المعنوية اكبر من مستوى المعنوية (0.044) ما عدا متغير (الإيرادات قبل الضرائب والمخصصات) اذ كانت القيمة المعنوية (0.05) على التوالي اقل من مستوى المعنوية (0.05) إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (0.645) وهي دلالة طردية وهذا يعني وجود علاقة ارتباط معنوي طردية بين (الإيرادات قبل الضرائب والمخصصات) و القيمة السوقية.

الجدول (35)

علاقة الارتباط بين متغيرات ادارة الارباح والقيمة السوقية لمصرف المنصور

ادارة الارباح	التغير في القروض	قيمة التغير في مخصص خسائر القروض	الإيرادات قبل الضرائب والمخصصات	حجم المصرف	مخص ص خسائر القروض في بداية السنة
القيمة السوقية					
قيمة اختبار بيرسون للارتباط	-0.375	0.590	0.944	-0.670	0.344
القيمة المعنوية	0.285	0.073	0.000	0.034	0.330
قبول الفرضية	H ₀	H ₀	H ₁	H ₁	H ₀
	قبول فرضية العدم	قبول فرضية العدم	قبول فرضية الوجود	قبول فرضية الوجود	قبول فرضية العدم

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS 24

من خلال نتائج الجدول (35) نلاحظ انه لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين ادارة الارباح والقيمة السوقية لمصرف المنصور بشكل عام وذلك لأن القيمة المعنوية اكبر من مستوى المعنوية (0.05) ما عدا متغير (الإيرادات قبل الضرائب والمخصصات و حجم المصرف) اذ كانت القيمة المعنوية (0.000 ، 0.034) على التوالي اقل من مستوى المعنوية (0.05) إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (0.944) وهو دلالة طردية وهذا يعني وجود علاقة ارتباط معنوي طردی بين (الإيرادات قبل الضرائب والمخصصات) و القيمة السوقية، و بلغت قيمة معامل الارتباط (-0.670) وهي دلالة عكسية وهذا يعني وجود علاقة ارتباط معنوي عکسي بين (حجم المصرف) و القيمة السوقية.

وبعد عرض الفرضيات الفرعية الخاصة بالفرضية الرئيسية التي تمثل علاقة الارتباط بين متغيرات ادارة الارباح والقيمة السوقية لأسماء المصارف عينة الدراسة، تبين لنا قبول فرضيات

الوجود H_1 لبعض المتغيرات (مخصص خسائر القروض في بداية السنة، حجم المصرف، الإيرادات قبل الفوائد والضرائب) وقبول فرضيات عدم للمتغيرات الأخرى (التغيير في مخصص خسائر القروض، التغيير في حجم القروض غير عاملة)، ومن ثم بإمكان المستثمرين الاعتماد على المتغيرات الأولى الثلاثة عند تقييمهم لأسهم المصرف، وكذلك على الباحثين الأخذ بالمتغيرات ذات الدلالة المعنوية التي تقبل فرضية الوجود والبحث عن متغيرات أخرى تحل محل المتغيرات التي تقبل فرضية العدم، ومن ثم قبول فرضية الارتباط الرئيسية التي تقيد بوجود علاقة إرتباط بين متغيرات إدارة الأرباح على وفق نموذج مخصص خسائر القروض والقيمة السوقية لأسهم المصرف.

3- الفرضية الرئيسية الثالثة: اختبار فرضيات تأثير متغيرات إدارة الارباح في القيمة السوقية للأسهم :

(36) الجدول

تأثير متغيرات ادارة الارباح في القيمة السوقية لمصرف بغداد

القيمة السوقية للأسهم	قيم التأثير	اختبار T	القيمة المعنوية	الدلالة الاحصائية	اختبار F النموذج	القيمة المعنوية	الدلالة الاحصائية	القيمة التفسيرية للنموذج
β_0	58.543	4.012	0.016	دال	10.782	0.019	دال	0.931
ΔNPL_t	6.914	1.082	0.340	غير دال				
LCO_t	-40.521	1.195	0.298	غير دال				
$\frac{EBTP_t}{TA_{t-1}}$	67.033	4.409	0.012	دال				
$SIZE_t$	-6.190	3.918	0.017	دال				
LLR_{t-1}	-181.987	6.396	0.003	دال				

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS 24

من خلال الجدول (36) ظهرت قيمة F المحسوبة (10.782) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (5.10) والبالغة (3.32) وهذا يعني أن هناك تأثيراً معرفياً للنموذج وقد بلغت قيمة معامل التحديد (0.931) وهذا يعني أن (93.1 %) من التغيرات الحاصلة في القيمة السوقية يمكن تفسيرها من خلال متغيرات النموذج، كما تجدر الملاحظة أن قيم معامل التأثير ذات إشارة موجبة لبعض المتغيرات وسالبة لبعضها الآخر، وهذا يعني عند

تغير وحدة واحدة في المتغير (الإيرادات قبل الضرائب والمخصصات) ستكون هناك زيادة في متغير القيمة السوقية ونسبة الزيادة بحسب قيم معامل التأثير، و عند تغير وحدة واحدة في المتغير (حجم المصرف) و (مخصص خسائر القروض في بداية السنة) سيكون هناك نقصان في القيمة السوقية ونسبة النقصان بحسب قيم معامل التأثير، إذ كانت القيمة المطلقة لأختبار T لهذه المتغيرات أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (2.262)، أما بقية المتغيرات فلم يكن لها تأثير معنوي في القيمة السوقية أي أن إختبار T لها أقل من قيمتها الجدولية، ومن ثم فإن هذا يعني قبول فرضية الوجود H_1 ورفض فرضية عدم H_0 .

الجدول (37)

تأثير متغيرات ادارة الارباح في القيمة السوقية للمصرف الاهلي

القيمة السوقية للأسهم	قيم التأثير	اختبار T	القيمة المعنوية	الدالة الاحصائية	اختبار F النموذج	القيمة المعنوية	الدالة الاحصائية	القيمة التقسرية للنموذج
β_0	1.057	0.381	0.723	غير دال	9.665	0.042	دال	0.769
ΔNPL_t	4.642	0.897	0.420	غير دال				
LCO_t	-8.045	1.065	0.347	غير دال				
$\frac{EBTP_t}{TA_{t-1}}$	-1.175	0.316	0.767	غير دال				
$SIZE_t$	0.019	0.075	0.944	غير دال				
LLR_{t-1}	-19.511	3.094	0.036	دال				

المصدر : من إعداد الباحث بالأعتماد على برنامج SPSS 24

من خلال الجدول (37) ظهرت قيمة F المحسوبة (9.665) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (5.10) والبالغة (3.32) وهذا يعني أن هناك تأثيراً معنواً للنموذج وقد بلغت قيمة معامل التحديد (0.769) وهذا يعني أن (76.9 %) من التغيرات الحاصلة في القيمة السوقية يمكن تفسيرها من خلال متغيرات النموذج، وهذا يعني عند تغير وحدة واحدة في المتغير (مخصص خسائر القروض في بداية السنة) سيكون هناك نقصان في القيمة السوقية ونسبة النقصان بحسب قيم معامل التأثير، إذ كانت القيمة المطلقة لأختبار T لهذا المتغير أكبر من قيمته الجدولية والبالغة (2.262)، أما بقية المتغيرات فلم يكن لها تأثير معنوي في القيمة السوقية أي أن إختبار T لها أقل من قيمتها الجدولية ، ومن ثم فإن هذا يعني قبول فرضية الوجود H_1 ورفض فرضية عدم H_0 .

الجدول (38)

تأثير متغيرات ادارة الارباح في القيمة السوقية لمصرف اشور

القيمة السوقية للأسهم	قيم التأثير	T اختبار	القيمة المعنوية	الدلاله الاحصائية	F اختبار النموذج	القيمة المعنوية	الدلاله الاحصائية	القيمة التفسيرية للنموذج
β_0	5.805	0.636	0.559	غير دال	10.674	0.041	دال	0.77
ΔNPL_t	0.462	0.178	0.868	غير دال				
LCO_t	-2.676	0.438	0.684	غير دال				
$\frac{EBTP_t}{TA_{t-1}}$	3.678	1.008	0.371	غير دال				
$SIZE_t$	-0.457	0.582	0.592	غير دال				
LLR_{t-1}	-8.403	1.847	0.038	دال				

المصدر : من إعداد الباحث بالأعتماد على برنامج SPSS 24

من خلال الجدول (38) ظهرت قيمة F المحسوبة (10.674) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلاله (0.05) ودرجة حرية (5.10) والبالغة (3.32) وهذا يعني أن هناك تأثيراً معنوياً للنموذج وقد بلغت قيمة معامل التحديد (0.77) وهذا يعني أن (77%) من التغيرات الحاصلة في القيمة السوقية يمكن تفسيرها من خلال متغيرات النموذج، كما تجدر الملاحظة أن قيم معامل التأثير ذات إشارة موجبة لبعض المتغيرات وسالبة لبعضها الآخر، وهذا يعني عند تغير وحدة واحدة في المتغيرات (مخصص خسائر القروض في بداية السنة) سيكون هناك نقصان في القيمة السوقية ونسبة النقصان بحسب قيم معامل التأثير، إذ كانت القيمة المطلقة لأختبار T لهذا المتغير أكبر من قيمته الجدولية والبالغة (2.262)، أما بقية المتغيرات فلم يكن لها تأثير معنوي في القيمة السوقية أي أن اختبار T لها أقل من قيمتها الجدولية ، ومن ثم فإن هذا يعني قبول فرضية الوجود H_1 ورفض فرضية عدم H_0 .

الجدول (39)

تأثير متغيرات ادارة الارباح في القيمة السوقية لمصرف الخليج التجاري

القيمة السوقية للأسهم	قيم التأثير	T اختبار	القيمة المعنوية	الدلالة الاحصائية	F اختبار النموذج	القيمة المعنوية	الدلالة الاحصائية	القيمة التفسيرية للنموذج
β_0	18.081	3.254	0.031	دال	19.431	0.007	دال	0.96
ΔNPL_t	1.223	0.458	0.671	غير دال				
LCO_t	-26.968	1.031	0.361	غير دال				
$\frac{EBTP_t}{TA_{t-1}}$	5.777	5.716	0.005	دال				
$SIZE_t$	-1.444	3.162	0.034	غير دال				
LLR_{t-1}	-37.310	3.415	0.027	دال				

المصدر : من إعداد الباحث بالأعتماد على برنامج SPSS 24

من خلال الجدول (39) ظهرت قيمة F المحسوبة (19.431) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (5.10) والبالغة (3.32) وهذا يعني أن هناك تأثيراً معنوياً للنموذج وقد بلغت قيمة معامل التحديد (0.96) وهذا يعني أن (96%) من التغيرات الحاصلة في القيمة السوقية يمكن تفسيرها من خلال متغيرات النموذج، كما تجدر الملاحظة أن قيم معامل التأثير ذات إشارة موجبة لبعض المتغيرات وسلبية لبعضها الآخر، وهذا يعني عند تغير وحدة واحدة في المتغير (الإيرادات قبل الضرائب والمخصصات) ستكون هناك زيادة في متغير القيمة السوقية ونسبة الزيادة بحسب قيم معامل التأثير، و عند تغير وحدة واحدة في المتغير (مخصص خسائر القروض في بداية السنة) سيكون هناك نقصان في القيمة السوقية ونسبة النقصان بحسب قيم معامل التأثير، إذ كانت القيمة المطلقة لأختبار T لهذه المتغيرات أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (2.262)، أما بقية المتغيرات فلم يكن لها تأثير معنوي في القيمة السوقية أي أن اختبار T لها أقل من قيمتها الجدولية ، ومن ثم فإن هذا يعني قبول فرضية الوجود H_1 ورفض فرضية عدم H_0 .

الجدول (40)

تأثير متغيرات ادارة الارباح في القيمة السوقية لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار

القيمة السوقية للأسهم	قيم التأثير	اختبار T	القيمة المعنوية	الدالة الاحصائية	اختبار F النموذج	القيمة المعنوية	الدالة الاحصائية	القيمة القسرية للنموذج
β_0	44.477	1.870	0.135	غير دال	1.350	0.397	غير دال	0.62
ΔNPL_t	34.602	1.030	0.361	غير دال				
LCO_t	-46.257	1.560	0.194	غير دال				
$\frac{EBTP_t}{TA_{t-1}}$	11.958	1.597	0.186	غير دال				
$SIZE_t$	-3.841	1.844	0.139	غير دال				
LLR_{t-1}	1.581	0.405	0.706	غير دال				

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS 24

من خلال الجدول (40) ظهرت قيمة F المحسوبة (1.350) وهي أقل من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (5.10) والبالغة (3.32) وهذا يعني أن ليس هناك تأثير معنوي للنموذج، ومن ثم فإن هذا يعني رفض فرضية الوجود H_1 وقبول فرضية العدم H_0 .

الجدول (41)

تأثير متغيرات ادارة الارباح في القيمة السوقية لمصرف الشرق الأوسط

القيمة السوقية للأسهم	قيم التأثير	اختبار T	القيمة المعنوية	الدالة الاحصائية	اختبار F النموذج	القيمة المعنوية	الدالة الاحصائية	القيمة القسرية للنموذج
β_0	10.008	0.224	0.834	غير دال	6.617	0.050	دال	0.875
ΔNPL_t	37.623	0.777	0.481	غير دال				
LCO_t	-79.833	0.859	0.439	غير دال				
$\frac{EBTP_t}{TA_{t-1}}$	41.859	4.846	0.008	دال				
$SIZE_t$	-0.700	0.190	0.858	غير دال				
LLR_{t-1}	-151.407	1.026	0.363	غير دال				

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS 24

من خلال الجدول (41) ظهرت قيمة F المحسوبة (6.617) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (5.10) والبالغة (3.32) وهذا يعني أن هناك تأثير معنوي للنموذج وقد بلغت قيمة معامل التحديد (0,875) وهذا يعني أن (87.5 %) من التغيرات الحاصلة في القيمة السوقية يمكن تفسيرها من خلال متغيرات النموذج، كما تجدر الملاحظة أن قيم معامل التأثير ذات إشارة موجبة لبعض المتغيرات وسالبة لبعضها الآخر، وهذا يعني عند تغيير وحدة واحدة في المتغير (الإيرادات قبل الضرائب والمخصصات) ستكون هناك زيادة في متغير القيمة السوقية ونسبة الزيادة بحسب قيم معامل التأثير، إذ كانت القيمة المطلقة لأختبار T لهذا المتغير أكبر من قيمته الجدولية البالغة (2.262)، أما بقية المتغيرات فلم يكن لها تأثير معنوي في القيمة السوقية أي أن اختبار T لها أقل من قيمتها الجدولية، ومن ثم فإن هذا يعني قبول فرضية الوجود H_1 ورفض فرضية عدم H_0 .

الجدول (42)

تأثير متغيرات ادارة الارباح في القيمة السوقية لمصرف الاستثمار

القيمة السوقية للأسهم	قيم التأثير	T اختبار	القيمة المعنوية	الدلالة الاحصائية	F اختبار النموذج	القيمة المعنوية	الدلالة الاحصائية	القيمة التفسيرية للنموذج
β_0	31.411	1.206	0.294	غير دال	6.885	0.045	دال	0.88
ΔNPL_t	-16.289	0.272	0.799	غير دال				
LCO_t	38.688	0.366	0.733	غير دال				
$\frac{EBTP_t}{TA_{t-1}}$	7.613	2.078	0.106	غير دال				
$SIZE_t$	-2.649	1.219	0.034	دال				
LLR_{t-1}	1.070	0.009	0.993	غير دال				

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS 24

من خلال الجدول (42) ظهرت قيمة F المحسوبة (6.885) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (5.10) والبالغة (3.32) وهذا يعني أن هناك تأثيراً معنواً للنموذج وقد بلغت قيمة معامل التحديد (0.88) وهذا يعني أن (88 %) من التغيرات الحاصلة في القيمة السوقية يمكن تفسيرها من خلال متغيرات النموذج، كما تجدر الملاحظة أن قيم معامل التأثير ذات إشارة موجبة لبعض المتغيرات وسالبة لبعضها الآخر، وهذا يعني عند تغيير وحدة واحدة في المتغير(حجم المصرف) ستكون هناك زيادة في متغير القيمة السوقية ونسبة الزيادة بحسب قيم معامل التأثير، إذ كانت القيمة المطلقة لأختبار T لهذا المتغير أكبر من

قيمتها الجدولية البالغة (2.262)، أما بقية المتغيرات فلم يكن لها تأثير معنوي في القيمة السوقية أي أن إختبار T لها أقل من قيمتها الجدولية ، ومن ثم فإن هذا يعني قبول فرضية الوجود H_1 ورفض فرضية العدم H_0 .

الجدول (43)

تأثير متغيرات ادارة الارباح في القيمة السوقية للمصرف المتحد للاستثمار

القيمة السوقية للأسهم	قيم التأثير	اختبار T	القيمة المعنوية	الدالة الاحصائية	اختبار النموذج	القيمة المعنوية	الدالة الاحصائية	القيمة التفسيرية للنموذج
β_0	7.912	0.132	0.901	غير دال	6.685	0.040	دال	0.854
ΔNPL_t	0.209	0.046	0.966	غير دال				
LCO_t	-21.595	0.876	0.430	غير دال				
$\frac{EBTP_t}{TA_{t-1}}$	12.662	1.064	0.347	غير دال				
$SIZE_t$	-0.573	.112	0.916	دال				
LLR_{t-1}	-20.550	3.515	0.025	غير دال				

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS 24

من خلال الجدول (43) ظهرت قيمة F المحسوبة (6.885) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (5.10) والبالغة (3.32) وهذا يعني أن هناك تأثيراً معنواً للنموذج وقد بلغت قيمة معامل التحديد (0.854) وهذا يعني أن (85.4 %) من التغيرات الحاصلة في القيمة السوقية يمكن تفسيرها من خلال متغيرات النموذج، كما تجدر الملاحظة أن قيم معامل التأثير ذات إشارة موجبة لبعض المتغيرات وسالبة لبعضها الآخر، وهذا يعني عند تغير وحدة واحدة في المتغير (وحجم المصرف) ستكون هناك زيادة في متغير القيمة السوقية ونسب الزيادة بحسب قيم معامل التأثير، إذ كانت القيمة المطلقة لاختبار T لهذا المتغير أكبر من قيمته الجدولية والبالغة (2.262)، أما بقية المتغيرات فلم يكن لها تأثير معنوي في القيمة السوقية أي أن إختبار T لها أقل من قيمتها الجدولية، ومن ثم فإن هذا يعني قبول فرضية الوجود H_1 ورفض فرضية العدم H_0 .

الجدول (44)

تأثير متغيرات ادارة الارباح في القيمة السوقية لمصرف سومر

القيمة السوقية للأسهم	قيم التأثير	اختبار T	القيمة المعنوية	الدالة الاحصائية	اختبار F النموذج	القيمة المعنوية	الدالة الاحصائية	القيمة التفسيرية للنموذج
β_0	3.251	0.249	0.816	غير دال	2.589	0.189	غير دال	0.264
ΔNPL_t	72.014	1.790	0.148	غير دال				
LCO_t	4.476	0.159	0.881	غير دال				
$\frac{EBTP_t}{TA_{t-1}}$	9.898	0.616	0.571	غير دال				
$SIZE_t$	-0.255	0.226	0.832	غير دال				
LLR_{t-1}	40.620	1.563	0.193	غير دال				

المصدر : من إعداد الباحث بالأعتماد على برنامج SPSS 24

من خلال الجدول (44) ظهرت قيمة F المحسوبة (2.589) وهي أقل من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (5.10) والبالغة (3.32) وهذا يعني أن ليس هناك تأثير معنوي للنموذج، ومن ثم فإن هذا يعني رفض فرضية الوجود H_1 وقبول فرضية عدم

 $.H_0$

الجدول (45)

تأثير متغيرات ادارة الارباح في القيمة السوقية لمصرف المنصور

القيمة السوقية للأسهم	قيم التأثير	اختبار T	القيمة المعنوية	الدالة الاحصائية	اختبار F النموذج	القيمة المعنوية	الدالة الاحصائية	القيمة التفسيرية للنموذج
β_0	-12.045	0.811	0.463	غير دال	11.66	0.017	دال	0.93
ΔNPL_t	4.684	0.609	0.575	غير دال				
LCO_t	28.009	0.438	0.684	غير دال				
$\frac{EBTP_t}{TA_{t-1}}$	16.840	4.959	0.008	دال				
$SIZE_t$	0.992	0.832	0.452	غير دال				
LLR_{t-1}	27.784	0.795	0.471	غير دال				

المصدر : من إعداد الباحث بالأعتماد على برنامج SPSS 24

من خلال الجدول (45) ظهرت قيمة F المحسوبة (11.66) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (5.10) والبالغة (3.32) وهذا يعني أن هناك تأثيراً معنوياً للنموذج وقد بلغت قيمة معامل التحديد (0.93) وهذا يعني أن (93 %) من التغيرات الحاصلة في القيمة السوقية يمكن تفسيرها من خلال متغيرات النموذج، كما تجدر الملاحظة أن قيم معامل التأثير ذات إشارة موجبة لبعض المتغيرات وسالبة لبعضها الآخر، وهذا يعني عند تغير وحدة واحدة في المتغير (الإيرادات قبل الضرائب والمخصصات) ستكون هناك زيادة في متغير القيمة السوقية ونسبة الزيادة بحسب قيمة معامل التأثير، إذ كانت القيمة المطلقة لاختبار T لهذا المتغير أكبر من قيمته الجدولية البالغة (2.262)، أما بقية المتغيرات فلم يكن لها تأثير معنوي في القيمة السوقية أي أن اختبار T لها أقل من قيمتها الجدولية، ومن ثم فإن هذا يعني قبول فرضية الوجود H_1 ورفض فرضية عدم H_0 .

ومن خلال ما تم عرضه آنفاً في الفرضية الرئيسية الثانية الخاصة ببيان علاقة التأثير بين كل من متغيرات إدارة الأرباح والقيمة السوقية لأسهم المصارف عينة الدراسة، تبين لنا أن كلاً من المتغيرات (مخصص خسائر القروض في بداية السنة، حجم المصرف، الإيرادات قبل الفوائد والضرائب) كانت ذات دلالة معنوية التي من خلالها نقبل فرضية الوجود H_1 لهذه المتغيرات، أما فيما يخص المتغيرات (التغيير في مخصص خسائر القروض، التغيير في القروض غير العاملة) كانت غير ذات دلالة معنوية ومن ثم نقبل فرضية عدم، أما فيما يخص مصرفي (الموصل للتنمية والاستثمار، سومر التجاري) فقد ثبت فيما عدم دلالة النموذج ومن ثم نقبل فرضية عدم ونرفض فرضية الوجود.

٩

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات :

1. يعد نموذج مخصص خسائر القروض من النماذج المهمة في كشف ممارسات إدارة الأرباح في القطاع المصرفي، وهذا ما تبين لنا من خلال علقي الأثر والارتباط البعض متغيراته المستقلة وأثرها في القيمة السوقية لأسهم المصارف عينة الدراسة.
2. شهدت المصارف عينة الدراسة ممارسات لإدارة الأرباح، مما انعكس سلباً بالمجمل في القيمة السوقية لأسهم هذه المصارف، كما أن الأحداث التي رافقت المصارف خلال مدة الدراسة (أحداث Covid 19، 2014) من شأنها أن تكون دافعاً تجاه هذه الممارسات للتغطية على التقلبات في حجم الدخل.
3. تعد القيمة السوقية لأسهم أهم ممثل لقيمة المصرف والحكم على أداء المصرف من خلالها ومن ثم فإن مستويات التدني بالقيمة السوقية تنذر بوضع لا يحمد عقباه إذا ما استمر التدني فيها بهذا المستوى.
4. من خلال ملاحظة الجدول الخاص بممارسة إدارة الأرباح، فإن المصارف عينة الدراسة بمجملها تشكل نسبة ممارستها لإدارة الأرباح أكثر من 50% وهذا ما ينذر بعواقب وخيمة على أداء السوق المالي ككل.
5. قبول فرضيتي الدراسة الرئيسيتين (الارتباط والأثر) بصورة عامة وقبول فرضيات عدم بعض متغيرات نموذج مخصص خسائر القروض ممثلاً عن إدارة الأرباح وعلاقته بالقيمة السوقية لأسهم.
6. بإمكان المصارف تحكم في وقت وقيمة مخصص خسائر القروض، عن طريق زيادة أو تخفيض المخصص ومن ثم العمل على تمهيد الدخل، كما تمت ملاحظة المصارف عينة الدراسة في استخدامها لمخصص خسائر القروض في إدارة الأرباح.
7. على الرغم من خصوص المصارف إلى جملة من القوانين والمعايير التي تنظم عملها إلا أنها ليست نهائية، مما يتطلب تشكيل لجان من قبل الجهات الرقابية تسهم في البحث عن أحدث الوسائل التي تتسبب في منع مثل هكذا ممارسات من شأنها أن تؤثر في القيمة السوقية لأسهم المصارف في الحاضر والمستقبل.

8. إن المصارف التي تطبق اللائحة الإرشادية على وفق ما هي عليه وعلى الرغم من إنها لا تخلوا من بعض الملاحظات، كما أن قوائمها تمتاز بالشفافية في الإفصاح، شهدت أكثر إستقرارا في القيمة السوقية لأسهمها.
9. تكثر ممارسات إدارة الأرباح في المصارف التي تكون نتيجة أعمالها أكثر تقلبا، التي يكون فيها مخصص الديون المشكوك في تحصيله برصيد لا يتوافق ومتطلبات اللائحة الإرشادية، كما أن هذه المصارف تكون فيها القروض غير العاملة أكبر مما هي عليه بقية المصارف.

ثانياً: التوصيات :

1. العمل على وضع مقاييس إحصائية يسترشد بها المستثمرون في السوق المالية لنقحيم إدارات الشركات المساهمة فيما يخص إدارة الأرباح لتلافي الاستثمار في شركات مشكوك في بياناتها.
2. أهمية تحقيق أقصى درجات الكفاءة الممكنة التي تعزز الشفافية والإفصاح عن القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة بصورة عامة والمصارف على وجه الخصوص وبيان أسباب التغيير في تطبيق الإجراءات المحاسبية.
3. ضرورة أن يكون مراجع الحسابات وشركات التدقيق الخارجية أكثر إستقلالية وبعيدة عن الضغوط في سبيل توضيح مدى عرض القوائم المالية على وفق المعايير المقبولة.
4. ضرورة تحصيل القروض غير العاملة، ووضع ضمانات أكثر متانة وسرعة التحصيل في حال تخلف المقترض عن السداد على وفق المدة القانونية، كما أن الإقراض يجب أن لا يتجاوز النسب المحددة من قبل البنك المركزي للحفاظ على سيولة المصرف.
5. على المستثمرين لا يقتصر دورهم في مراقبة أداء المصرف بالاعتماد على الطرائق النمطية، بل كذلك يجب أن يراقبوا مستويات التغير في حجم الإيرادات قبل الضرائب والمخصص لكونها متغيرة مهما في ممارسات إدارة الأرباح.
6. توجه المستثمرين نحو الشركات ذات الاستقرار في القيمة السوقية لأسهمها وتذبذباتها النقدية التي تقل فيها ممارسات إدارة الأرباح من بعد دراسة مخرجاتها من القوائم المالية.
7. تضمين نموذج مخصص خسائر القروض متغيرات أخرى، يراها الباحث في هذا المجال لتحليل محل المتغيرات التي لا تحتوي على دلالة إحصائية والتأكد على المتغيرات التي أثبتتها الدراسة الحالية.

الاستنتاجات والتوصيات

8. تؤكد الدراسة على ضرورة تطوير اللائحة الإرشادية الصادرة عن البنك المركزي بما يضمن وضع ضمانات حقيقة للقروض والحد من القروض المتعثرة.
9. إجراء المزيد من البحوث والدراسات حول ممارسات إدارة الأرباح لمختلف القطاعات واستخدام أكثر من نموذج في سبيل الوقوف على نتائج انعكاسات ممارسة إدارة الأرباح.

١

المصادر

المصادر

أولاً: المصادر العربية

أ- القرآن الكريم .

ب- الكتب :

1. التميمي والسعادي، عباس حميد، حكيم حمود، إدارة الأرباح عوامل نشوئها وأساليبها وسبل الحد منها، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان،الأردن،2014.
2. الجنابي، هيل عجمي، التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية، دار وائل للنشر، الجامعة الهاشمية، عمان،الأردن،2014
3. الشمري، مایح شبیب وحمزة، حسن کریم وکاظم، حیدر جواد، تقييم قرارات الاستثمار النظرية والتطبيقات، مؤسسة النبراس للطباعة، النجف الأشرف، 2017.
4. العامري، محمد علي، الإدارة المالية المتقدمة، إثراء للنشر والتوزيع، جامعة بغداد، عمان،الأردن،2010
5. الغالي، بن ابراهيم وعدنان، بن ضيف محمد، الأسواق المالية الدولية : تقييم الأسهم والسندات، دار علي بن زيد للطباعة والنشر، الطبعة الأولى،الجزائر،2019.

ج - الدوريات والبحوث :

1. أحمد، عماد محمد، دور المحاسبة عن القيمة العادلة في تعزيز المحتوى الإخباري للقوائم المالية وتأثيرها على الأسعار والعوائد السوقية للأسهم – دراسة اختبارية على الشركات المقيدة في سوق الأسهم السعودي، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد 23، العدد 2، جامعة الطائف، المملكة العربية السعودية،2019.
2. الإمام، صلاح الدين محمد، استخدام نظام التصنيف CAMELS في تحقيق السلامة المالية للمصارف، مجلة المنصور، العدد 13 ، كلية المنصور الجامعية،2010.
3. أمينة، فداوي، نحو مفاضلة إحصائية بين نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح، مجلة الأستراتيجية والتنمية، العدد 5 ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم،الجزائر،2013.
4. جاسم وعبد الله، مثنى روكان، بشرى نجم، تأثير حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 15 ، العدد 47 ، جامعة تكريت،2019.

5. الجبوري، أيد طاهر والخالدي، فاطمة فيصل، تأثير هيكل التمويل على قيمة الأسهم العادي: دراسة تطبيقية على سوق العراق للأوراق المالية، مجلة الدناني، المجلد 1، العدد 22، جامعة بغداد، 2021.
6. حسن، حنان عبد المنعم، أثر تطبيق معايير التقرير المالي الدولي على المقدرة التنبؤية لمخصصات خسائر القروض لتحسين جودة التقارير المالية والأداء المالي، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، المجلد 4، العدد 1، المعهد العالي للدراسات النوعية، مصر، 2020.
7. الحمدوني، إلياس خضرير والنعيمي، سعد الله محمد، تقييم الأسهم العادي باستخدام نموذج الدخل المتبقى لتحديد القيمة الحقيقية للسهم، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 6، العدد 1، جامعة الموصل، 2016.
8. حمودي، مروان وصبري، بسام وبتال، أحمد، تحليل الأسهم العادي وأثرها في القيمة السوقية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 49، جامعة تكريت، 2020.
9. خميس، حسن كامل فرج، مدى استخدام مخصصات القروض في إدارة الأرباح بالبنوك التجارية الخاصة (تحليل عملي) قبل وبعد تطبيق أساس القياس والاعتراف المحاسبي الصادرة من البنك المركزي المصري، مجلة الفكر المحاسبي، العدد 3، المجلد 20، جامعة عين الشمس، مصر، 2016.
10. الريبيعي، رباب عدنان، تقييم نموذج التدفق النقدي الحر كمقاييس للأداء المالي في الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية المالية، مجلة الإدارة والإقتصاد، المجلد 9، العدد 33، جامعة الفرات الأوسط التقنية، 2021.
11. الزبيدي، شذى عبد الحسين، اختبار العلاقة بين التدفقات النقدية والعوائد المتحققة للأسهم، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 6، العدد 15، جامعة بغداد، 2011.
12. الزبيدي، فراس خضرير، العلاقة بين العائد والمخاطر وأثرها في القيمة السوقية للأسهم، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 2، جامعة القادسية، 2014.
13. السوفي، حيدر عبد الله ومحمد، عبد الحسين جاسم وفارس، علي أحمد، الاستثمار المصرفي وتأثيره في القيمة السوقية للبنك، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 16، العدد 64، البنك المركزي العراقي، 2020.
14. الشرع، علاء حسين، دور لجان التدقيق في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وأثرها على جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة العراقية، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 1، جامعة المثنى، 2017.

15. شعلان ، جبار ناظم ، دوافع ووسائل تبني الإدارة لممارسات إدارة الأرباح المحاسبية وسبل الحد منها : دراسة تطبيقية لعينة من الشركات العراقية ، مجلة المثنى للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 6 ، العدد 1 ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة القادسية ، 2016 .
16. الشوري، أحمد سامح، العوامل المؤثرة في تحديد السعر السوفي للسهم العادي في سوق الأوراق المالية المصري، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 8، العدد 3، جامعة قناة السويس، جمهورية مصر العربية، 2017.
17. الشيخ، عماد يوسف أحمد، تأثير عملية إدارة الأرباح في سعر السهم للشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 37، العدد 100، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، الأردن، 2014.
18. صقر، أحمد وبخيت ،محمد بهاء الدين والقطري، ناصر أحمد ، دراسة العلاقة بين سيولة الأسهم وإدارة الأرباح في ظل الشركات الصناعية المدرجة في البورصة المصرية ، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية ، المجلد 11 ، العدد 4 ، جامعة قناة السويس، مصر ، 2020 .
19. العайдي، ثروت مصطفى، إشكالية تعدد بدائل القياس المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية المرتبطة أثرها على دلالة القوائم المالية: دراسة ميدانية، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد 23، العدد 1 ، جامعة عين الشمس، جمهورية مصر العربية، 2019.
20. عبد الجليل، عبد الجليل حسن، دور الشفافية في ترشيد التقديرات المحاسبية لمخصص خسائر القروض في البنوك التجارية، مجلة البحوث التجارية والمالية، العدد 2، المجلد 22، جامعة بور سعيد، 2021.
21. عبد الحميد وحسن، عبد العزيز، سعد قيس، الإفصاح النوعي في المصادر التجارية وأثره على قيمة الأسهم السوقية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 15 ، العدد 48 ، جامعة تكريت، 2019.
22. عبد القادر، عبد الرحمن زهير، انعكاسات قانون ساربينز أوكلسي على دور ومسؤولية المدقق في إكتشاف ومنع الإحتيال، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 4، العدد 117 ، المجلد 4، العدد 117 ، جامعة الموصل، 2018.
23. عبد الله، بسام أحمد، استخدام كلفة رأس المال مدخلاً لتفسير قيمة الشركة السوقية وأدائها المالي، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16 ، العدد 51 ، جامعة تكريت، 2020.

24. عبد علي، علي جيران، تأثير استخدام نموذج الجانب السالب من المخاطرة (Downside Risk) على معدل العائد المطلوب، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 19، العدد 1، جامعة القادسية، 2016.
25. العريني ، بهاء الدين ، هل تؤثر حوكمة الشركات على إدارة الأرباح في الشركات المدرجة في بورصة البحرين ؟ ، مجلة دراسات الأعمال الآسيوية ، المجلد 12، العدد 4، جامعة البحرين ، المنامة ، 2018.
26. العكيلي، صباح حسن، العلاقة بين مخاطر السوق والربحية وأثرها في القيمة السوقية للمصارف، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد 19، العدد 68، كلية الإمام الكاظم (ع) للعلوم الإسلامية الجامعة، 2021.
27. علي، عباس فاضل، إدارة الأرباح في المصارف الخاصة وأثرها في القيمة السوقية، بحث تطبيقي على المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 9 ، العدد2، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة المثنى، 2019.
28. الكراسنة، إبراهيم، إرشادات عملية في تقييم الأسهم والسنادات، معهد السياسات النقدية، صندوق النقد العربي، الإمارات، 2010.
29. الليله، ميسون علي، تحليل واقع العمل في سوق العراق للأوراق المالية (بحث ميداني)، مجلة كلية الإدارة والإقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، العدد 4، المجلد 6، جامعة الحلة، 2014.
30. محمد، محمد جاسم، أثر مكونات إدارة الأرباح على وفقا لنموذج Kothari et al 2005 على قيمة الشركة تحليل حالة لمجموعة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة الغربي للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14، العدد 1، جامعة البصرة، 2017.
31. محمود، عبد الحميد العيسوي، أثر نوع أعضاء مجالس الإدارة ولجان المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح : دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المصرية، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد 21، العدد 7 ، جامعة عين الشمس، جمهورية مصر العربية، 2017.
32. المرياني ، مجید عبد الحسين والساعدي ، علاء عبد الحسين والشاوي ، الهمام جعفر ، إدارة الأرباح وعلاقتها بعوائد الأسهم : دراسة تطبيقية على عينة من الشركات الصناعية في دولة الإمارات العربية المتحدة ، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 4 ، جامعة أم البوابي ، 2015 .

33. المشهداي والفتلاوي ، بشرى نجم ، ليلى ناجي ، المداخل المعتمدة في قياس إدارة أرباح الشركات وأثر آليات الحكومة في تخفيضها ، مجلة الإدارة والإقتصاد ، المجلد 2 ، العدد 93 ، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، 2012 .
34. المشهداي ومحمد، بشرى نجم، أحمد جاسم، قياس إدارة الأرباح بإستعمال مخصص خسائر القروض بالتطبيق على عينة من المصارف العراقية الخاصة، جامعة بغداد، 2019.
35. نصر، محمد عبد المنعم، تأثير الإعلان عن ممارسة الإبداع والإبتكار في القيمة السوقية للأسهم – دراسة ميدانية على الشركات المدرجة ببورصة الأوراق المالية في مصر، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 11، العدد 1 ، جامعة قناة السويس، جمهورية مصر العربية، 2020.
36. ياسين وكريج، أيام، ولاء يحيى، ممارسة إدارة الأرباح باستخدام مخصص خسائر القروض الاختياري، مجلة جامعة حماة، العدد 8 ، المجلد 3 ، جامعة حماة 2020.

د- الرسائل والاطاريج الجامعية :

1. الأشقر ، هاني محمد ، إدارة الأرباح وعلاقتها بالعوائد غير المتوقعة للسهم ومدى تأثر العلاقة بحجم الشركة دراسة تطبيقية على الشركات المساهمه المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية – غزة ، فلسطين ، 2010.
2. بدر، محمد رجب، دور المقياس المتوازن للأداء في ترشيد أداء إدارة الأرباح، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، فلسطين، 2013.
3. بو عروج، معاذ، دور المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير، جامعة العربي بن مهيدى، الجزائر، 2016.
4. حمد، عذراء خليفة، تأثير الهيكل المالي في القيمة السوقية للمصارف العراقية الخاصة، رسالة ماجستير في التقنيات المالية والمحاسبية، الكلية التقنية الإدارية، الجامعة التقنية الوسطى، 2018.
5. سميرة، لطوش، كفاءة سوق رأس المال وأثرها في القيمة السوقية للسهم، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة منتوري، الجزائر، 2010.

6. عبد الله، الزين عبد الله باكير، الاستحقاقات المحاسبية الاختيارية وأثرها في التنبؤ بالأرباح المحاسبية وزيادة قيمة المصرف، أطروحة دكتوراه في المحاسبة والتمويل، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2016.
7. الفلاوي، ليلى ناجي، أثر تطبيق حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة بغداد، 2011.
8. اللوزي ، خالد محمد ، أثر ممارسة إدارة الأرباح في أسعار الأسهم دراسة اختبارية على الشركات الصناعية المساهمه المدرجة في بورصة عمان ، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل ، كلية الأعمال ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن، 2013 .
9. الهندي، طارق، استخدام نموذج جونز المعدل ونموذج مخصصات خسائر القروض (LLPs) لتقدير ممارسات إدارة الأرباح (دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السورية)، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الإقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، 2015.
10. الياسين، أحمد عبد الكري姆، دور المتغيرات الجزئية في تحديد القيمة السوقية للأسهم، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة البصرة، 2019.

هـ - التقارير الرسمية :

1. البنك المركزي العراقي، تعليمات تسهيل تنفيذ قانون المصادر رقم (94) لسنة 2004 : تعليمات رقم 4 لسنة 2010، جريدة الواقع العراقية، العدد (4172) ، 2011.
2. البنك المركزي العراقي، دليل الحوكمة المؤسسية للمصارف، بغداد، 2018.

و- شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) :

1. الموقع الرسمي لسوق العراق للأوراق المالية <http://www.isx-iq.net>
2. الموقع الرسمي لهيئة الأوراق المالية <https://www.isc.gov.iq>

ثانياً: المصادر الأجنبية

A- Books

1. El Diri, Malek, Introduction to Earnings Management, Leeds University Business School, Leeds, UK, 2018.
2. Jones, Michael John, Creative Accounting, Fraud and International Accounting Scandals, England, 2011.
3. Jordan, Bradford D.& Miller Jr., Thomas W.& Dolvin, Steven, Fundamentals of investments : valuation and management, 8th edition, University of Kentucky, USA, 2017.
4. Kieso, Donald E. & Weygandt, Jerry J. & Warfield, Terry D. , Intermediate Accounting, 16th edition, Northern Illinois University, USA, 2015.
5. Melicher& Norton, Ronald W., Edgar A., Introduction to Finance Markets: Investments and Financial Management, 16th edition, University of Colorado at Boulder, USA, 2016.
6. Mishkin& Eakins, Frederic S., Stanley, Financial Markets and Institutions, 9th edition, Columbia University, 2018.
7. Ronen & Yaari , Joshua, Varda Earning Management: Emerging insights in Theory, Springer edition, New York, USA, 2008.
8. Saunders&Cornett, Anthony, Marcia Millon, Financial Markets and Institutions, 6th edition, New York University, USA, 2014.
9. Scott, William, Financial accounting theory, 7th edition, University of Waterloo, Canada, 2015.

B- Doctor Dissertation And Master Theses :

1. Aghab, Emhemmed Meshay Ali, The Impact Of Corporate Governance On The Trade-Off Between Accrual-Based And Real

Based Earnings Management In The Uk And India, degree of Doctor of Philosophy, the University of Central Lancashire, 2020.

2. Ashour, Mohammed O, Banks loan loss provisions role in earnings and capital management: evidence from Palestine, Thesis submitted to gain the degree of master in accounting and finance, Islamic university, 2011.
3. Duru& Tsitnidis, Kenneth, Alexandros, Managerial Incentives and Earnings Management: An Empirical Examination of the Income Smoothing in the Nordic Banking Industry, Thesis submitted to gain the degree of master Accounting, Auditing & Analysis, Uppsala University, Swedish, 2013.
4. Li, Feng, Earnings Quality and Earnings Management in Chinese-listed Companies, degree of Doctor of Philosophy, University of Wollongong, 2011.
5. Nguyen, Thai Quoc, What Influence Earnings Management By Share-Financed Acquirers Prior To Deal Announcements?, degree of Doctor of Philosophy, University of East London, England, 2019.
6. Oosterbosch, van R.J.J., Earnings management in the banking industry the consequences of IFRS implementation on discretionary use of loan loss provisions, Thesis submitted to gain the degree of master in accounting, Erasmus school of economics- Erasmus University Rotterdam, 2009.
7. Sadiq, Kehinde, Earnings management of publicly listed companies in Nigeria. Thesis submitted to gain the degree of “master in Business administration, university of northern British Columbia, 2015.
8. Spierings, Roel, Earnings management through the loan loss provision during the financial crisis, Thesis submitted to gain the degree of master in accounting, Tilburg University, Netherlands, 2011.

9. Zhang, Yu, The Interactions Between Real Earnings Management And Short Selling Activity, degree of Doctor of Philosophy, The University Of Texas At Arlington, 2014.

C- Periodicals :

1. Ahmed, Abubaker& Mohammed, Abdu Y.& Adisa Abdulmarooph O. Loan loss provision and earnings management in Nigerian deposit money banks, Mediterranean Journal of Social Sciences, Vol. 5, No. 17, Nigerian, 2014.
2. Ahmed, Anwer S.& Thomas, S., Bank Loan Loss provisions: A Reexamination of Capital Management, Earnings Management and Signaling Effects, Journal of Accounting and Economics, Vol. 28, No. 1, Mays Business school, USA, 1999.
3. Al Farooque, Omar & Suyono, Eko & Rosita,Uke, Link Between Market Return, Governance And Earnings Management: An Emerging Market Perspective, Corporate Ownership & Control, Vol.11, No.2, UNE Business School, University of New England, Australia, 2014 .
4. Al Hajjar, Christina& Mokhtar, Ekramy& Mandour, Mohamed, The Impact Of Corporate Governance On Earnings Management In Islamic And Conventional Banks, Society, Culture and Human Behavior, Beirut Arab University, Lebanon, 2021.
5. Al Omush, Ahmed M& Masadeh, Walid M& Zahran, Rasha M, The Impact of Earnings Management on Stock Returns for Listed Industrial Firms on the Amman Stock Exchange, Business and Economic Research, Vol. 9, No. 3, Jordan, 2019.
6. Albersmann& Hohenfels, Benjamin, Daniela, Audit Committees and Earnings Management – Evidence from the German Two-Tier Board

- System, Springer International Publishing, Vol. 18, No. 2, Technische Universität Darmstadt, Germany, 2013.
7. Alfadhael, S & Jarraya, B, Earnings management and its applications in Saudi Arabia context, Conceptual framework and literature review, Vol. 7, No. 5, Accounting, Saudi Arabia, 2021.
 8. Altaie, Bushra & Hamood, Hakeem & Talab, Hassnain, Measurement of Income Smoothing and Its Effect on Accounting Conservatism: An Empirical Study of Listed Companies in the Iraqi Stock Exchange, International Journal of Economic Perspectives, Vol.11, No. 3, University of Baghdad, Iraq, 2017.
 9. Altintas, A.Taylan & SARI, Emre & OTLUOĞLU, Emir, The Impact Of Earnings Management On The Value Relevance Of Earnings: Empirical Evidence From Turkey, The Journal of International Social Research, Vol.10, No.51, Istanbul University, School of Business, 2017.
 10. Al-Ubaidy, Sabeha Barzan, The effect of Earnings Management on the Market Value of Stocks under the Application of International Financial Reporting Standards, Electronic Commerce Research and Applications, Issue 7, Institute of Accounting and Financial Studies, University of Baghdad, 2020.
 11. Anandarajan, Asokan& Hasan, Iftekhar & McCarthy, Cornelia, The use of loan loss provisions for earnings, capital management and signalling by Australian banks, Journal of accounting and finance, Vol. 47, No. 3, New Jersey Institute of Technology, USA, 2007.
 12. Bafghi, Fatemeh & MoeinAddin, Mahmoud & Dehnavi, Hasan, The Effect of Earnings Management on the Stock Liquidity, Interdisciplinary Journal Of Contemporary Research In Business, Vol.5, No.11, Islamic Azad University, Yazd, Iran, 2014.

- 13.Chouaibi, J.& Harres, M. & Brahim, Najet B., The effect of board director's characteristics on real earnings management: Tunisian-listed firms. *Journal of the Knowledge Economy*, Vol. 9, No. 3, University of Sfax, Tunisia, 2016.
- 14.Dakhllallh, Mohammad M.& Rashid, Norfadzilah& Abdullah, Wan& Al Shehab, Hossam J., The Moderate Effect of Audit Committee Independence on the Board Structure and Real Earnings Management: Evidence from Jordan, *Journal of Contemporary Issues in Business and Government*, Vol. 27, No. 2, Faculty of Economics and Management, Universiti Sultan Zainal Abidin, Malaysia, 2021.
- 15.Danisman, Gamze O. & Demir, Ender & Ozili, Peterson, Loan Loss provisioning of US bank: economic policy uncertainty and discretionary behavior, *International Review of Economics and Finance*, Vol. 71, Kadir Has University, Turkey, 2020.
- 16.Doukakis, Leonidas C, The effect of mandatory IFRS adoption on real and accrual-based earnings management activities, *Journal of Accounting and Public Policy*, Vol. 33, No. 6, University of Lausanne, Switzerland, 2014.
- 17.GÜLEÇ, Ömer Faruk& TEMİZ, Hüseyin& KARACAER, Semra, Earnings Management Around Initial Public Offerings: Borsa Istanbul Application, *Journal of Business Research*, No. 4, Turk, 2016.
- 18.Gupta& Mahakud, Neeraj, Jitendra, Ownership, bank size, capitalization and bank performance: Evidence from India, *Cogent Economics & Finance*, Vol. 8, No. 1, Indian Institute of Technology, India, 2020.
- 19.Habbash& Alghamdi, Murya& Salim Ali, The perception of earnings management motivations in Saudi public firms, *Journal of Accounting in Emerging Economies*, Vol. 5, No. 1, Center of Governing Companies, Saudi Arabia, 2015.

- 20.Haga, Jesper & HHglund, Henrik & Sundvik, Dennis, Real Earnings Management in UK Private and Public Firms, Journal of Accounting and Public Policy, Hanken School of Economics,2016 .
- 21.Hooghiemstra, R.& Hermes, N.& Oxelheim, L.& Randøy, T., The Impact of Board Internationalization on Earnings Management, Research Institute of Industrial Economics, No. 1096, Stockholm, Sweden, 2016.
- 22.Jie, Baichao & Gao, Xiao & Gao, Wang, Trade-off between Real Activities Earnings Management and Accrual-based Manipulation-Evidence from China, Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, Vol. 29, China, 2017.
- 23.Kendory, Emad& Ahmed, Wasan& Kadhim, Laith Jawad, Measurement and Analysis of Income Smoothing using the Eckel's Model and Analytical Procedures, International Journal of Innovation, Creativity and Change, Vol. 13, No. 3, Iraq, 2020.
- 24.Kothari, S.P.& Leone, A.J. & Wasley, C.E., Performance matched discretionary accrual measures, Journal of accounting and economics, Vol. 39, No. 1, 2005.
- 25.Kwon& Lee, Kyung-Heon, Nam-Ryoung, A Case Study On Big Bath Earnings Management With Large Shareholder Changes With A Focus On The Setting Of Loan Loss Allowances For A Savings Bank, The Journal of Applied Business Research, Vol.32, No.6, South Korea, 2016.
- 26.Lopes, Ana Paula, Audit Quality and Earnings Management: Evidence from Portugal, Journal of Business & Economics, Vol.4, No.2, Portugal, 2018 .
- 27.Nagata, Kyoko, Does earnings management lead to favorable IPO price formation or further underpricing? Evidence from Japan, Journal

- of Multinational Financial Management, Vol.23, No.4, Tokyo Institute of Technology, Japan, 2013.
- 28.Ozili, Peterson K, Bank Income Smoothing, Institutions and Corruption, International Business and Finance, Vol. 49, University of Essex, United Kingdom, 2019.
- 29.Ozili, Peterson K., Bank earnings management using loan loss provisions: comparing the UK, France, South Africa and Egypt, Journal of Economic and Administrative Science, University Library of Munich, Germany, 2021.
- 30.Ozili, Peterson& Erick Outa, Bank Earnings Management Using Commission And Fee Income The Role Of Investor Protection And Economic Fluctuation, Journal of Applied Accounting Research, Vol.20, No.2, Stockholm University, Nigeria, 2018.
- 31.Singh, Amit& Aggarwal, Annu& Anand, Ashween, The Impact of Corporate Governance Mechanisms on Earnings Management: A Case of Indian Stock Exchange Listed Companies, Asia-Pacific Journal of Management, Vol.12, No.3, Delhi School of Economics, University of Delhi, Delhi, India, 2017.
- 32.Soliman, Walid, Determinants of Banks' Earnings Management: Evidence from Banks Listed in Egyptian Stock Market, Cairo University International Conference, Cairo University, Egypt, 2019.
- 33.Stubben, R. Stephen, Discretionary Revenues As A Measure Of Earnings Management, The Accounting Review, Vol. 85, University of Utah, USA, 2010.
- 34.Wafi, Ahmed& Hassan, Hassan& Mabrouk, Adel, Fundamental Analysis Models in Financial Markets – Review Study, Procedia Economics and Finance, Vol. 30, Cairo University, Egypt, 2015.
- 35.Welc, Jacek, , Impact of Earnings Smoothness on Stock Prices, Stock Returns and Future Earnings Changes – the Polish Experience,

- European Financial and Accounting Journal, Vol.9, No.3, Faculty of Finance and Accounting, University of Economics, Prague, 2014.
36. Widuri & Sutanto, Retnaningtyas, Jennifer, Differentiation Strategy and Market Competition as Determinants of Earnings Management, 3rd International Conference on Tourism, Economics, Accounting, Management, and Social Science, Vol.69, Petra Christian University, Indonesia, 2018.
37. Zang, Amy Y., Evidence on the Trade-Off between Real Activities Manipulation and Accrual-Based Earnings Management, American Accounting Association, Vol. 87, No. 2, Hong Kong University of Science And Technology, Hong Kong, 2012.

١

الملاحق

٦

الملحق

بيانات المتغيرات المستقلة والتابعة

مصرف بغداد

القيمة السوقية للأسهم	LLR	SIZE _t	$\frac{EBTP_t}{TA_{t-1}}$	LCO _t	ΔNPL_t	LLP	السنة
3.480	0.01577021	8.94214072	0.04336727	0.00191854	0.00451958	0.01768875	2011
1.800	0.01942263	9.11416210	0.05328372	0	0.00566413	0.01942263	2012
2.060	0.01307033	9.24672122	0.04289920	0	-0.00196446	0.01307033	2013
1.550	0.00963224	9.26185865	0.02824345	0	0.00798853	0.00963224	2014
1.170	0.00930229	9.19020186	0.02407245	0.00711352	0.00632198	0.00761191	2015
0.910	0.01936062	9.07933471	0.03358522	-0.00307180	0.00886497	0.00008053	2016
0.610	0.02102601	9.03766049	0.03322110	0.00421685	-0.00183268	0.00421687	2017
0.290	0.02778515	9.04670525	0.03268991	-0.00007223	0.07885658	0.00016694	2018
0.300	0.02714178	9.05413184	0.03751678	0.00064284	-0.00628281	0.00050013	2019
0.410	0.02731348	9.15214403	0.05566268	0.01051633	0.02340728	0.00705441	2020

المصرف الأهلي العراقي

القيمة السوقية للأسهم	LLR	SIZE _t	$\frac{EBTP_t}{TA_{t-1}}$	LCO _t	ΔNPL_t	LLP	السنة
0.850	0.02306691	11.0316438	0.06191849	0.01184766	0.02785818	0.03491458	2011
0.840	0.02033608	11.2663834	0.01210382	0.00216849	0.00394507	0.02250457	2012
0.820	0.01232265	11.7343623	0.07158816	0.01001347	0.00556987	0.02233613	2013
0.900	0.01388659	11.7895353	0.05184410	0.02144691	0.01297029	0.03533351	2014
0.550	0.03111815	11.7724918	0.04519357	0.00728110	0.01486116	0.03839925	2015
0.410	0.03993615	11.7625638	0.07780575	-0.0089809	0.00853095	0.03095517	2016
0.470	0.03167096	11.7810227	0.05699289	0.04680921	0.05669235	0.04684088	2017
0.340	0.04489170	11.7207851	0.00938374	-0.02620924	-0.0675395	0.01868246	2018
0.610	0.02146207	11.8012682	0.05538701	0.01211375	0.00088627	0.03357583	2019
0.920	0.02789610	11.9513204	0.07306545	0.00601783	0.01792297	0.03391394	2020

الملحق

مصرف آشور الدولي

القيمة السوقية للسهم	LLR	SIZE _t	$\frac{EBTP_t}{TA_{t-1}}$	LCO _t	ΔNPL_t	LLP	السنة
0.990	0.00281681	11.2286443	0.08358008	0.00896725	0.01525230	0.01178406	2011
0.930	0.00970117	11.4279609	0.13012284	0.00348953	-0.0104463	0.00970116	2012
0.740	0.00833588	11.5512419	0.09329831	0.01334295	-0.0004491	0.0216788	2013
0.930	0.01632131	11.6366883	0.08838867	0.03450278	0.03760272	0.0508240	2014
0.430	0.04174680	11.6103727	0.08757484	0.01252956	0.09159075	0.0542763	2015
0.340	0.05766687	11.5736961	0.10218295	0.00655609	-0.0009110	0.0642229	2016
0.300	0.06988228	11.5749518	0.11458262	0.00739183	-0.0099739	0.0736214	2017
0.230	0.07340889	11.6697627	0.03766448	-0.05103959	-0.0887299	0.0223693	2018
0.240	0.01798215	11.6190851	0.05650627	0.02341052	0.00096845	0.0413926	2019
0.280	0.04651585	11.6757363	0.06371554	-0.02912595	-0.0360537	0.0173898	2020

مصرف الخليج التجاري

القيمة السوقية للسهم	LLR	SIZE _t	$\frac{EBTP_t}{TA_{t-1}}$	LCO _t	ΔNPL_t	LLP	السنة
1.010	0.02525438	11.5363069	0.07267653	0.00158069	0.00188668	0.02683508	2011
1.090	0.02123322	11.6281500	0.12694248	0	-0.0043345	0.02123322	2012
1.150	0.01718592	11.8929174	0.15120478	0.00211881	0.01221509	0.01930473	2013
0.900	0.01049292	11.9119448	0.06622485	0.00102369	0.01192559	0.01151662	2014
0.510	0.01102294	11.9090055	0.03361920	0.00612385	0.00528603	0.01714680	2015
0.450	0.01726324	11.9041863	0.02583996	0	0.02182814	0.01726324	2016
0.390	0.01745587	11.7805426	0.02773111	0.00398991	0.00656857	0.02144579	2017
0.190	0.02850924	11.7621806	0.03001255	0	0.01185613	0.02850924	2018
0.140	0.02974047	11.7396874	0.02294277	0	-0.0458927	0.02974047	2019
0.140	0.03132138	11.7082494	0.03151494	0	-0.0127384	0.03132138	2020

مصرف الموصل للتنمية والاستثمار

القيمة السوقية للسهم	LLR	SIZE _t	$\frac{EBTP_t}{TA_{t-1}}$	LCO _t	ΔNPL_t	LLP	السنة
1.350	0.01038520	11.4126337	0.06643930	0.00428811	0.00044657	0.01467331	2011
0.850	0.01306921	11.6748427	0.10971990	0.01157911	0.00283974	0.02464833	2012
0.870	0.01347654	11.7488665	0.13032165	0.00617616	0.00311218	0.01965270	2013
0.730	0.16572898	11.5417602	0.02795032	0.00688312	0.00025100	0.02345602	2014
0.250	0.03778859	11.5628616	0.04322903	0.00708178	-0.0004689	0.04487037	2015
0.560	0.04394474	11.6128421	0.05524524	0.00120240	0.00000189	0.04394474	2016
0.320	0.03916755	11.6121554	0.05328487	0	0	0.03916755	2017
0.160	0.07708967	11.6125084	0.08451647	0.03786013	0.02913581	0.07708967	2018
0.160	0.08603548	11.6129616	0.09585179	0.00900844	-0.0018621	0.08603548	2019
0.130	0.13157331	11.5992817	0.13573937	0.04562758	0.01323854	0.13157331	2020

الملحق

مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار

القيمة السوقية للسهم	LLR	SIZE _t	$\frac{EBTP_t}{TA_{t-1}}$	LCO _t	ΔNPL_t	LLP	السنة
1.920	0.01551388	11.8247876	0.05208033	0.00087909	-0.0008662	0.01639298	2011
1.460	0.01423614	11.9132677	0.05652561	0.00135146	-0.0002929	0.01558760	2012
1.600	0.01271450	11.8888419	0.04133492	0.00001881	0.00121683	0.01273331	2013
0.600	0.01346998	11.8344692	0.01877982	0	0.00003023	0.01346998	2014
0.510	0.01526651	11.8293832	0.02456225	0	0.00467202	0.15266515	2015
0.430	0.01544635	11.8174665	0.03481253	-0.0015677	-0.0070800	0.01387864	2016
0.350	0.01426473	11.8868797	0.01687737	0.00173158	0	0.01599631	2017
0.130	0.01363348	11.9034968	0.01100793	-0.0000495	0.00078832	0.01358393	2018
0.100	0.01307400	11.8183786	0.0136356	0.00031959	-0.0007120	0.01339359	2019
0.120	0.01629353	11.8114870	0.02668484	0.01295463	0.02200634	0.02924816	2020

مصرف الاستثمار العراقي

القيمة السوقية للسهم	LLR	SIZE _t	$\frac{EBTP_t}{TA_{t-1}}$	LCO _t	ΔNPL_t	LLP	السنة
0.950	0.02832882	11.5155017	0.05964796	-0.0161382	-0.0127071	0.01219058	2011
1.010	0.00915418	11.5798914	0.01924607	-0.0000599	-0.0012675	0.00881961	2012
0.970	0.00760431	11.7165012	0.09058355	0	0.00188585	0.00760431	2013
1.000	0.00555200	11.7471440	0.07392673	0.00144830	0.00045173	0.00700031	2014
0.680	0.00652341	11.7403830	0.04515048	0.00127866	-0.0013946	0.00780207	2015
0.600	0.00792449	11.7618303	0.02744005	-0.0024032	-0.0003861	0.00552119	2016
0.420	0.00525515	11.7586898	0.01351945	0	-0.0007824	0.00525515	2017
0.280	0.00529329	11.7832494	0.00596026	0	0.00048929	0.00529329	2018
0.270	0.00500226	11.7241361	0.00503062	0	-0.0003317	0.00500226	2019
0.230	0.00573165	11.7570011	0.01616222	0	0.00117840	0.00573165	2020

المصرف المتحد للاستثمار

القيمة السوقية للسهم	LLR	SIZE _t	$\frac{EBTP_t}{TA_{t-1}}$	LCO _t	ΔNPL_t	LLP	السنة
2.690	0.03274167	11.8167884	0.13454931	0.00691228	0.00358685	0.03965396	2011
1.840	0.03135428	11.8490556	0.16339392	0.02634041	0.00240612	0.05769470	2012
1.180	0.05356347	11.8778692	0.11916701	0.01314199	0.01468367	0.06670546	2013
0.710	0.06242346	11.7757805	0.10194563	0.00463659	0.01114300	0.06076005	2014
0.370	0.08483060	11.7643581	0.13627243	0.01318170	0.03472543	0.09801230	2015
0.310	0.10062432	11.7224864	0.10276774	0	0.05932037	0.10062432	2016
0.230	0.11080891	11.7154986	0.11245554	0.00757833	0.01299192	0.11838724	2017
0.090	0.12030750	11.7122584	0.10616276	0.01819784	0.07817494	0.13850534	2018
0.070	0.13954257	11.7812626	0.13555114	0	0.03687888	0.13954257	2019
0.080	0.11904264	11.8445689	0.13544622	0.01551035	-0.1128733	0.13455305	2020

مصرف سومر التجاري

القيمة السوقية للسهم	LLR	SIZE _t	$\frac{EBTP_t}{TA_{t-1}}$	LCO _t	ΔNPL_t	LLP	السنة
0.820	0.02639190	11.2255048	0.02193915	-0.0068025	-0.0113056	0.01958939	2011
1.020	0.01403601	11.4315918	0.01903001	-0.0032194	0.00011612	0.01081652	2012
1.000	0.00672977	11.4922836	0.01536577	0.00283584	0.00025338	0.00956558	2013
1.000	0.00831801	11.6230022	0.02173891	0.00595863	0.00331310	0.01427669	2014
0.950	0.01056596	11.5632566	0.01912094	-0.0015717	-0.0000339	0.00899426	2015
0.900	0.01032074	11.5462623	0.02280641	0.00039192	-0.0006116	0.01071266	2016
0.900	0.01114017	11.5912607	0.01263267	0.00015255	0.00017866	0.01129272	2017
0.900	0.01018123	11.6122916	0.00792636	-0.0050102	0.00097802	0.00517102	2018
0.510	0.00492658	11.5445485	0.00730897	-0.0005155	-0.0002777	0.00441105	2019
0.400	0.00515566	11.5226594	0.00796720	-0.0007705	-0.0006748	0.00438511	2020

مصرف المنصور للاستثمار

القيمة السوقية للسهم	LLR	SIZE _t	$\frac{EBTP_t}{TA_{t-1}}$	LCO _t	ΔNPL_t	LLP	السنة
1.290	0.01264711	11.4344038	0.07914221	0.01091468	0.00335099	0.02356179	2011
1.230	0.01494061	11.6101740	0.07028185	0.00424665	0.01582342	0.01918726	2012
1.740	0.01280097	11.8971254	0.08967345	0.00325942	-0.0021236	0.01606039	2013
0.840	0.00829478	11.9459631	0.03910599	0.00471068	0.00348266	0.01300546	2014
0.870	0.00116221	12.0316464	0.04496912	0.00565877	0.00692415	0.01728096	2015
0.990	0.01418681	12.0429941	0.03012772	0.00016590	-0.0055272	0.01435271	2016
0.730	0.01398254	12.1194048	0.02908804	-0.0007529	-0.0009249	0.01322958	2017
0.630	0.01109521	12.1948937	0.02712527	-0.0024017	-0.0010390	0.00869342	2018
0.670	0.00730637	12.1647925	0.01624815	-0.0027217	0.03588960	0.01002807	2019
0.570	0.01074778	12.1097199	0.01546756	-0.0008401	0.02432212	0.00990762	2020

Abstract:

This study aims to demonstrate the impact of earnings management variables according to the LLPs loan loss allocation model as an independent variable on the market value of bank Stocks, on the grounds that some bank departments seek to influence the outputs of their financial statements in order to achieve predetermined goals and thus the reflection of these practices on the market value of Stocks Banks, through the use of the financial statements of a sample of 10 banks for the period (2011-2020).

This was done through three hypotheses: the hypothesis of the study sample banks not practicing earnings management, the hypothesis of the correlation between the variables of earnings management and the market value of the bank's shares, and the hypothesis of the impact between the variables of earnings management and the market value of the shares. For all the banks of the study sample, the impact hypothesis (which was calculated through the multiple linear regression equation) was achieved for eight banks from the study sample.

The study reached a number of conclusions, the most important of which are: The study sample banks practice profit management during varying years of the study period, and the practice rate reached more than 50%. The study also made some recommendations that would help the study sample banks as well as the regulators in the Iraq Stock Exchange Finance and investors.



Republic of Iraq

Ministry of Higher Education and Scientific Research

University of Basra- College of Administration and Economics

Department of Banking and Financial Sciences

The impact of earnings management on the market value of stocks: An analytical study of a sample of banks listed in the Iraqi Stock Exchange for the period (2011-2020)

Thesis Submitted to the Council of the College of Administration and Economics - University of Basra as a part of the requirements to get the degree of Master in Banking and Financial Sciences

By:

Sajjad Taher Khalaf AL-Tuwayhir

Supervised by:

Assistant Professor Dr.

Naeem Sabah Jarrah AL- Nawfali

2021